

جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم

المرجع: .....

كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم : القانون العام

مذكرة نهاية الدراسة لنيل شهادة الماستر

## نهاية القرارات الإدارية

ميدان الحقوق و العلوم السياسية

التخصص: القانون الاداري

الشعبة: حقوق

تحت إشراف الأستاذة :

من إعداد الطالب :

- بلباي إكرام

- بن إدريس العيد

أعضاء لجنة المناقشة

رئيسا

بوكر رشيدة

الأستاذة

مشرفا مقررا

بلباي إكرام

الأستاذة

مناقشا

خراز حليلة

الأستاذة

السنة الجامعية: 2020/2019

نوقشت يوم: 2020/09/16

# الإهداء

أهدي هذا العمل إلى أعز ما يملك الإنسان في هذه الدنيا إلى ثمرة نجاحي إلى من أوصى بهما  
الله سبحانه وتعالى :  
" وبالوالدين إحسانا "

إلى الشمعة التي تحترق من أجل أن تضئ أيامي إلى من ذاقت مرارة الحياة وحلوها، إلى قرّة  
عيني وسبب نجاحي وتوفيقي في دراستي إلى  
" أمي "

## أطال الله في عمرها

إلى الذي أحسن تربيتي وتعليمي وكان مصدر عوني ونور قلبي وجلاء حزني ورمز عطائي  
ووجهني نحو الصلاح والفلاح إلى  
" أبي "

## رحمه الله

إلى أخواتي وجميع أفراد عائلتي

خاصة زوجتي الغالية ورفيقة دربي وابني العزيز وقرّة عيني فارس

إلى أستاذتي " بلباي إكرام " و جميع الأساتذة الأجلاء الذين أضاءوا طريقي بالعلم

وإلى كل أصدقاء الدراسة و العمل ومن كانوا برفقتي أثناء إنجاز هذا البحث إلي كل هؤلاء  
وغيرهم ممن تجاوزهم قلبي ولن يتجاوزهم قلبي أهدي ثمرة جهدي المتواضع

# شكر وتقدير

- الحمد لله على توفيقه وإحسانه، والحمد لله على فضله وإنعامه، والحمد لله على جوده وإكرامه، الحمد لله حمدا يوافي نعمه ويكافئ مزيده

أشكر الله عز وجل الذي أمدني بعونه ووهبني من فضله ومكنني من إنجاز هذا العمل ولا يسعني إلا أن أتقدم بشكري الجزيل إلى كل من ساهم في تكويني وأخص بالذكر أستاذتي

الفاضلة " بلباي إكرام "

التي تكرمت بإشرافها على هذه المذكرة ولم تبخل علينا بنصائحها الموجهة لخدمتي

فكانت لي نعم الموجهة والمرشدة

كما لا يفوتني ان أشكر أعضاء لجنة المناقشة المحترمين الذين تشرفت لمعرفتهم وتقييمهم لمجهوداتي

كما أشكر كل من قدم لي يد العون والمساعدة ماديا أو معنويا من قريب أو بعيد

إلى كل هؤلاء أتوجه بعظيم الامتنان وجزيل الشكر المشفع بأصدق الدعوات .

مقدمة

يتمثل نشاط الإدارة العامة أو السلطات الإدارية في الدولة من ناحية أولى في إقرار وحماية النظام العام بمحتوياته الثلاثة الأمن العام الصحة العامة، السكنية العامة، كما يتمثل نشاطها من ناحية ثانية في إنشاء وإدارة المرافق العامة الأساسية كالمدافع، وإقامة العدالة، والتعليم بأنواعه، وتوريد المياه والنور لمصلحة الأفراد<sup>1</sup>.

وإذا كانت الغاية من القرار الإداري هي إحداث آثار قانونية بإنشاء أو تعديل أو إلغاء وضع قانوني ما، فإن هذه الآثار لا تبقى على الدوام فهي آيلة إلى الزوال باعتبار أن القرار الإداري مثله مثل باقي التصرفات الأخرى يواكب التطور والتغيير مهما طال مدة سريانه ونفاذه، فإن لهذا النفاذ حد ينتهي إليه ويزول به القرار، وهي المرحلة الأخيرة التي يمر بها وجود القرار الإداري، والتي تعرف بنهاية القرار الإداري.

فقد ينتهي القرار نهاية طبيعية إما بانتهاء الأجل المحدد لسريانه أو بنفاذه باستنفاد مضمونه، وكذلك الحال إذا كان معلقاً على شرط أو أجل فاسخ، وقد ينتهي القرار الإداري بغير إرادة الإدارة لأسباب خارجة عن إرادتها، كتغير الظروف الواقعية أو القانونية التي أدت إلى صدوره، كما ينتهي القرار الإداري عن طريق تدخل الإدارة وذلك بإفصاحها عن إرادتها الملزمة في إنهاء قرارها وزوال آثاره من وقت نشأته ويطلق على هذا الطريق بالإنهاء الإداري.

وقد يتمثل الإنهاء في إزالة الآثار بالنسبة للمستقبل فقط ويطلق على هذا الأسلوب عملية إلغاء القرار الإداري، وقد يكون الإنهاء الإداري للقرار بإعدامه كأنه لم يكن تماماً، وينتهي القرار وبأثر رجعي عن طريق القضاء الإداري والذي يعتبر الملاذ الأخير الذي يلجأ إليه الأفراد عن طريق دعوى الإلغاء، وذلك لإلغاء قرارات وتصرفات جهة الإدارة المشوبة بعيب تجاوز السلطة. وما يهمنا من خلال هذه الدراسة هو السحب كأحد أسباب النهاية القرارات الإدارية والذي يعتبر مظهراً فريداً من مظاهر سلطات الإدارة تتوخى من خلاله الموازنة بين احترام مبدأ المشروعية وبين مبدأ استقرار الحقوق والمراكز القانونية للأفراد التي لا يجوز المساس بها، إلا في أضيق الحدود ووفقاً للقانون التوفير الطمأنينة في نفوس الأفراد، ذلك إن الإدارة قد ترتكب

1- محمد رفعت عبد الوهاب، مبادئ و أحكام القانون الإداري، منشورات الطبي الحقوقية، لبنان، 2003، ص 465

في كثير من المناسبات بعض الأخطاء دون رؤية أو على عجل أو أن تتجاهل بعض القواعد التي سنها المشرع حماية المصلحة الأفراد والتي كان من الواجب مراعاتها.

وعندئذ ترغب الإدارة في إعادة التنسيق في أعمالها بأن تقوم بالرجوع فيما أصدرته من قرارات، فوسيلتها إلى ذلك سحب القرار الذي اتضح مخالفته القانون أو لعدم ملائمته، فتسحب من تنظيماتها ما لم يعد متماشيا مع الظروف الواقعية والقانونية المستجدة تحتل نظرية القرار الإداري مكانة متميزة على صعيد العلوم القانونية عامة والقانون الإداري خاصة فالقرار الإداري بصدوره له من الأهمية بما كان في التأثير على المراكز وحقوق المخاطبين به، فإن إنهاء هذا القرار سحبا يعد اشد خطرا وتأثيرا بما قد يرتبه من آثار على الأفراد وما قد يلحق بهم من أضرار.

وتكمن الأهمية العلمية في التعرف على النظرية العامة للقرارات الإدارية وإلى توضيح مسألة مهمة من مسائل هذه النظرية ومرتكزاتها الأساسية، أما من الناحية العملية فتمكنا من معرفة إشكالات سحب القرار الإداري، وخاصة مدى جواز سحب القرارات المشروعة، وهذا ما دفعنا إلى دراسة هذا الموضوع لمعرفة آلية سحب القرار الإداري عن كثب، مع احترام القيود والضوابط المفروضة أثناء عملية السحب.

تهدف دراستنا هذه إلى معرفة الوسائل القانونية المتاحة للإدارة لأجل سحب القرار الإداري المعيب، بحيث تتمكن هذه الأخيرة من استعمال آلية السحب لتصحيح تصرفاتها المعيبة ذاتيا تقاديا لتدخل جهات أجنبية في تصحيح أعمالها، أي في البحث أين ومتى تتوقف سلطة الإدارة في إتيان هذه الوسيلة القانونية، ومعرفة ما يباح لها ويحظر عليها، ومحاولة التوصل إلى الضوابط والقيود التي تحول دون تعسف الإدارة، ويعتبر القرار الإداري وسيلة فعالة وناجعة في ممارسة الإدارة لتصرفاتها، فهو يحتل المساحة الأكبر في تصرفاتها

إذ لا يمكن أن نتصور أي نشاط إداري دونه فإن كان القرار بصدوره، له من الأهمية بما كان في التأثير على مراكز وحقوق المخاطبين به، فإن سحب هذا القرار بعد اشد خطرا وتأثيرا بما قد يرتبه من آثار على الأفراد، وما يلحق بهم من أضرار، فسبب اختيارنا لهذا الموضوع

يعود إلى اعتبارين أولهما موضوعي يكمن في الدور الفعال الذي تخلفه عملية سحب القرار الإداري من خلال الحفاظ على قوة وفاعلية مبدأ المشروعية، وتدفع بالأفراد إلى احترامه، وكيفية ممارسة الآلية الإدارية التي تؤدي إلى سحب القرار الإداري كذلك.

نعني بنهاية القرار الإداري تجريد القرار من محتواه وإنهاء وإعدام كل أثر قانوني له، بحيث ينتهي القرار الإداري بوسائل مختلفة على أنه مهما اختلفت وتعددت فهي تهدف في نهاية المطاف إلى زوال القرار الإداري.

وعليه إذا كانت غاية القرار الإداري هي إحداث آثار قانونية من إنشاء وتعديل وإلغاء وضع قانوني ما فإن هذه الآثار آيلة للزوال، فإذ فيما تتمثل الآليات الإدارية وغير الإدارية النهائية هذا القرار الإداري؟

ينتهي القرار الإداري نهاية إدارية أي بإرادة الإدارة، بحيث تشمل كل من آلية السحب والإلغاء الإداري، فتلجأ الإدارة إلى هاتين الآليتين إذا أخطأت في التقدير أو شاب القرار الإداري أحد عيوب عدم المشروعية فنتهي بذلك آثار القرار بالنسبة للماضي والمستقبل معاً، أو بالنسبة للمستقبل فقط (الفصل الأول).

إضافة إلى النهاية الإدارية ينتهي القرار الإداري نهاية غير إدارية، والتي تتضمن كل من النهاية القضائية التي تتمثل في دعوى الإلغاء التي يرفعها صاحب الشأن أمام القضاء طالبا بإلغاء قرار إداري غير مشروع، إلى جانب النهاية الطبيعية ذلك متى توفرت الأسباب الذاتية للقرار كحالة تنفيذ القرار، أو حالة زوال الحالة القانونية أو الواقعية للقرار، أو حالة تعلقه على شرط فاسخ أو حالة انقضاء المدة، وقد ينتهي لأسباب محيطة بالقرار الإداري كحالة إلغاء القانون الذي يستند إليه القرار الإداري، أو حالة تغير الظروف، كما ينتهي في حالة وفاة صاحب الشأن، أو حالة الترك والإهمال (الفصل الثاني).

# الفصل الأول

## الإطار المفاهيمي لنهاية القرارات الإدارية

تسعى الإدارة من أجل تحقيق المنفعة العامة لإصدار تصرفات قانونية في إطار ممارسة نشاطها المؤلف من بينها القرار الإداري"، الذي يعتبر الوسيلة المثلى لمباشرة الوظيفة الإدارية تبعا لتغير الظروف الإقتصادية والسياسية لكل دولة<sup>1</sup>.

فالقرار الإداري بإعتباره أهم إمتياز تملكه الإدارة<sup>2</sup> يجب أن يصدر في الشكل القانوني المحدد الذي من شأنه أن يضمن عدم التعرض للزوال والذي نعني به إنعدام الآثار القانونية لهذا القرار سواء بالنسبة للماضي والمستقبل والذي يطلق عليه بالسحب الإداري<sup>3</sup> أو بالنسبة للمستقبل فقط والذي يطلق عليه بالإلغاء الإدارية، ذلك بتدخل إرادة الإدارة لما لها من سلطة تقديرية في التصرف في مباشرة معظم إختصاصاتها ومسؤولياتها القانونية بإعتبارها الأمانة العامة على المصلحة العامة<sup>4</sup>

على أساس ما تقدم سنتطرق في هذا الفصل إلى السحب الإداري كآلية لإنهاء القرار الإداري بالنسبة للماضي والمستقبل (المبحث الأول)، ثم سنتطرق إلى الإلغاء الإداري كآلية لإنهاء القرار الإداري بالنسبة للمستقبل فقط (المبحث الثاني).

1- كوسة فضول، القرار الإداري في ضوء قضاء مجلس الدولة، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص

2- أحمد هنية، لاعب القرار الانى حالات تجاوز السلطة مجلة المنتدى القانوني، قسم الكفاءة المهنية للمحاماة كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة - محمد خيضر، العدد 05، 2009، ص 61

3- ريحي حسن، مبدا ندرى القوانين في النظام القانوني الجزائري، متكرة لنيل درجة الدكتوراه في القانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجزائر - بن عكنون، السنة الجامعية، 2005/2006 ص 56.

4- محمد فؤاد عبد الباسط، القرار الإداري، الجامعة الجديدة للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2005، ص 03

## المبحث الأول : السحب الإداري كآلية لنهاية القرار الإداري

يختلف الفقه الفرنسي والمصري، حول تعريف سحب لنهاية القرار الإداري ، وذلك الاختلاف يرجع إلى اختلاف الزاوية التي ينظر كل منهم إلى موضوع سحب القرار الإداري منها، فمنهم من ينظر إلى السحب من زاوية السلطة التي أصدره القرار بغض النظر عن طبيعة القرار نفسه، في حين ينظر جانب آخر عند تعريفه لسحب القرار الإداري إلى الطبيعة القانونية للسحب بجانب السلطة مصدره القرار.

بعد القرار الإداري أهم وسيلة لمباشرة الوظيفة الإدارية، فالإدارة أثناء مباشرتها لوظائفها هذه قد ترتكب بعض الأخطاء فتقوم بسحب قراراتها التي شابها أحد عيوب عدم المشروعية<sup>1</sup> فيقصد بالسحب الإداري تجريد القرار من كل قوته القانونية والإلزامية فمن مقتضيات الإدارة السليمة أن تبادر إلى تصحيح الأوضاع المخالفة للقانون<sup>2</sup>.

فإذا كانت سلطة الإدارة بالنسبة للسحب يفرضها مبدأ المشروعية، فإن هذه السلطات ذات الآثار الخطير على مراكز الأفراد المعنيين بالقرار ينبغي أن يمارس خلال مدة معينة دون تجاوزها وإلا إكتسب ذلك القرار حصانة ضد السحب، على أن هذه المدة لا تأخذ بعين الاعتبار في حالات معينة فيجوز للإدارة سحب قراراتها ولو بعد إنقضاء المدة المقررة قانوناً<sup>3</sup> ومن هنا سنتطرق في هذا المبحث إلى مفهوم آلية السحب الإداري (المطلب الأول)، ثم إلى أحكام مواعيد السحب الإداري (المطلب الثاني).

1- ام احمد إسماعيل، دون نفر تطبيق القانونية والواقعة في القرارات القارية << مجلة دمشق للعلوم الانتصانية والقانونية، كلية الحقوق جامعة دمشق، المجلد العشرين العدد 01، 2004ء ص 08  
2- محمد فؤاد عبد الباسط، القرار الإداري، مرجع سابق، ص 46  
3- عمار بوضياف، القرار الإداري دراسة تشريعية قضائية، بناء جسر لطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص238

**المطلب الأول : مفهوم آلية السحب الإداري**

منح المشرع للجهة الإدارية حق سحب قراراتها ذلك لتنفق وصحيح القانون، فالسحب الإداري كالية نعني به وقف نفاذ القرار بالنسبة للمستقبل والماضي، ونظرا لخطورة هذه العملية فإنها مفيدة بمجموعة من الشروط الواجب توفرها ، فعلى هذا الأساس سنتطرق إلى المقصود بالسحب الإداري (الفرع الأول)، ثم بعد ذلك إلى أهم شروط السحب الإداري (الفرع الثاني).

**الفرع الأول : المقصود بالسحب الإداري**

سنتطرق في هذا الفرع إلى مدلول السحب الإداري عامة، سواء في الفقه الفرنسي (أولا)، أو الفقه العربي (ثانيا).

**أولا: مدلول السحب الإداري في الفقه الفرنسي**

يعرف الأستاذ ديلوبادير السحب بأنه : " محو القرارات الفردية المعيبة بأثر رجعي عن طريق مصدرها، وهذا التعريف يغفل ما للسلطة الرئاسية من حق سحب القرارات المعيبة التي تصدر عن السلطات الدنيا " <sup>1</sup> ويعرفه بونار <sup>2</sup>: بأنه العمل الذي تنهي القرار من قبل الجهة الإدارية.

ومن خلال هذه التعريفات نجد تعريف الفقه الفرنسي تعددت تعاريف الفقه الفرنسي التقليدي للسحب الإداري بحيث نجد الفقيه بونار " يعرفه على أنه ذلك العمل الذي ينهي القرار من قبل الجهة الإدارية التي أصدرته واعتباره كان لم يكن.

1 - André de laubadere ,Gaudemet Yves et Venezia jean\_claude, Traité de droit administratif, tom1,13 édition, LGDG, Paris,1994, p123

2 - . Bounard-Rouger, Précis de droit administratif , librerie generale de droit, Paris , 1943, p22.

أما الفقه الفرنسي المعاصر فيذهب إلى توسيع سلطة السحب لتشمل السلطة الرئاسية فيعرفه الفقيه " Forget " بأنه طريقة خاصة لإنهاء القرار الإداري بأثر رجعي بإرادة مصدر القرار أو السلطة الرئاسية بالشروط التي حددها القانون الإداري<sup>1</sup>.

### ثانياً: مدلول السحب الإداري عند العرب

من بين تعاريف الفقه العربي للسحب الإداري نجد تعريف الأستاذ عمار عوابدي الذي عرفه على أنه إنهاء وإعدام الآثار القانونية للقرارات الإدارية غير المشروعة بأثر رجعي كأنها لم تكن إطلاقاً<sup>2</sup>.

أما الفقيه سليمان الطماوي<sup>3</sup> فذهب هو الآخر إلى تعريف السحب الإداري على أنه إلغاء بأثر رجعي<sup>3</sup> ، فمن هنا يتضح أن السحب الإداري للقرار يكون بأثر رجعي، أين يتم الغاء كامل الآثار القانونية التي أنتجها القرار سواء في الماضي أو المستقبل.

يعرف الاستاذ محمد الصغير بعلي أن السحب الإداري هو إعدام للقرار وقلع جذوره حيث يزول ويمحو جميع الآثار التي كانت قد ترتبت على تنفيذ القرار الإداري المسحوب في الماضي، كما يقضي على آثاره في المستقبل ومن ثم فهو يتمتع خلافاً للإلغاء بأثر رجعي إستثناء من مبدأ عدم الرجعية<sup>4</sup> على أن سلطة الإدارة في السحب الإداري تختلف حسب ما إذا كان القرار الإداري سليماً، أو معيباً، أو معدوماً.

1 -Forget-Jean Pierre, le régime juridique et administratif du permis de construire G.dalmas, paris, 1977. pl1

2- عمار عوابدي، القانون الإداري النشاط الإداري الثاني، د م ج، الجزائر، 2002، ص ص 150-151

3- سليمان محمد الطماوي، النظرية العامة للقرارات الإدارية، ط : دار الفكر العربي، القاهرة، 1991، ص

- من خلال التعريف الذي قدمه، الفقيه سليمان محمد الطماوي للسحب الإداري يتبين أنه ينطوي على شقينة الشق الأول هو إلغاء القرار، أما الشق الثاني هو أن القرار المسحوب تنتهي كل آثاره سواء بالنسبة للماضي أو المستقبل

4- محمد الصغير بعلي، القرارات الإدارية، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، 2005، ص 130.

**1- سحب القرارات الإدارية السليمة (المشروعة)**

فيما يخص سحب القرارات الإدارية السليمة ترد في هذا الشأن قاعدة عامة و إستثناء

**أ- قاعدة عدم جواز سحب القرارات السليمة (المشروعة)**

القاعدة المستقر عليها هي أن الإدارة لا تستطيع سحب قراراتها المشروعة سواء كانت فردية أو تنظيمية، والعللة من عدم جواز سحب الإدارة لقراراتها المشروعة هو ضمان إستقرار المراكز القانونية وهذه القاعدة توصل إلى قاعدة أخرى مفادها علم رجعية القرارات الإدارية<sup>1</sup> ومقارنة بما إستقر عليه الفقه والقضاء في كل من مصر وفرنسا على مبدأ عدم جواز سحب القرارات الإدارية السليمة لما في ذلك من مساس لحقوق الأفراد المكتسبة وبذلك يخالف مبدأ عدم رجعية القرارات الإدارية<sup>2</sup> ، تؤكد المحكمة الإدارية العليا- القاعدة - في حكمها الصادر في 1961/05/13 أحيث قضت أنه... ما دامت الرخصة قد صدرت صحيحة بعد إستيفاء الشروط القانونية واعمال الإدارة سلطتها التقديرية فيكون تغييرها أو سحبها نهائيا قد صدر مخالفا للقانون<sup>3</sup>.

وحتى تتضح الفكرة أكثر فيما يخص قاعدة عدم جواز سحب القرارات المشروعة تميز

بين القرارات الفردية والقرارات التنظيمية كل على حدا:

• القرارات الفردية، كأصل القرارات الإدارية الفردية السليمة لا يجوز للإدارة أن تقوم بسحبها ذلك الإعتبارات الملائمة بحيث لا يجوز لها سحب قراراتها الإدارية الفردية السليمة متى أنشأت حقوقا مكتسبة للأفراد ذلك إحتراما لمبدأ عدم رجعية القرارات الإدارية<sup>4</sup> فمعظم القرارات الفردية

1- اسعد العزيز عبد المنعم خليفة، القرارات الإدارية في الفقه وقضاء مجلس الدولة، متشا المعارف، الإسكندرية، 2007، ص 254

2- محمد فؤاد عبد الباسط، القانون الإداري، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2008، ص ص 772- 773،

3- عبد الحكم فودة، الخصوصية الإدارية، ج الثاني، م ج، الإسكندرية، 2005ء ص ص 264- 265

4- د جعفر أنيس، القرار الإداري، ط2، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع والطباعة، بيروت، ص 210

يتولد عنها بالمعنى الواسع حقوق للأفراد وبالتالي لا يمكن سحبها<sup>1</sup> فقاعدة عدم جواز سحب القرارات الإدارية تنشأ بمجرد صدور القرار الإداري حتى ولو لم يبلغ الشخص المعني، ذلك أن هذه الحقوق تنشأ إعتباراً من تاريخ إصدار هذه القرارات بحيث يمنع على الإدارة سحبه من هذا التاريخ حتى ولو لم يتلقى القرار قبولا من صاحب الشأن

**القرارات التنظيمية:** عملية سحب القرارات الإدارية لا تطرح أي إشكالية ذلك أنها لا تنشأ حقوق مباشرة للأفراد، بحيث إذا صدر قانون تنظيمي سليم لا يجوز سحبه وعموما القرارات التنظيمية لا تخلق حقوقا مكتسبة بذلك لا يجوز سحبها إلا اذا طبقت تطبيقا فرديا بحيث تصبح في حكم القرارات الفردية التي لا يجوز المساس بها لأنها تنشأ للأفراد حقوق شخصية<sup>2</sup> أما إذا لم يتم البدء في تطبيقه تطبيقا فرديا فإن أثارها تظل محصورة في إنشاء مراكز قانونية عامة ومن ثم أجاز الفقه والاجتهاد سحب هذه القرارات<sup>3</sup>.

#### ب- الإستثناءات الواردة على قاعدة عدم جواز سحب القرارات السليم

الأصل العام إذا كان عدم جواز سحب القرارات السليمة، فإن الإستثناء منه هو سحب الإدارة القرارات السليمة ذلك في حالات معينة هي من صلب إجتهادات القضاء الإداري المقارن<sup>4</sup> وتتمثل في:

- 1- سليمان محمد الطماوي، مبادئ القانون الإداري، منشأ المعارف، الإسكندرية، ص 187
- 2- عبد العزيز السيد الجوهري، القانون الإداري ما بين الإصدار و الشهرة دمج، الجزائر، 2005، ص 288
- 3- الخالد أميوعة، النظام القانوني للقرار الإدارية منكرة التخرج لنيل إجازة المعهد الوطني للقضاء، دفعة الثانية عشرة، ص 60
- 4- عبد العزيز عبد المنعم خليفة، القرار الإداري في قضاء مجلس الدولة، ط1، المركز القومي للإصدارات القانونية الإسكندرية، 2008، ص 304

**ب - القرارات الفردية التي لم ترتب حقوقا**

المتفق عليه قضاء هو عدم جواز سحب القرارات الإدارية الفردية السليمة التي ترتب حقوقا مكتسبة للأفراد، وعليه إذا كانت العلة من تقييد الإدارة في سحب القرارات الإدارية بقيدي المشروعية والميعاد هي حماية الحقوق التي إكتسبها الأفراد من القرار سواء كان مشروع أو غير مشروع، فإن تلك العلة تكون منتفية إذا كان القرار يترتب عنه حقوق مكتسبة يهدرها سحب الإدارة له، وتبرر محكمة القضاء الإداري هذا الإستثناء بنص على أن القرارات التي لا تنشي مزايا أو أوضاعا قانونية للغير، يكون من حق الإدارة سحبها في أي وقت.<sup>1</sup> أما مجلس الدولة فقد قضى في قرار له صادر بتاريخ 2001/03/19 بأن هذا الإستثناء لا يعد مساسا بمبدأ عدم رجعية القرارات الإدارية).

**ج - القرارات الصادرة بالفصل من الخدمة**

إنفق كل من الفقه والقضاء الإداريين الفرنسي والمصري على منح جهة الإدارة حق في سحب القرارات الإدارية المتعلقة بفصل الموظفين وذلك لإعتبارات العدالة والإنسانية شرط ألا يؤثر قرار السحب على الحقوق التي قد أكتسبت<sup>2</sup> ، والواضح أن هذا الإستثناء لا يستند على أي سند قانوني بل أن تقديره يرجع لإعتبارات عملية و إنسانية بحتة رعاية لمقتضيات العدالة و الإنصاف.

**د - القرارات المبنية على غش أو تدليس**

متى تبين للإدارة حتى بعد فوات المدة المحددة قانونا للسحب أن القرار الإداري الذي أصدرته سليما قد أصدرته بناء على غش أو تدليس إرتكبه المخاطب به، يجوز لها سحبها في أي وقت ولا يجوز للمعني الإحتجاج بفكرة الحقوق المكتسبة<sup>3</sup>.

1- عبد العزيز عبد المنعم خليفة، الأس، العامة للقرارات الإدارية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2012، ص 273

2- روبرت جمال محاضرات في القانون الإداري، أقيمت بالمدرسة الوطنية للضرائب، القليعة، السنة الدراسية 2008/2007

3- كوسة فضيلة القرار الإداري في ضوء قضاء مجلس الدولة، مرجع سابق، ص 257

## 2- سحب القرارات غير المشروعة

كأصل عام تملك الإدارة ضمن ضوابط محددة حق سحب قراراتها غير المشروعة ، والتأصيل القانوني والفقهى في ذلك هو أن الإدارة تدار وتسير من طرف أشخاص<sup>1</sup> هؤلاء الأشخاص قد يخطئون في تقدير الواقعة وفي تطبيق القانون، ولأجل هذا وجب الإعراف للإدارة في حقها في سحب قراراتها غير المشروعة من أجل تصحيح الأوضاع، وإرجاع الحالة إلى ما كانت عليه سابقا<sup>2</sup>.

فيجوز للإدارة أن تقوم بسحب القرارات غير المشروعة سواء كانت تنظيمية أو فردية على أساس بطلان هذه القرارات، بحيث يشترط في هذه الحالة أن يتم السحب خلال مدة الطعن القضائي بالإلغاء في القرارات الإدارية أمام القضاء هذا بالنسبة للقرارات التي تكون فيها سلطة الإدارة تقديرية، أما القرارات المعية التي تصدر بناء على سلطة مقيدة فيجوز للإدارة أن تسحبها في أي وقت دون التقييد بالشرط المدة،<sup>3</sup> على أن يتم السحب من طرف نفس الجهة التي قامت بإصداره وبنفس الأداة المستخدمة في إصداره<sup>4</sup>، حيث إذا إنتهت المدة المحددة للسحب يحسن القرار من السحب الإداري وفي هذا قضت المحكمة العليا المصرية أنه لا يجوز سحب القرار الإداري المخالف للقانون إلا إذا أجري السحب خلال المدة الممنوحة للأفراد للطعن بالإلغاء في القرارات الإدارية<sup>5</sup>.

1- عمار بوضياف، القرار الإداري - دراسة تشريعية- قضائية- فقهية، مرجع سابق، ص 235.

2- كمون حسين، محاضرات في المنازعة الإدارية، موجهة لطلبة السنة التثانيم د) أسم القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة البويرة العقيد الكلي محند أولحاج، 2012/2013، ص15

3- عبد الغني بسيوني عيد الش، القانون الإداري، المجلد الثاني، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، 1998، ص 155

4- محمد جمال مطلق الذنبيات، الوجيز في القانون الإداري، ط 01 دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2003، ص235

5- نواف كنعان، القانون الإداري، ف الأول، ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2004، ص 393

## 3- سحب القرارات المعدومة

القرار الإداري يكون معدوما إذا شابه عيبا جسيما يجرده من الصفة الإدارية، بحيث يجعل منه مجرد عمل مادي بحت كحالة إغتصاب السلطة من قبل موظف عادي لا يملك صفة الموظف المسؤول ويقوم بأعمال إدارية وإختصاصات لا تحمل الصفة الإدارية<sup>1</sup>. فالإدارة سلطة مطلقة في التدخل بسحب قراراتها المعلومة وذلك دون التقيد بالمدة المحددة ويرجع ذلك إلى طبيعة القرار المعدوم ذاته، ومثال ذلك صدور قرار من سلطة إدارية بينما هو من إختصاص سلطة قضائية أو تشريعية أو تلك القرارات المبنية<sup>2</sup> على غش أو تدليس ومثالها قرار سحب الجنسية<sup>3</sup>.

ومن تطبيقات القضاء الإداري الجزائري نجد قرار مجلس الدولة الصادر بتاريخ 1998/07/27 رقم 169417، أين إعتبر صدور قرار إداري عن جهة غير مختصة أي لم يخولها القانون الإختصاص النوعي موضوع القرار وهي اللجنة الدائرة غير المختصة بمثابة قرار منعدم ذلك أن المساكن الجديدة المستغلة منذ 1981/01/01 تخضع لقواعد أخرى مغايرة لتلك المذكورة في القانون 01-81 فيقضي في هذا القرار على أنه حيث أنه يستخلص مما سبق بأن لجنة ما بين البلديات لم تكن مختصة في عملية بيع هذا السكن، وبالنتيجة فإن القرار المتخذ من طرف جهة مختصة يشكل قرارا منعدما<sup>4</sup>.

1- قندس إبراهيم، السلطة التقديرية للإدارة وعلاقتها بمبدأ المشروعية، مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس علوم قانونية و الإدارية، جامعة قالمه- 8 ماي 1945، السنة الجامعية 2013/2014 ص . ص 17.16

2- سليمان محمد الطماوي، الوجيز في القانون الإداري - دراسة مقارنة، دار الفكر العربي للطباعة والنشر، الإسكندرية، 1975، ص 627

3- محمد بكر حسين، الوسيط في القانون الإداري، ط1، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2006، ص 248

4- كوسة فضيل، مرجع سابق، ص 259-

## الفرع الثاني : شروط السحب الإداري

تعد القرارات الإدارية إحدى الأساليب التي تلجأ إليها الإدارة لمزاولة نشاطها، بهدف تحقيق المصلحة العامة، وبالتالي منح للإدارة الحق في سحب قراراتها الإدارية، ونظرا لخطورة عملية السحب على استقرار المعاملات والأعمال الإدارية فإنها مقيدة بمجموعة من الشروط والتي تتمثل أساسا في:

## أولاً: عدم شرعية القرار محل السحب

واجب الإدارة سحب قراراتها المشابهة بأحد عيوب عدم المشروعية التي تصيب القرار الإداري، الأمر الذي يؤدي إلى الحكم يسحبه والتي يطلق عليها عادة بأوجه الإلغاء، والتي تتمثل في أوجه إلغاء خارجية من عيب الإختصاص كإصدار قرار<sup>1</sup> من طرف سلطة ليس من إختصاصها، وعيب الشكل والإجراءات كعدم إحترام الإجراءات والشكليات المحددة قانونا لإصدار القرار، وأخرى أوجه إلغاء داخلية من عيب مخالفة القانون، وعيب الإنحراف في استعمال السلطة كان يكون الهدف من إصدار القرار الإداري هو تحقيق مصلحة شخصية بدلا عن المصلحة العامة، إلى جانب عيب السبب<sup>2</sup>.

فعملية سحب القرارات الإدارية لا يمكن أن تصب إلا على القرارات غير مشروعة، أو بعض القرارات الصادرة في إطار الشرعية لكن قد شملها سبب غير شرعي أجاز سحبها، إذ يعد كل قرار مسحوب خارج هذه الحالات لاغيا وهو الأمر الذي ينطبق على سحب القرار الساحبة<sup>3</sup>

1- عال مستاري، " يعيقاف القرارات الادارية الشروط والآثار في قنون 08-9"، مجلة المنتدى القانوني، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد السابع، ص 157.

2- عمار عوامدي، القانون الإداري، النشاط الإداري، مرجع سابق، ص 152

3- قرار مجلس الدولة الفرقة الرابعة رقم 002824 صادر بتاريخ 2002/05/13 نقلا عن كوسة أطول، القرار الإداري في قضاء مجلس الدولة، مرجع سابق، ص 259

الذي قضى مجلس الدولة في قرار صادر عنه بتاريخ 13/05/2002 بعدم جواز إعادة القرار الأول إلى السريان بعد سحبها<sup>1</sup>.

### ثانياً: أن يتم السحب خلال المدة المحددة قانوناً

يكتسب القرار الإداري بعد صدوره وسريانه حصانة بعد مدة محددة، لذا توصل الفقه و القضاء الإداريين في القانون الإداري المقارن على أن الإدارة تقوم بسحب قرارها في أجل أربعة أشهر في القضاء الجزائري و ستون يوم في القضاء المصري رابطين هذه المدة بالأجل الذي يجوز فيه لكل من طرفي القرار الإداري اللجوء إلى القضاء الإداري، بحيث يكون على الإدارة حق إحترام هذه الأجل متى تبين لها أن القرار الصادر عنها غير مشروع، ومن جهة أخرى حق المخاطب في عدم زعزعة استقرار المراكز القانونية التي تولدت عن القرار الإداري بعد مدة طويلة فسلطة الإدارة في سحب قراراتها غير المشروعة مقيدة بالميعاد المحدد للطعن القضائي الممنوح للأفراد المخاطبين بها بإلغاء هذه القرارات، وبببر ذلك أن إنقضاء هذا الميعاد يضي على القرار طابعاً نهائياً بحيث عدم المساس به يصبح مصدراً يعتد به شرعاً لمراكز قانونية صحيحة ولحقوق مكتسبة لذوي المصلحة فيه.

فالقضاة مجلس الدولة إعتبروا أن قيام السلطة الإدارية بسحب قراراتها بعد مضي المدة المحددة هو في حد ذاته تجاوز للسلطة، بحيث لا يبقى سوى اللجوء إلى القاضي المختص للمطالبة بإلغائه إذا رغبت في سحب قراراتها السبب ما، وهذا ما أقره مجلس الدولة في قرار له عن الغرفة الرابعة رقم 009977 بتاريخ 11/03/2011 قضية بين (ج ع) و والي ولاية الطارف، ومما جاء فيه:

حيث أن موضوع النزاع يتعلق بإبطال القرار الإداري الصادر عن والي ولاية الطارف بتاريخ 21/11/1999 .

1- محمد رفعت عبد الوهاب، وحسن عثمان محمد عثمان، مبادئ القانون الإداري، دمج، الإسكندرية، 2001، ص 716.

حيث أن المستأنف يحتج بتدعيم طلباته بالوثيقة الممنوحة من قبل الوالي المتضمنة تنفيذاً للقرارات متخذة من طرف الحكومة بخصوص تطوير العتاد الفلاحي وهي شهادة التي منحت له بإستثمار قطعة أرضية على أن تتم التسوية في وقت لاحق.

حيث أن المستأنف تفاجأ بأن أرضه منحت لشخص آخر في إطار إستفادة فردية .

حيث لما كان من الثابت في قضية الحال أن الطاعن (ج ع) قد إستأنف بموجب مقرر يضمن إستثمار قطعة أرضية واستغلاله لها مدة طويلة فإن المقرر الصادر عن نفس الإدارة الفائدة شخص آخر المتضمن سحب المقرر الأول ومنح القطعة الأرضية للغير مشوب بعيب تجاوز السلطة<sup>1</sup>.

### ثالثاً: أن تتم عملية السحب من طرف السلطات الإدارية المختصة

قواعد الإختصاص هي أن كل عنصر موضوعي يتعلق بقرارات إدارية يجب أن تؤدي من قبل السلطة الإدارية المختصة سواء تعلق الأمر بإصداره، تعديله، إلغائه، أو سحبه، فمن أجل أن تكون عملية السحب صحيحة لا بد من أن تتم من طرف السلطات الإدارية المختصة في الإدارة العامة للدولة<sup>2</sup>.

هذه السلطات في المختصة بعملية السحب الإداري للقرارات الإدارية وذلك وفقاً للأصول والمبادئ والأحكام التنظيمية، والعملية، والقانونية للسلطات الإدارية، والولائية، بمعنى ذلك نفس السلطات الإدارية الرئاسية المختصة في هرم تدرج النظام الإداري وذلك لممارسة مظاهر السلطة الرئاسية على أشخاص العاملين والمرؤوسين<sup>3</sup>. فكل فعل تقوم به سلطة خارج هتين

1- كوسة فضيل القرار الاداري في قضاء مجلس الدولة، مرجع سابق، ص 261

2- السليمان السعيد، محاضرات في مقياس القانون الإداري، أقيت خي طلبة السنة الثانية (ل. م . د)، كلية الحقوق والعلوم

السياسية، جامعة محمد الصديق بن يحي-جيجل، السنة الجامعية 2012/2013 ص 16

3- عمار عوابدي، نظرية القرارات الإدارية بين علم الإدارة والقانون الإداري، ط05، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع،

الجزائر، 2003، ص 172

السلطتين بسحب قرار إداري مشوب بعيب عدم الإختصاص يعتبر باطل، وهذا ما أقره مجلس الدولة في قرار له رقم 002484 بتاريخ 05/04/2001 ومما جاء فيه: "حيث وبالإضافة إلى ذلك، فإن المادة من المرسوم رقم 42-98 تنص على أنه يعتبر كل قرار منح متخذ خارج احكام هذا النص باطلا وعديم الأثر)، حيث أنه بإتخاذ قرار إبطال قرار رئيس مجلس الشعبي البلدي بذراع بن خدة في 09/11/1998 فإن والي ولاية تيزي وزو قد تصرف طبقا لأحكام المادة 21 من المرسوم رقم 42-98 وطبقا لأحكام المادة 80 الفقرة 2 مؤرخ في 07/04/1990 المتعلق بالبلدية التي تنص على (إذا كان القرار الصادر خرقا للقانون أو تنظيم فإنه يجوز للوالي في أجل شهر واحد إبطاله بموجب قرار مسبب)

حيث أنه مهما كانت صحة طلب المستأنف فإن إجراءات المنح غير قانونية ومنتخدة خرقا لأحكام المرسوم 42-98 وإتخاذ الوالي قرار إبطال قرار رئيس المجلس الشعبي البلدي الذراع بن خدة فإن والي ولاية تيزي وزو لم يقم سوى بتطبيق القانون<sup>1</sup>.

1- كوسة فضيل، القرار الإداري في ضوء قضاء مجلس الدولة، مرجع سابق، ص 262-

**المطلب الثاني : أحكام مواعيد السحب الإداري**

إشترط كل من القضاء الفرنسي والمصري وكذلك الجزائري في عملية السحب الإداري أن تتم خلال مدة معينة مقررة قانونا مراعاة للصالح العام، إلا أن هناك من الحالات أين تقوم جهة الإدارة بسحب هذه الأخيرة دون التقييد بهذه المدة التي تعتبر إستثناء من المواعيد المقررة للسحب<sup>1</sup>.

**الفرع الأول : مواعيد السحب الإداري**

في هذا الفرع سنتناول مواعيد السحب في كل من القانون الجزائري (أولاً)، ثم في القانون المصري (ثانياً).

**أولاً: مدة السحب الإداري في القانون الجزائري**

إذا كانت سلطة السحب بالنسبة للإدارة يفرضها مبدأ المشروعية فإن هذه السلطة ذات الآثار الخطير على مراكز الأفراد المعنيين بالقرار<sup>2</sup>، إذ يجب أن تمارس خلال مدة زمنية هي ذاتها مدة الطعن القضائي بالإلغاء والمقررة في قانون الإجراءات المدنية والإدارية الجزائري بأربعة أشهر والتي لنا عودة لها في دعوى الإلغاء.

فقد تقرر للإدارة سلطة إعدام القرارات الإدارية فيما كانت معيبة ومنافية لمبادئ المشروعية، غير أن تلك السلطة ليست مطلقة، إذ أنه على الإدارة أن تتحرك في أجل محددة مقدرة بأربعة أشهر، في الأصل هذه المواعيد هي الآجال المقررة للطعن القضائي في القرار المعيب، حيث أنه إن لم تتحرك الإدارة سهوا منها أو عمدا في سحب تلك القرارات فإن ذلك القرار يتحصن برغم من عدم مشروعيته<sup>3</sup>.

1- نبيل عبه، آلية سحب القرار الإداري، مرجع سابق، ص 406.

2- عمار بوضياف، القرار الإداري، مرجع سابق، ص 237.

3- بوعران عادل، النظرية العامة للقرارات والعقود الإدارية، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2011، ص 65.

وأساس تقدير هذه المدة الزمنية من أجل سحب القرار الإداري هو فكرة إستقرار عملية تنفيذ القرارات الإدارية، إلى جانب فكرة إستقرار الحقوق الفردية المكتسبة بالتقادم ومرور الوقت، وكذا فكرة الظاهر واحترام القمة الأفراد في مشروعية القرارات الإدارية بحكم الظاهر وفوات الوقت<sup>1</sup>.

### ثانياً: مدة السحب في القانون المصري

إستقر قضاء مجلس الدولة المصري منذ نشأته وحتى الآن على تقييد جهة الإدارة في سحب القرارات الإدارية بميعاد الطعن القضائي وهو ستون يوماً<sup>2</sup>.

تسحب الإدارة القرار المعيب خلال ستون يوماً إذا لم تكن هناك مصلحة الفرد في طلب إلغائه قضائياً، وإذا كان هناك مصلحة فيمكن للإدارة سحب القرار ما دام مهدياً بإلغاء قضائياً<sup>3</sup>، وتربط على ذلك فإن مدة سحب القرارات الإدارية في ستون يوماً، على أن التساؤل الذي يطرح في هذا المقام هو أنه في أي وقت يبدأ حساب الستين يوماً؟ هل من تاريخ إصدار القرار، أو من تاريخ العلم بالقرار<sup>4</sup>.

إختلف الرأي في هذا الشأن حيث ذهب إتحاء إلى أن مدة السحب تبدأ من تاريخ إعلان القرار ونشره، ومن ذلك حكم محكمة القضاء الإداري المصري الذي أوضح أنه من الضروري تحديد الوقت الذي بعد فوائه يكتسب القرار حصانة ضد الإلغاء والسحب معان

أما الإتحاء الثاني فيرى أن حق الإدارة في سحب قراراتها غير المشروعة يبدأ من تاريخ الإصدار لأن القرار يسري في حق الإدارة من هذا التاريخ ويولد حقوقاً وينشأ إلتزامات إعتباراً من ذلك التاريخ، ومن ثم يكون من المنطق والعدالة أن تتمكن جهة الإدارة من تقدير مشروعية

1- عمار عواليدي، القانون الإداري - النشاط الإداري، مرجع سابق، ص153

2- علي خطار شطناوي، الوجيز في القانون الإداري، طاء دار وائل للنشر، الأردن، 2003، ص275

3- سليمان محمد الطماوي، مبادئ القانون الإداري، مرجع سابق، ص876

4- جعفر أنيس، القرار الإداري، مرجع سابق، ص 213

القرار والرجوع فيه، وفي هذا أيدت المحكمة الإدارية العليا بمصر هذا الإتجاه في بعض أحكامها إذ ذهبت إلى القول في أحد أحكامها أن القرار الإداري يحسن بمضي ستون يوماً من تاريخ الإصدار<sup>1</sup> وهذا الإتجاه لاشك من صحته، فحق الإدارة في سحب قراراتها يتم خلال ستين يوماً من تاريخ الإصدار<sup>2</sup>.

### ثالثاً: موقف الفقه والقضاء الفرنسي من مدة السحب

اختلف في هذا الشأن كل من الفقه والقضاء الفرنسي في تحديد مدة السحب الإداري .

#### 1- موقف الفقه الإداري الفرنسي من مدة السحب

اختلف الفقه الفرنسي في تحديد ميعاد سحب القرار الإداري، حيث ذهب الإتجاه الذي تزعمه الفقه الفرنسي "هوريو" إلى القول أن الإدارة مقيدة بميعاد الطعن القضائي وهي ستون يوماً<sup>3</sup> وهو ما أكده في قوله أي خطر يتعرض له ضمان إستقرار الأوضاع والعلاقات الإجتماعية إذا ما قبل بإمكان السحب في أي وقت، وأن عدم التناسق يعيب البيان القانوني إذا قبل بعدم فتح الباب للطعن بالإلغاء أمام القضاء الإداري للأفراد إلا من خلال ميعاد الشهرين القصيرين في الوقت الذي يمكن فيه للإدارة الإبطال التلقائي لذات القرار دون التقيد باي ميعاد". أما الإتجاه الثاني تزعمه العميد أدوجي" الذي يرى أن جهة الإدارة يمكنها سحب قراراتها غير المشروعة في أي وقت دون التقيد بميعاد الطعن القضائي<sup>4</sup>.

1- حكم المحكمة الإدارية العليا المصرية الصادر في 11/06/1973 مجموعة المبادئ التي قررتها المحكمة الإدارية العليا م

11، أشار إليه جعفر النوس، القرار الإداري، مرجع سابق، ص 214

2- جعفر أوس، المرجع نفسه، ص 215

3- قرار مجلس الدولة الفرنسي، بتاريخ 22/11/1922، نقلًا عن شريف يوسف طمي خاطر، 02، دار النهضة العربية

القاهرة، 20، ص 131

4- سامي جمال الدين، أصول القانون الإداري، منشأ المعارف، الإسكندرية، 2006، ص 633

## 2- موقف القضاء الإداري الفرنسي من مدة السحب

في السابق لم تكن الإدارة في فرنسا تنقيد بمدة معينة في سحب القرارات غير المشروعة على أنه وبعد صدور حكم مجلس الدولة الفرنسي عام 1922 وهو حكم كاشي" والذي بمقتضاه إعتبر سحب القرار الإداري المعيب يجب أن يسحب في المدة المحددة والمقررة لدعوى الالغاء<sup>1</sup>.

## الفرع الثاني : حالات سحب القرار الإداري دون التقيد بميعاد

خروجاً عن الأصل العام الذي يقضي بجواز سحب جهة الإدارة لقراراتها بمضي الميعاد المقرر للسحب، رغبة في إستقرار المراكز القانونية ولو أسندت في نشأتها إلى قرارات معيبة فإنه من الجائز للإدارة سحب القرار الإداري ولو بعد إنقضاء ميعاد السحب في حالة إنعدام القرار الإداري أو صدوره نتيجة غش أو تدليس، إضافة إلى التسويات الخاطئة والمرتببات.

## أولاً: القرار المعدوم

الفقه والقضاء الاداري في كل من مصر وفرنسا مستقر على جواز سحب القرارات المنعدمة في أي وقت دون التقيد بأي ميعاد لكونها لا ترتب حقوقاً، ولا يمكن أن تتولد عنها أي آثار قانونية مهما طالّت مدة بقائها ومن ثم لا تحصن بقوات ميعاد الطعن القضائي. أ- التمييز بين القرار الباطل والقرار المعدوم<sup>2</sup>.

الفقه الإداري في مصر لم يستقر على معيار قانوني محدد للفصل بين القرار الإداري الباطل والقرار الإداري المعلوم)، حيث نجد في هذا الصدد إنقسام هذا الفقه إلى أربعة إتجاهات تتمثل في:

1- نبيل عيه، الية سحب القرار الإداري، مرجع سابق، ص 41

2- عبد العزيز عبد المنعم خليفة، القرار في ضوء قضاء مجلس الدولة، مرجع سابق، ص 312

**1 - معيار إغتصاب السلطة**

يرى أصحاب هذا الإتجاه أن القرار الإداري يكون معدوما إذا إنطوي على إغتصاب السلطة، وذلك إما لكون مصدره لا يتمتع بصفة وظيفية تعطيه هذا الحق، وإما لكونه لا يتمتع بهذه الصفة أو ليس له سلطة إصدار هذه القرارات

وفي هذا الصدد لقسا هذا المعيار تأيد الكثير من الفقهاء المصريين، حيث ذهبوا إلى القول أن حالات إغتصاب السلطة تنحصر في:

- صدور قرار من مجلس أو لجنة ليس لهما سلطة إصدار القرارات، أو لم يشكلا تشكيلا صحيحا.

- تناول القرار الإداري لأمر يختص به قانونا سلطة أخرى تشريعية أو قضائية.

- صدور قرار من وزير في أمر يخص وزير آخر.

- المخالفة البيئة للقانون<sup>1</sup>

**2 - معيار الوظيفة الإدارية**

إعتبر هذا المعيار كل عمل منبت العلة بالوظيفة يعد عملا معلوما، وعلى العكس من ذلك فهو يعد قرار باطل وذلك إذا ما باشرته الإدارة مستندة في ذلك إلى وظيفتها الإدارية إلا أنها تجاوزت في ذلك الحدود المشروعة والمقررة على النحو المحدد تشريعا<sup>2</sup>.

1- محمد سليمان الطماوي، النظرية العامة للقرارات الإدارية، مرجع سابق، ص 398

2- عبد العزيز عبد المنعم خليفة، المسؤولية الإدارية في مجال العقود والقرارات الإدارية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية 2007، ص ص 191-193.

**3 - معيار الظاهر :**

إعتمد هذا المعيار في تحديد القرارات المعلومة على فكرة الظاهر ذلك بإعتبار القرارات الإدارية خطايا من السلطة العامة للأفراد، فالذي يعطي القرار الإداري قوته هو مصدره من السلطة العامة، بحيث إذا تبين للأفراد أن شكل القرار يدل على صدوره من تلك السلطة فإن عليهم أن ينفذوه، أما إذا كان مظهر القرار ينفي عنه الإحترام ويكون من الواضح للأفراد أنه لم يصدر عن السلطة المختصة بإتخاذها كان القرار معدوماً.

**4 - معيار تخلف الأركان**

حسب هذا المعيار كلما تخلف أحد أركان القرار التي ينبني عليها يؤدي ذلك إلى إنعدامه، كما أن له شروط صحته التي يترتب على تخلف أي منهما إلى بطلانه

**ثانياً: حالة قيام القرار على غش أو تدليس**

إذا حصل الفرد على قرار إداري نتيجة تدليس من جانبه أو غش جاز للإدارة المعنية بعد ثبوت الفعل أن تسحب قرارها في أي وقت، ولا يمكن للطرف المستفيد الإحتجاج بفوات المدة وتحصين القرار ضد السحب<sup>1</sup>.

فحالة الغش أو التدليس كما هو معلوم من عيوب الرضا، فإذا كان القرار الإداري قد صدر نتيجة غش أو تدليس من ذوي المصلحة، فإنه يكون باطلاً<sup>2</sup>، على أنه حتى نكون أمام حالة غش أو تدليس يجب أن تتوفر هناك شروط منها:

- أن يسلك المعنى طرق إحتيالية، كأن يقدم وثائق مزورة أو يدعي بتصريح كاذب.
- أن تكون هذه الطرق هي السبب في إصدار تلك القرارات.

1- عمار بوضياف، القرار الإداري دراسة تشريعية- قضائية فقهية، مرجع سابق، ص214.

2- سليمان محمد الطماوي، مبادئ القانون الإداري، مرجع سابق، ص 880

**ثالثا: حالة سحب التسويات الخاطئة للمرتبات**

الإدارة قد تصرف بالخطأ لأحد موظفيها أمولا في صورة مرتب وملحقاته أكثر مما يستحق، وصرف المرتبات وملحقاتها يتم إستنادا إلى قرار ضمني يحتويه قوائم المرتبات والمعاملات التي تخول الدفع للموظفين، وكان مقتضى ذلك أنه إذا أخطئت الإدارة وأمرت بأن يصرف لأحد الموظفين أكثر مما يستحق أن يستقر الأمر الإداري الصادر بذلك بعدما مرت مدة التقاضي وفقا للقواعد العامة السحب القرارات الإدارية.

فمجلس الدولة الفرنسي قد جرى على عكس ذلك، إذ قرر أن الشروط الخاصة بسحب القرارات الإدارية المعيشية والغائها بالطريق الإداري لا ينطبق على إسترداد الإدارة للأجور والمرئيات التي تكون قد صرفت للموظفين العموميين على خلاف القانون أو الإدارة إسترداد هذه المبالغ خلال خمسة سنوات، فالموظف الذي يجب أن يسوي حالته لا يستمد حقوقه من تلك التسوية إنما يستمدها من القانون مباشرة أو من القاعدة التنظيمية التي تقرر هذا الحق وبالتالي فالتسوية حق للأفراد يمنع المساس بها إذا صدرت مشروعة<sup>1</sup>.

**رابعا : القرارات المعيبة المبنية على سلطة مقيدة**

إستقر كل من الفقه والقضاء الإداري الفرنسي والمصري على أن القرارات الإدارية الفردية المعيبة يجوز سحبها خلال ميعاد الطعن القضائي، فإذا إنقضى هذا الميعاد إكتسبت هذه القرارات حصانة تعصهما من أي إلغاء أو تعديل<sup>2</sup>.

فالقضاء الإداري المصري ميز في هذا الشأن إذا ما كانت الإدارة قد مارست الإختصاص في حدود القانون بدرجة لا تترك أي حرية في تقدير في أنه يكون لها أن ترجع في

1- شريف يوسف خاطر، القرار الإداري - دراسة مقارنة، مرجع سابق، ص156 .

2 - محمد أنور حمادة، القرارات الإدارية ورقابة القضاء، دار الفكر للطباعة والنشر، الإسكندرية، 2004، ص 65.

قراراتها كلما أخطأت في تطبيق القانون دون التقييد بالمدة، على عكس من ذلك إذا مارست إختصاصا تقديريا فإنه لا يجوز لها أن ترجع في قرارها المعيب خلال المدة المحددة<sup>1</sup>.

تجد الإشارة أنه إلى جانب هذه حالات هناك حالات أخرى منها حالة القرارات الكاشفة للحقوق، وحالة القرارات التي لم تنشر، راجع في هذا الشأن.

---

1- عمار بوضياف، القرار الإداري بين النظرية والتطبيق، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2005، ص 125

## المبحث الثاني : الإلغاء الإداري آلية لإنهاء القرار الإداري

يعد القرار الإداري أهم وسيلة لمباشرة الوظيفة الإدارية، فالإدارة إثناء أدائها لأهم الأعمال المنوط بها قد يتبين لها أن القرار الإداري معاب في أحد عناصره سواء الشكلية أو الموضوعية وبالتالي تصدر قرار جديد يقضي بإلغاء القرار السابق<sup>1</sup>.

يقصد بالإلغاء الإداري إنقضاء الآثار القانونية للقرار بالنسبة للمستقبل دون الماضي، وذلك إعتباراً من يوم قيام الإدارة بإصدار القرار<sup>2</sup> سواء من طرف السلطة المختصة بإصداره، أو التي تعلوها، أو الوصية

فالإدارة سلطة إلغاء القرارات الإدارية في حالات معينة، هذه الحالات ليست بمطلقة كان يكون السبب بموافقة صاحب الشأن، أو تغيير التشريع الذي صدر القرار في ضله، أو لدواعي المصلحة العامة<sup>3</sup> وانطلاقاً من هذا سنتطرق في هذا المبحث إلى مفهوم الإلغاء الإداري (المطلب الأول)، ثم سنتطرق إلى حالات الإلغاء وآثاره القانونية (المطلب الثاني).

## المطلب الأول : مفهوم آلية الإلغاء الإداري

تطرفت أغلب التشريعات بما فيها التشريع العربي إلى آلية الإلغاء الإداري، وإن اختلفت التعارف المقدمة في هذا الشأن إلا أنها تلتقي في نقطة واحدة هي أن الإلغاء الإداري هو ذلك الإلغاء للآثار القانونية للقرار الصادر بالنسبة للمستقبل فقط مع بقاء آثاره بالنسبة للماضي، على أن السلطة المصدرة للقرار هي نفسها السلطة المصدرة له أو السلطة التي تعلوها أو السلطة الوصية، يتالي سنتطرق في هذا المطلب إلى المقصود بالإلغاء الإداري (الفرع الأول)، ثم إلى حالات الإلغاء الإداري وآثاره القانونية (الفرع ثاني).

1- حسين محمد عواضة، المبادئ الأساسية للقانون الإداري، ص0ا، المتوسطة الجامعية التوزيع والنشر، بيروت، 1997، ص 164

2- محمد عبد الحميد أبو زيد، المرجع في القانون الإداري، ط2، دار الفكر الجامعي، 2008، ص 390

3- جعفر أنيس، القرار الإداري، مرجع سابق، ص 196

## الفرع الأول : المقصود بالإلغاء الإداري

يعتبر الإلغاء الإداري الية لإنهاء القرار الإداري بحيث سنتطرق الى المقصود به في كل من الجزائر (أولا)، ثم في مصر (ثانيا).

## أولا: مدلول الإلغاء الإداري

يكاد يكون تعريف الإلغاء الإداري واحد لدى معظم الفقهاء، سواء في الفقه الجزائري أو الفقه المصري والذي سنتطرق له كتالي:

## 1- مدلول الإلغاء الإداري في الفقه الجزائري

عرف الدكتور "عمار بوضياف" الإلغاء الإداري على أنه حق الإدارة الولائية أو الرئاسية في إعدام قرارها الإداري بالنسبة للمستقبل فقط بحيث تظل آثاره بالنسبة لمرحلة التنفيذ وقبل الإلغاء سليمة فلا يشملها الإلغاء<sup>1</sup>.

أما الأستاذ أحمد محيو" فقد عرفه على أنه إبطال عمل إداري بالنسبة للمستقبل، سواء من قبل صانع العمل أو من قبل رئيسه التسلسلي، ويضع الإلغاء حدا للعمل ولآثاره بالنسبة للمستقبل فقط<sup>2</sup>.

في حين الأستاذ "عمار عوابدي" عرفه بأنه إنهاء واعدام الآثار القانونية للقرارات الإدارية بالنسبة للمستقبل فقط من تاريخ الإلغاء مع ترك وإبقاء آثارها السابقة قائمة بالنسبة للماضي فقط<sup>3</sup>.

1- عمار بوضياف، القرار الإداري دراسة تشريعية فضائية فقهية، مرجع سابق، ص 248

2- أحمد محيو، محاضرات في المؤسسات الإدارية، طار، ن م ج، الجزائر، 2006، ص 339.

3- عمار عابدي، دروس في القانون الإداري، ط2، ن م ج، الجزائر، 1984ء ص 237

## 2- مدلول الإلغاء الإداري في الفقه المصري

رجوعا إلى الفقه المصري نجد أنه قد قدم تعاريف مختلفة بخصوص الإلغاء الإداري، على أن جلها تتصلت على معنى واحد.

فعرف الأستاذ الدكتور " نواف كنعان " الإلغاء الإداري على أنه وقف نفاذ القرار أو سريانه بآثاره الناتجة عنه بالنسبة للمستقبل فحسب ودون أن يشمل ذلك الإلغاء ما سبق وأن رتبته في الماضي، أي ما بين إصداره وإنهائه من نتائج وأثار<sup>1</sup>.

أما الدكتور " شريف يوسف خاطر " فيعرفه على أنه إنهاء أثار القرار الإداري بالنسبة للمستقبل فقط دون أن يتعدى ذلك أثاره في الماضي، أي أن القرار يضل منتجا لأثاره في الفترة السابقة على صدور القرار الإداري بالإلغاء<sup>2</sup>.

وعليه فمن هذه التعريفات يتضح أن الإلغاء الإداري لا يكون بأثر رجعي كما هو الحال بالنسبة للسحب الإداري، وإنما يقتصر أثاره بالنسبة للمستقبل فقط دون الماضي، ثانيا: سلطة الإدارة في إلغاء القرارات الإدارية الحديث عن سلطة الإدارة في إلغاء قراراتها يؤدي بنا إلى التمييز بين سلطة الإدارة في إلغاء قراراتها المشروعة وسلطتها في إلغاء قراراتها غير المشروعة.

1- نواف كنعان، القانون الإداري ، مرجع سابق، ص 302

2- شريف يوسف خاطر، القرار الإداري - دراسة مقارنة، مرجع سابق، ص 121

- للإشارة فحب الأستاذ حسن محمد عواضة، الإلغاء الإداري يعد من أخطر أنواع الإلغاء الإداري ذلك لأنه بس يترتب عنه من حقوق مناسبة، أنظر، حسن محمد عواضة، المبادئ الأساسية للقانون الإداري، مرجع سابق، ص 146

**1- سلطة الإدارة في إلغاء القرارات المشروعة**

الأصل العام أن الإدارة لا يجوز لها إلغاء القرارات الإدارية المشروعة، ومن هنا تميز بين سلطة الإدارة في إلغاء قراراتها الفردية وسلطاتها إلغاء قراراتها التنظيمية .

**أ- إلغاء القرارات الفردية**

المسلم به كقاعدة عامة هو أن القرار الإداري الفردي السليم لا يجوز إلغائه لما يترتب عن ذلك من مساس بالحقوق التي إكتسبها الأفراد من هذه القرارات، فمثلا إذا منحت الإدارة ترخيصا لفتح محل عام بعد موافقتها على موقعه، لا يجوز لها أن ترجع في قرارها هذا بقرار لاحق يلغيه ذلك لما قد ينشئه القرار الأول من مراكز قانونية وحقوق ذاتية لا يجوز المساس بها<sup>1</sup>، على أن إلغاء جهة الإدارة للقرار الفردي يقضى التمييز بين ما إذا كان ذلك القرار منشئ للحقوق أو غير منشئ للحقوق وسواء كان مشروع أو غير مشروع

**• القرار الفردي المنشئ للحقوق**

كأصل عام القرار الفردي المشروع والمنشئ للحقوق لا يمكن إلغائه لأنه قد انشأ مراكز شخصية وحقوق الأفراد معينين، على أن التسليم بعدم جواز المساس بالحقوق المكتسبة التي تترتب على هذه القرارات، يحول دون إلغائها إذ من الخطأ التقدير بأن هذا المبدأ مطلق ذلك أن الإدارة مجبرة في بعض الحالات في إلغاء قراراتها التي تترتب عنها حقوقا مكتسبة ذلك عن طريق القرار الفردي المضاد،<sup>2</sup> الذي نعني به ذلك القرار الإداري الذي ينصب على قرار اداري فردي سليم لا منعدم فيحدث فيه تعديلات سواء في بعض بنوده أو كله، بحيث يقتصر أثره بالنسبة للمستقبل يتالي يحل القرار المضاد القرار السابق ، ومن أمثلة ذلك القرار الصادر بتعيين في وظيفة عامة، هذا القرار الذي ينتج عنه حقوق لصاحب الشأن يمكن إلغائه في

1- محمد فؤاد عبد الباسط، القرار الإداري، مرجع سابق، ص 457

2- سليمان السعيد، محاضرات في مقياس القانون الإداري، مرجع سابق، ص 15.

حالتين: الحالة الأولى عزل الموظف في حالة إرتكابه لخطأ معيب، والحالة الثانية إحالة الموظف إلى المعاش

أما القرارات الفردية غير المشروعة المنشئة للحقوق فيمكن إلغائها خلال المدة التي يجوز فيها الطعن بالإلغاء إلا أن سلطتها تلك محصورة في آجال محددة وهي الآجال المقررة للطعن القضائي، كصدور قرار تعيين موظف بناء على غش<sup>1</sup> على أنه إذا فاتت المدة المحددة إكتسب القرار حصانة تعصمه من الإلغاء، كما يمكن للإدارة أن تلغي القرار الفردي غير المشروع إذا لم يكن قد رتب حقا مكتسبا للفرد وفي هذا الشأن تقول محكمة العدل العليا بمصر تلتزم الادارة في ممارسة نشاطها بالتزام حجة الأحكام القضائية وإحترام الحقوق المكتسبة الناشئة عن العقود الإدارية و يعني الإلغاء إنتهاء أثاره بالنسبة للمستقبل ولا يجوز أن تكون بأثر رجعي لأنه حينئذ يكون السحب<sup>2</sup>.

#### - القرار الفردي غير المنشئ للحقوق

هناك من القرارات الفردية التي لا تنشئ حقوقا مكتسبة) وإنما تمنح ميزة أو ترخيص وبالتالي جاز إلغائها في أي وقت تحقيقا لمقتضيات المصلحة العامة، ومن هذه القرارات على سبيل المثال:

#### - القرارات الوقتية

نقصد بها تلك القرارات التي تصدر التطبيق خلال فترة زمنية محددة بطبيعتها كقرارات الإنتداب أو التوكل ومثال ذلك قرار نذب موظف<sup>3</sup> أو تسخيره، إذ ينشئ مركز قانوني مؤقت والموظف المنتدب لا يضرار من إلغاء هذا القرار، ومن هذا للإدارة حق وحرية إلغاء قراراتها

1- حسن عثمان محمد عثمان، أصول القانون الإداري، د م ج، الإسكندرية، 2004، ص 217

2- محمد جمال مطلق النانويات، الوجيز في القانون الإداري، مرجع سابق، ص 234

3- بوعمران عاقل، محاضرات في مقياس المنازعات الإدارية، معهد العلوم القانونية والإدارية، المركز الجامعي سوق أهراس

- محمد الشريف المساعدةية، السنة الدراسية 2009/2008 ص40

الوقتية في أي وقت تشأ متي إستهدف ذلك تحقيق المصلحة العامة، مثلا قرار منح ترخيص الأحد الأفراد بإستغلال جزء من المال العام.

### - القرارات السلبية

يقصد بالقرارات غير المنشئة للحقوق: تلك القرارات التي لا ترتب مركز قانونية للأفراد ومن ثم تنتقي مصلحتهم في التمسك بها وحرمان الإدارة من إلغائها أو إحلال قرارات منها.

يمكن للإدارة أن تلغي قراراتها الفردية السلبية إذا لم يترتب على إلغائها مساس بحق مكتسب فيجوز للإدارة أن تتراجع عن قرار إداري أصدرته بالرفض بناء على طلب مسبق كقرار منح رخصة بناء لطالبها بعد رفض منحها إياه أو قرار رفض منح جنسية مثلا

### - القرارات التنفيذية

القرار الإداري لا يكتسب مركزا قانونيا إلا إذا كان تنفيذيا، بمعنى ذلك أن يكون قابلا للتنفيذ بذاته دون حاجة لإجراء آخر، ومثال ذلك القرارات الإدارية التي تحتاج إلى تصديق من السلطة الرئاسية أو الوصية، إذ لا يكون القرار قبل هذا التصديق قابلا للتنفيذ، ولا يولد حقوقا مكتسبة للأفراد مما يجعل للإدارة الحق في إلغائه في ضوء مقتضيات الصالح العام<sup>1</sup>.

### ب- إلغاء القرارات التنظيمية

الإدارة العامة بصفة عامة والإدارة المحلية بصفة خاصة تصدر قرارات تنظيمية، وذلك بموجب ما خولها القانون من سلطة، فهذه القرارات إلى حد كبير تشبه التشريع وذلك في نواحي

1- عيتاوي عبد القادر، وقف تنفيذ القرارات الإدارية قضايا، منكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبي بكر بلقان - تلمسان، السنة الجامعية، 2008/2007، ص 63

كثيرة بحيث أنها تتضمن قواعد قانونية عامة ومجردة، وتنشئ مراكز قانونية عامة غير ذاتية تحقيقاً للمصالح العام<sup>1</sup>.

ولما كانت هذه القرارات لا تنشئ حقوقاً مكتسبة فالإدارة حق تعديلها وإلغائها في إطار عمل قانوني تحقيقاً للمصلحة العامة، لكن مراعاة الشروط والتي تتمثل أساساً في:

أ- أن تتم عملية إلغاء القرار التنظيمي بموجب نص قانوني يعادلها مرتبة أو تعلوها مرتبة وأن يتم تغييرها بقواعد عامة.

ب- عدم المساس بالحقوق المكتسبة التي أنشأتها القرارات الفردية المتمخضة عن هذه القرارات التنظيمية<sup>2</sup> يتالي فالمستقر عليه فقها وقضاء هو أنه من الجائز للإدارة مصدره القرار الإداري في أي وقت التحرك بإلغاء هذه القرارات الإدارية التنظيمية وذلك نظراً لتضمنها قواعد عامة ومجردة، ولارتباطها بمراكز عامة خاضعة للتبديل والتغيير في كل وقت.

## 2- سلطة الإدارة في إلغاء قراراتها غير المشروعة

تتمتع الإدارة بسلطة إلغاء القرارات الإدارية المعية سواء كانت فردية أو تنظيمية بيد أن سلطة الإدارة في إجراء هذا الإلغاء القرارات المعينة غير مطلقة، إذ لا تستطيع أن تلغي قرار غير مشروع في أي وقت تشأ لأنها مقيدة في ذلك بمواعيد الطعن القضائي أمام القضاء في هذه القرارات بالالغاء، فإذا إنقضى ميعاد الطعن القضائي فإن القرار الغير مشروع يتحصن ضد الإلغاء<sup>3</sup>.

1- بن عزة محمد الأمين، وقف تنفيذ القرارات الإدارية وفقاً لأحكام القضاء الإداري- دراسة مقارنة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون، فرع قانون إداري وإدارة عامة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باقة- الحاج لخضر، المنة الجامعية 2010 / 2009، ص 33

2- كوسة فضيلة القرار الإداري في ضوء قضاء مجلس الدولة، مرجع سابق، ص ص 247-248

3- أوقارت بوعلام، وقف تنفيذ القرارات الإدارية في قانون الإجراءات المدنية والإدارية، منكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري - تيزي وزو، السنة الجامعية 2011/2012 ص ص.

**الفرع الثاني : الإختصاص بالإلغاء الإداري**

يعتبر الإلغاء الإداري عمل أو تصرف قانوني يتضمن إنقضاء القرارات الإدارية بالنسبة للمستقبل فقط، ولا يمس بأي حال من الأحوال الحقوق التي رتبها منذ صدوره فإن الجهة التي تملك سلطة إلغاء هذه القرارات تمنح من حيث المبدأ إلى <sup>1</sup>.

**أولاً: إلغاء القرارات الإدارية بواسطة السلطة المصدرة**

يعتبر القرار الإلغاء يصدر من حيث المبدأ من الجهة الإدارية التي كانت قد أصدرت القرار الأصلي وذلك وفقاً للقاعدة توازي الأشكال <sup>2</sup>، وتطبيقاً للشروط المقررة قانوناً لذلك فالقرار الصادر مثلاً من مدير المؤسسة إدارية بتوبيخ موظف يلغي من طرف مدير هذه المؤسسة الإدارية نفسها وذلك طبقاً للتشريع الساري المفعول، سواء كان تلقائياً أو بناء على طعن من الموظف أمامه ومثل هذا الطعن يعرف بالطعن الولائي <sup>3</sup> على أنه يتعين في عملية إلغاء القرار الإداري أن يتم بنفس الأداة التي أصدر بها، فالقرار الإداري الكتابي مثلاً لا يلغيه قرار إداري شفوي بل ينبغي أن يلغى بقرار مكتوب، كما يراعي التدرج في السلم الإداري <sup>4</sup>.

**ثانياً: إلغاء القرار الإداري بواسطة السلطة الرئاسية**

إستثناء عن القاعدة التي تحول سلطة إلغاء القرار الإداري للجهة المصدرة، تملك الإدارة غير الجهة المصدرة للقرار سلطة إلغاء القرارات الصادرة والتي منها السلطة الرئاسية إزاء الجهة

1- عبد الغني بسيوني عيد الشفة القانون الإداري، مرجع سابق، ص 453

2- علاء الدين عشي، مثل القانون الإداري، ج الثاني، دار الهدى للطباعة والنشر، الجزائر، 2010ء ص 136

3- محمد الصغير بعلي، القرارات الإدارية، مرجع سابق، ص 134

- تجدر الإشارة أن الطعن الرئاسي والطعن لوني تم النص عليها في قانون الإجراءات المدنية رقم 66-154 مؤرخ في 8 جوان 1966 المتضمن ق ا م، ج ، عند 47 بتاريخ 09/06/1966 المعدل والمتمم بالقانون رقم 01-05 مؤرخ في 22 ماي 2001، ج ره عند 29 بتاريخ 23 ماي 2001، وذلك بموجب المادة 257 منه التي تنص على >> لا تكون الطعون بالبطلان مقبولة أمام مجلس الدولة، ما لم يسبقها الطعن الإداري التدريجي الذي يرفع أمام السلطة الإدارية التي تعلق مباشرة الجهة التي أصدرت القرار فإن لم توجد فأمام من أصدر القرار تقسي» أما حالياً في ظل قانون الإجراءات المدنية والإدارية (08-09) المؤرخ في 25 فبراير 2018، المتضمن قانون الإجراءات المدنية والإدارية، جده رقم 21، مؤرخة في 23 أبريل 2008، فقد نص فقط على النظام الولائي دون الرئاسي وهذا بموجب المادة 80 منه التي تنص على: لا يجوز للشخص المعني بالقرار الإداري، تقديم تنظلم إلى الجهة الإدارية مصدرة القرار في الأجل المنصوص عليها في المادة 29 أعلاه <

4- عبد العزيز خليفة، القرار الإداري في قضاء مجلس الدولة، مرجع سابق، ص 325

المصدرة لما لها من حق التعقيب على قرارات مرؤوسيه<sup>1</sup> ، فقرار الوالي مثلا يمكن إلغائه من طرف وزير الداخلية، وذلك سواء كان ذلك تلقائيا أو بناء على تظلم أو طعن رئاسي.

وفي هذا الصدد يبرز أمانا تساؤل مهم مفاده تحديد مدة صلاحية الرئيس الإداري الأعلى في إلغاء قرارات مرؤوسيه الإداريين؟

هنا ذهب جانب من الفقه إلى إنكار هذه الصلاحية على الرئيس الإداري خصوصا إزاء القرارات المنشئة لحقوق مكتسبة، فيرون أن الإعتراف بهذه الصلاحية للرئيس يؤدي إلى الإعتراف له خلافا للقواعد التي تحكم السلطة الرئاسية بتمتعه بصلاحية الحل محل

المرؤوس، فالدكتور علي خطار الشطناوي يرى أنه من حق الرئيس الإداري الأعلى إلغاء قرارات مرؤوسة إلغاء مستقبلا إستنادا إلى الحجج الأتية

- لا يجوز الإستناد إلى القواعد التي تحكم السلطة الرئاسية لما في ذلك إمكانية حلول الرئيس محل المرؤوس خاصة الصلاحيات القانونية المستمدة من القانون مباشرة أو تلك المستمدة من تفويض الإختصاص .

- لا يمكن إعمال صلاحية الحل إذا كانت صلاحية المرؤوس صلاحية مقيد، وإمتنع عن مباشرتها إذا توفرت الشروط القانونية اللازمة.

- للرئيس الإداري صلاحية إلغاء قرارات مرؤوسه، فيتعين من باب أولى أن تمنح له صلاحية إلغائها إلغاء مستقبليا<sup>2</sup>.

1- نواف كنعان، القانون الإداري، مرجع سابق، ص 302

2- علي خطار شطناوي، الوجيز في القانون الإداري، مرجع سابق، ص ص 680- 681

**ثالثا : إلغاء القرارات الإدارية بواسطة السلطة الوصية**

يمكن لجهة الإدارة غير الجهة المصدرة للقرار الإداري الأصيل إلغاء القرارات الإدارية كما هو الحال بالنسبة للجهة الوصية في إلغاء القرارات غير مشروعة الصادرة عن الإدارة الخاضعة الوصايتها، وذلك وفقا للإجراءات والحالات التي تكفل إستقلالية الهيئة المحلية وتحافظ على طبيعتها المحلية، فوالي الولاية مثلا كجهة وصية إلغاء مداوات المجلس الشعبي البلدي الباطلة بطلانا مطلقا وذلك بموجب قرار، وهذا ما أقرته المادة 59 من قانون البلدية<sup>1</sup>.

**المطلب الثاني : حالات الإلغاء الإداري وأثاره القانونية**

الأصل العام لا يجوز للإدارة إلغاء قراراتها السليمة لتعلق حقوق أصحاب الشأن بالمراكز القانونية التي أكسبتهم إياها تلك القرارات، إلا أنه إستثناء من هذا الأصل يجوز لجهة الإدارة إلغاء القرارات الفردية السليمة في حالات معينة

على أن إلغاء القرار الإداري الصادر من جهة إدارية معينة يقتصر أثاره على المستقبل بحيث لا يمحو الأثار الصحيحة التي ربحها في الماضي. وعلى هذا الأساس سنتطرق في هذا المطلب إلى حالات الإلغاء الإداري (الفرع الأول)، ثم إلى أثاره القانونية (الفرع الثاني)

**الفرع الأول : حالات الإلغاء الإداري**

الإدارة لها سلطة إلغاء القرار الإداري في حالات معينة ولكن هذه السلطة ليست بمطلقة، تلغي ما تشاء وفي أي وقت تريد، غير أنه إذا كان التساؤل لا يطرح بالنسبة للقرارات

1- تنص المادة 59 من قانون البلدية رقم 11-10 مؤرخ في 7 جوان 2011، ج ره 37 مؤرخة في 03 جويلية 2017 على ما يلي: >> تبطل بقوة القانون منوات المجلس الشعبي البلدية - المتخذة خرقا للدستور وغير المطابقة للقوانين و التنظيمات، - التي تمس برموز الدولة وشعاراتها - غير المحررة باللغة العربية يعاين الوالي بطلان المداولة بقرار «

التنظيمية التي تتضمن قواعد عامة مجردة فإن التساؤل يطرح عن ضرورة وجود سبب لإلغاء القرار، فيجب للإدارة أن تستند إلى حالات تكمن في <sup>1</sup>.

### أولاً: موافقة صاحب المصلحة

علاقات القانون العام لا تعول كثيراً على رضا الأفراد عكس علاقات القانون الخاص الذي يحكمه مبدأ سلطان الإدارة، ومن ثم ليس للإدارة أن تستند في إلغائها لقرار إداري إلى رضا المستفيد من القرار لهذا الإلغاء لأن تحرك الإدارة بوجه عام يحكمه تحقيق الصالح العام <sup>2</sup> فمن القرارات ما تدفع السلطة الإدارية إلى إصدارها بشكل أساسي هو مصلحة من صدر القرار بشأنه كما هو الحال بالنسبة للقرارات المتعلقة بمنح التراخيص ومن ثم يجوز للإدارة أن تقوم بإلغاء تلك القرارات بموافقة المخاطب بها فتكون موافقة صاحب الشأن ضمنية كأن يقوم المعني بأفعال من شأنها أن تبين عدم إحترامه للقرار مما يؤدي إلى إلغائه، كإصدار وثيقة بدون إمضاء الرئيس أثناء عمله، مم يدفع بالسلطة الموظفة إصدار قرار يفصله، كما قد تكون صريحة والتي تتخذ الإدارة منها سنداً لهذا الإلغاء <sup>3</sup>.

### ثانياً: تغير التشريع الذي صدر في ظله القرار

يعطى المشرع للإدارة في حالات خاصة الحق في إلغاء أي قرار إداري، ويمكنه أن يعطيها الحق في الإلغاء ليس فقط بالنسبة للمستقبل بل أيضاً بأثر رجعي يخضع القرار الإداري للتشريع المطبق وقت صدوره بحيث لا يؤثر في القرارات الإدارية الصادرة في ضل نظام قانوني معين صدر قانون جديد، بحيث يظهر ذلك جلياً بالنسبة للموظف العام الذي إستقر الفقه والقضاء على أنه في مركز تنظيمي لائحي، فإذا عين الموظف أو رفي في ضل نظام قانوني

1- جعفر أنيس، القرارات الإدارية، مرجع سابق، ص 196.

2- عبد العزيز خليفة، الأسس العامة للقرارات الإدارية في الفقه والقضاء، دار الكتاب م 329 الحديث، الإسكندرية، 2008 ص 329.

3- كوسة فضيل، القرار الإداري في ضوء قضاء مجلس الدولة، مرجع سابق، ص 250، 251.

معين فلا يضار بوضع نظام قانوني جديد إلا إذا تضمن هذا القانون الجديد أثر رجعي، كأن يكون القانون القديم يجعل إختيار العمداء الكليات بالتعين، ثم صدر قانون جديد يجعل الإختيار بالانتخاب وبنص على تطبيقه على جميع الحالات بأثر رجعي<sup>1</sup>.

### ثالثا: إلغاء القرار الإداري لدواعي المصلحة العامة

إذا رأت الإدارة أن الإستمرار في تنفيذ قرار إداري معين، قد يتعارض مع مقتضيات المصلحة العامة يجوز لها في هذه الحالة أن تقوم بإلغاء قراراتها الفردية السليمة فقد ذهب الفقه والقضاء الإداري في مصر في هذا الصدد إلى أن فكرة المصلحة العامة هي فكرة فضفاضة ولذلك يجب ألا يترك تقديرها بصفة عامة للإدارة والا أهدرنا إستقرار القرارات الإدارية السليمة

فالإدارة هنا لا تستطيع إلغاء قرارا فرديا سليما إلا وكان الصالح العام في هذه الحالة مخصصا كأن يكون التصريح لأحد الأشخاص بيع نوع معين من الأدوية فيجوز إلغاءه لكن يجب أن يكون المقصود من ذلك هو المحافظة على الصحة العامة إذا ثبت أن هذا الدواء خطير<sup>2</sup>.

### الفرع الثاني : الآثار القانونية للإلغاء الإداري

المسلم به أن إلغاء القرار الصادر عن جهة إدارية معينة يقتصر أثره على المستقبل فقط مع بقاء الآثار القانونية التي قامت في الماضي، فالإلغاء الإداري لا يمحو في الماضي الآثار الصحيحة التي ترتب على سريان هذه القرار.

1- جعفر أنيس، القرار الإداري، مرجع سابق، ص 197

2- عبد العزيز عبد المنعم خليفة، القرارات الإدارية في الفقه وقضاء مجلس الدولة، مرجع سابق، ص 331

- تجدر الإشارة في ما يخص حالات إلغاء القرار أن حق الإثارة في إلغاء القرارات في أي حال من الأحوال السابقة والتي يشكل كل منها سندا للإدارة في إلغاء ما سبق لها صدوره من قرارات إذ لا يجب على الأفراد الحصول على تعويض بن كان له مقتضى، وذلك بالطبع فيما عدا حالة موافقة المستفيد من القرار على إلغاءه

**أولاً: إهدار آثار القرار الإداري بالنسبة للمستقبل**

تقتصر آثار الإلغاء القرار في إهدار آثاره القانونية المترتبة عنه بالنسبة للمستقبل تماماً<sup>1</sup>. وبالتالي إخفاء القرار الإداري من النظام القانوني وتوقفه عن إنتاج آثاره بالنسبة للمستقبل.

فلا تملك الإدارة الإحتجاج بالقرار الملغى أو تطبيقه أو حتى الإستناد إليه لإصدار قرار إداري جديد، لهذا يتحلل الأفراد من التزاماتهم القانونية بإحترامهم القرار الملغى وبالتالي يتجرد هذا القرار الإداري من قيمته القانونية، ويتعين في مقابل ذلك على الإدارة إحترام جميع الآثار القانونية التي رتبها القرار الملغى في الماضي مكتفياً بإهدار الآثار القانونية الناتجة عن سريانه في المستقبل، مع إلغاء الكامل الآثار القانونية المترتبة عن القرار الإداري في المستقبل<sup>2</sup>.

**ثانياً: إبقاء آثار القرار الإداري بالنسبة للماضي**

القرار الإداري أثناء إلغائه يترتب عنه إبقاء الآثار القانونية التي رتبها في السابق دون أن يمتد إلى إلغائها، فليس من آثار الإلغاء محو الآثار الصحيحة القائمة أثناء سريانه سليمان فالفقيه "جيز" يشبه آثار القرار في الفترة السابقة على إلغائه كجرح ناتج عن سكين إذا لا يمكن الإدعاء بان هذا الجرح لم يحدث وهذه القاعدة الواضحة تثير صعوبات فيما يتعلق بإلغاء القرارات التنظيمية المتعلقة بالموظفين، وفيما يتعلق بمدى التعويض عن إلغائها<sup>3</sup>.

**1- إلغاء القرار التنظيمية المتعلقة بالموظفين**

تعتبر العلاقة التي تربط الموظف والحكومة علاقة تنظيمية تحكمها القوانين واللوائح المركز الموظف هو مركز قانوني عام يجوز تغييره في أي وقت ومن هذا المنطلق تستطيع الإدارة أن تلغي قراراتها الإدارية التنظيمية أو اللوائح التي تصدر من جانبها بشأن الموظفون

1- حسين درويش عبد الحميد، نهاية القرارات الإدارية من غير طريق القضاء، ط02، أبو المجد الحديثة للطباعة، القاهرة 2008، ص ص 527- 528

2- علي خطار شطناوي، الوجيز في القانون الإداري، مرجع سابق، ص 684

3- حسين درويش عبد الحميد، نهاية القرارات الإدارية من غير طريق القضاء، مرجع سابق، ص ص 529- 539

بالنسبة للمستقبل، فمثلا تستطيع الإدارة أن تزيد أو تنقص من المزايا التي يحصل عليها الموظفون بل وتستطيع وأن تسحب تلك المزايا كلية، ويترتب على ذلك أنه منذ إصدار اللائحة والقرار الإداري التنظيمي الجديد فإن الموظفون المعنيين بالقرار أو اللائحة يستطيعون المطالبة بالمزايا السابقة تلك التي تزيد عن المزايا الجديدة، أو لا يستطيعون المطالبة بتلك المزايا أصلا إذا كان القرار التنظيمي قد ألغاه.

## 2- مدى التعويض عن إلغاء القرارات التنظيمية

يستوجب الأمر بداية تحديد إذا ما تعلق الأمر بإلغاء القرارات التنظيمية المشروعة أو غير المشروعة، ففيما يتعلق الأمر بإلغاء القرارات التنظيمية المشروعة في خلال مدة الطعن القضائي فالإدارة في هذه الحالة لا تسأل عن الأضرار المترتبة على إلغائها، باعتبار اللائحة تتصف بالعمومية و التجريد ولا يتولد للفرد أي حق مكتسب من القاعدة التنظيمية للتغيير والتعديل في كل وقت وبالتالي لا يمكن التعويض عنها إذا ما تضرر الفرد عن إلغائها أو تعديلها ففي حكم صادر عن مجلس الدولة الفرنسي بتاريخ 24/01/1968 قضى بأن جهة الإدارة لها الحق في إلغاء أو تعديل اللائحة السليمة دائما وفي أي وقت، وأنه لا يجوز لأي أحد الإدعاء بوجود ضرر أصابه والمطالبة بالتعويض.

أما القرارات التنظيمية المعية والتي حصنت بقوات مدد الطعن القضائي فإن إلغائها يترتب مسؤولية الإدارة إذا تنشأ في ضلها حقوق لأصحاب الشأن وذلك عن طريق تطبيقها تطبيقا فرديا وبالتالي القاعدة القاعدة تقضي بتعويض المضرور عنها<sup>1</sup>.

1- احسن درويش عبد الحميد، نهاية القرارات الإدارية من غير طريق القضاء، مرجع سابق، ص 540-542

## الفصل الثاني

### النهاية غير الإدارية للقرار الإداري

النظام القانوني للقرارات الإدارية لا يتوقف على تكوينها أو تطبيقها، بل يمتد إلى قواعد إنتهائها، فنهاية القرار الإداري يتم وفق أسلوبين، أولهما أسلوب إداري وهو يشمل كلا من السحب والإلغاء الإداري أين تلجأ إليهما الإدارة في حالة إذا ما شاب القرار أحد عيوب عدم المشروعية.

أما الأسلوب الثاني فيتمثل في نهاية القرار من غير إرادة الإدارة بحيث يشمل هذه النهاية كل من النهاية القضائية وتتمثل في دعوى الإلغاء القرار الإداري أين يلجا إليها صاحب الشأن في حالة ما إذا لم تقم الإدارة بسحب قراراتها غير المشروعة أو إلغائها، بحيث له حق اللجوء إلى القضاء من أجل إلغاء القرار غير المشروع<sup>1</sup>، إلى جانب النهاية القضائية ينتهي القرار نهاية طبيعية وذلك دون تدخل فعل الإدارة أو جهة أخرى، وهذا بعد تحقق الأسباب الذاتية للقرار الإداري والأسباب المحيطة به أيضاً<sup>2</sup>.

فعلى أساس ما تقدم سنتطرق في هذا الفصل إلى دعوى الإلغاء كآلية لنهاية القرار الإداري (المبحث الأول)، ثم إلى النهاية الطبيعية كآلية لنهاية القرار الإداري (المبحث الثاني).

1 - عبد العزيز عبد المنعم خليفة، القرار الإداري في قضاء مجلس الدولة، مرجع سابق، ص 333.

2 - بوعمران عادل، النظرية العامة للقرارات والعقود الإدارية، مرجع سابق، ص 62.

**المبحث الأول : دعوى الإلغاء آلية لنهاية القرار الإداري**

النظام القانوني والقضائي في الجزائري وبالتمعن فيه، نجد أنه قد حصر أنواع الدعاوى القضائية الإدارية وتنظيم بعض من جوانبها باعتبارها وسائل قانونية لضمان تطبيق فكرة دولة القانون ومبدأ المشروعية.

ف نجد دعوى إلغاء القرار الإدارية من بين هذه الدعاوي التي تعتبر وسيلة قانونية قضائية التحريك الرقابة القضائية على أعمال الدولة، والتي بموجبها يرفع صاحب المصلحة دعوى أمام جهة قضائية إدارية مختصة وذلك لطلب إلغاء القرارات الإدارية النهائية غير المشروعة<sup>1</sup> ونظرا لأن إلغاء القرار الإداري يكون بحكم قضائي من خلال دعوى إلغاء أمام المحاكم المختصة، لا يكفي لهذا الإلغاء توفر أسبابه، وإنما يتعين توفر شروط خاصة لقبولها بحيث يمكن تقسيمها إلى شروط شكله وشروط موضوعية<sup>2</sup>.

فمن هذا المنطلق سنتعرض إلى الطبيعة القانونية للدعوى الإلغاء وأساسها القانوني (المطلب الأول)، ثم إلى عملية تطبيق دعوى الإلغاء (المطلب الثاني)

**المطلب الأول: الطبيعة القانونية للدعوى الإلغاء وأساسها القانوني**

تعددت التعاريف المقدمة من طرف الفقه و القضاء والتشريع الإداري سواء الجزائري أو المصري كل حسب الزاوية التي يدرس فيها الموضوع (الفرع الأول). والأمر نفسه بالنسبة للأساس القانوني الذي تستند إليه هذه الدعوى (الفرع الثاني).

1 - طعمية الجرف، رقابة القضاء الأعمال الإنارة العامة، مكتبة القاهرة الديئة، مصر، 1970، ص244

2 - عبد العزيز عبد المنعم خليفة، القرار الإداري في قضاء مجلس الدولة، مرجع سابق، ص342

**الفرع الأول : الطبيعة القانونية لدعوى الإلغاء**

أغلب التشريعات بما فيها التشريع الجزائري لم تتناول تعريف دعوى الإلغاء، حيث تركز مهمة تعريفها للفقهاء والقضاء<sup>1</sup>، فأختلفت محاولة تعريف دعوى الإلغاء في مضمونها إختلافا في المراكز والزوايا ، ولفهم دعوى الإلغاء فهما واضحا سنتعرض لتعريفها (أولا)، ثم تبيان بعد ذلك أهم خصائصها (ثانيا).

**أولا : تعريف دعوى الإلغاء**

لتحديد تعريف دعوى الإلغاء تعمد أولا إلى مختلف تعريفاتها على المستوى الفقهي، والتشريعي والقضائي.

**1- تعريف دعوى الإلغاء في الفقه**

قدم الفقه الفرنسي والعربي عدة تعاريف الدعوى الإلغاء نذكر منها ما ذهب إليه الفقه الفرنسي منهم الفقيه " دولويادير" الذي عرف دعوى الإلغاء على أنها:

"le recours pour excès de pouvoir est une recours contentieuse visant a' faire annuler, par le juge administratif un acte administratif illégal<sup>2</sup> "

أما الفقيه تشارل ديباش" فيعرف دعوى الإلغاء على أنها:

"Recours par le quel le requerrant demande au juge lannulation d un acte administratif pour illegalit<sup>3</sup> "

أما الفقه العربي فيدوره قدم تعريفات متعددة لدعوى الإلغاء ومن بين هذه التعاريف تعريف الدكتور سليمان محمد الطماوي" الذي عرفها بأنها الدعوى التي يرفعها أحد الأفراد إلى القضاء الإداري بطلب إعدام قرار إداري مخالف للقانون<sup>4</sup>، وما يأخذ على هذا التعريف في قوله من أحد

1 - سلام عبد الحميد محمد زكنة، الرقابة القضائية على مشروعية القرارات الإدارية - دراسة مقارنة، مذكرة إستكمالا لمنح درجة الماجستير في القانون الإدارية الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، كلية القانون والسياسية، ألمانيا، 2008، ص 161.

2 - Deladire(A), Venezia (J.C), Gaudemet (y) traite de droit administratif(LG D),France, 1999, P536.

3 - Charles Debbaseh.contentieuse administratif, 2eme dalloz, paris; 1978, p 647.

4 - سليمان محمد الطماوي، الوجيز في القضاء الإداري، مرجع سابق، ص 151.

الأفراد أن الأعمال الحرفي لهذه المادة يؤدي بنا إلى القول بعدم قبول دعوى الإلغاء المرفوعة من قبل الأشخاص المعنوية<sup>1</sup>.

## 2- تعريف دعوى الإلغاء في القضاء الإداري

نظرا لطبيعة دور القاضي الإداري في الفصل في المنازعات المطروحة عليه، فإنه عادة ما ينصرف عن تقديم تعريفات عامة، حيث يكتفي ببيان العيوب التي تشوب القرار المطعون فيه وذلك لتحديد مدى مشروعيته، وبالتالي إتخاذ القرار المناسب حول القضية.

فقرارات مجلس الدولة الفرنسي منذ البداية لم تعرف دعوى الإلغاء مباشرة، بل بطريقة ضمنية فقط، أما فيما يخص القضاء الإداري الجزائري سواء في عهد الغرفة الإدارية بالمحكمة العليا، أو في العهد الحالي لمجلس الدولة لم يقدم تعريفا دقيقا هو الآخر لدعوى الإلغاء حيث إتسمت قراراته في معظمها بالإختصار والإقتضاب<sup>2</sup>.

## 3- تعريف دعوى الإلغاء في التشريع الجزائري

أحجم المشرع الجزائري عن إعطاء تعريف الدعوى الإلغاء، ولكن بالرجوع إلى التشريع الأساسي والتشريع العادي نجد أنه قد تضمن بعض الإشارات إليها فرجوا إلى نصوص الدستور لسنة 1996 المعدل والمتمم<sup>3</sup>، نجد أنه قد أشار إلى إليها بموجب المواد 139، '140"، 143<sup>4</sup> منه، إلى جانب التشريعات العادية تحت تسميات مختلفة من بينها قانون الإجراءات المدنية

1 - عادل بوراس دو الفاء علي ضرر قانون الإجراءات المدنية والإدارية الجزائري مجلة الفقه والقانون، كلية الحقوق جامعة سيئة، العدد 03، ص3

2 - محمد صغير بعلي، القضاء الإداري - دعوى الإلغاء، دار العلوم للنشر والتوزيع، عناية، د س ن، ص 30،

3 - مرسوم رئاسي رقم 96-438، مؤرخ في 7 ديسمبر 1996، يتعلق بإصدار نص تعديل الدستور المصادق عليه في إستفتاء 1996/12/28، الصادر في جر الجمهورية جزائرية، عند رقم 76 بتاريخ 1996/12/08 معدل بمقتضى قانون رقم

02/03، مؤرخ في 2002/04/10، ج، عند 25، بتاريخ 2002/04/14، وبمقتضى قانون رقم 1908 مؤرخ في 15

نوفمبر 2008 جره عند 63 بتاريخ 16 نوفمبر 2008

4 - المواد: 139-140-143 من دستور 1996 المعدل والمتمم

القديم بموجب المادتين 7 و 274 مشيرا إليها بمصطلح الطعن بالبطلان<sup>1</sup> والقانون 89-01 المتعلق بإختصاصات مجلس الدولة وتنظيمه وعمله<sup>2</sup> المعدل والمتمم بقانون 13/11<sup>3</sup>.

### ثانيا: خصائص دعوى الإلغاء

تستند دعوى الإلغاء إلى جملة من المقومات التي تميزها عن باقي الدعاوى القضائية (مدنية، إدارية) والتي تتمثل أساسا هذه الخصائص في:

#### 1- دعوى الإلغاء من إنشاء القضاء الإداري

نشأت دعوى الإلغاء في بادئ الأمر بفرنسا، ذلك استنادا إلى لص قديم هو قانون أكتوبر (1790)، الذي قضى بالفصل بين الإدارة العامة و القضاء العادي فصلا جامدا مطلقا فبالرغم من أن المشرع قد انشأ نصوصا تشريعية تنظم بعض جوانب دعوى الإلغاء، إلا أن الأحكام التفصيلية تركت لمجلس الدولة ومعه المحاكم الإقليمية الفرنسية ولهذا إمتازت أحكامها في القضاء الفرنسي بمرونتها التامة وتطورها المستمر من وقت لآخر<sup>4</sup>.

#### 2- دعوى الإلغاء دعوى موضوعية

خلافا للدعاوى المدنية والإدارية التي تتسم بالطابع الشخصي الذاتي لأنها تتعلق بمراكز خاصة، فإن دعوى الإلغاء تتميز بطابع موضوعي لأسباب ذلك أنها تنصب على الطعن في قرار إداري أي مقاضاة للقرار الإداري وليس مواجهة ضد الموظف أو الجهة التي أصدرته، وإنما تهدف لحماية المصلحة العامة والمراكز القانونية العامة<sup>5</sup>.

1 - المواد 7 و 274 من قانون رقم 05-01 المؤرخ في 22 ماي 2001 يعدل ويتم الأمر رقم 154-66 المؤرخ في 8 جوان 1966 المتضمن قانون الإجراءات المدنية، ج.ر عند 29، بتاريخ 23 ماي 2001

2 - القانون العضوي رقم 89-01 المؤرخ في 30 مايو السنة 1998، متعلق بأختصاصات مجلس الدولة تنظيمه وعمله، ج را رقم 37 المؤرخة في 13 جوان 1998

3 - القانون 11-13 المؤرخ في 26 يوليو 2011، ج ر 43، سنة 2011، معضل ومتمم للقانون 98-01 المؤرخ في 30 مايو سنة 1998 المتعلق بإختصاصات مجلس الدولة تنظيمه وعمله

4 - بو الشعور وفاه، سلطات القاضي الإداري في دعوى الإلغاء في الجزائر، منكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام، كلية الحقوق جامعة عالية - باجي مختار ، السنة الجامعية 2010/2011، ص16.

5 - عمار عوابدي، نظرية القرارات الإدارية بين علم الإنارة والقانون الإداري، مرجع سابق، ص ص، 177-176،

**3- دعوى الإلغاء دعوى مشروعية**

الهدف من رفع دعوى الإلغاء هو حماية المشروعية ومقتضياتها، والتي تتحقق من خلال إلغاء القرارات المشوبة بأحد العيوب، أي صدرت مخالفة للقانون، وهكذا يتأسس قضاء الإلغاء على فكرة المشروعية<sup>1</sup>.

**الفرع الثاني : الأساس القانوني لدعوى الإلغاء**

سنتناول في هذا الفرع الأساس القانوني لدعوى الإلغاء في الجزائر (أولا)، ثم في مصر (ثانيا). أولا: الأساس القانوني للدعوى للإلغاء في الجزائر يستند الأساس القانوني للدعوى للإلغاء في الجزائر إلى الأساس الدستوري (1)، والأساس التشريعي (2).

**1- الأساس الدستوري للدعوى للإلغاء**

خصص المشرع الجزائري مكانة معيرة أدعوى الإلغاء وذلك عن طريق تكريس رقابة والتي يقوم بها القضاء<sup>2</sup>. فابرجوع إلى نصوص الدستور نجد أنها تطرقت إلى موضوع دعوى الإلغاء وذلك بطريقة ضمنية وذلك بموجب المواد"139، 140، 143 " السالفة الذكر.

**2- الأساس التشريعي الدعوى للإلغاء**

يستند الأساس التشريعي الدعوى للإلغاء إلى القانون العضوي رقم 98-01 المعدل والمتمم (أ)، إلى جانب القانون 08-09 المتضمن قانون الإجراءات المدنية والإدارية (ب).

1 - بوعمران عادل، النظرية العامة للقرارات والعقود الإدارية، مرجع سابق، ص ص 36 -37.

2 - سعيد بوعلي، المنازعات الإدارية في ظل القانون الجزائري، دار بلقيس للنشر والتوزيع، الجزائر، 2014، ص 107.

### أ- القانون العضوي رقم 98-01 المعدل والمتمم

أشار القانون العضوي رقم 98-01 المتعلق بإختصاصات مجلس الدولة وتنظيمه وعمله الى دعوى الإلغاء بموجب المادة 9 منه<sup>1</sup>، المعدل والمتمم بالقانون العضوي 11-13.

### ب- القانون رقم 08-09 المتضمن قانون الإجراءات المدنية والإدارية

نص قانون الإجراءات المدنية والإدارية على دعوى الإلغاء في نصوصه بموجب المواد "807" المتعلقة بإختصاصات المحاكم الإدارية، والمادة "901" المتعلقة بإختصاصات مجلس الدولة، والمادة "912" التي تقضي بوقف تنفيذ القرار عندما يكون الوقف من شأنه أن يؤدي إلى عواقب يصعب تداركها<sup>2</sup>.

### ثانياً: الأساس القانوني لدعوى الإلغاء في مصر

تستمد دعوى الإلغاء في مصر أساسها القانوني من قانون مجلس الدولة (1)، ثم القوانين الأخرى (قانون 10 لسنة 1972) (2).

### 1- قانون مجلس الدولة

دعوى الإلغاء في مصر من صنع المشرع الذي نظمها صراحة في قوانين مجلس المتعاقبة منها المادة 23 من قانون مجلس الدولة الجديد رقم 47 سنة 1972، وكذلك المادة 13 منه<sup>3</sup>.

1 - نص المادة 9 من القانون العضوي 98-01 المتعلق بإختصاصات مجلس الدولة وتنظيمه وعمله على >> يفصل مجلس الدولة ببيانيا ونهائيا في:

1- الطعون بالإلغاء المرفوعة ضد القرارات التنظيمية أو الفردية الصادرة عن السلطات المركزية والهيئات العمومية والمنظمات المهنية الوطنية .

2- الطعون الخاصة بالتسيير ومدى شرعية القرارات التي تكون نزاعاتها من إختصاص مجلس الدولة»

2 - المواد: 801، 901، 912 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية 08-09

3 - ماجد راغب الحلو، القضاء الإداري، دمج، الإسكندرية، 1995، ص 24

**2- القوانين الأخرى (قانون 10 لسنة 1972)**

نصت بعض القوانين في مصر على إختصاص مجلس الدولة الفصل في دعوى إلغاء القرارات الإدارية، ومن ذلك القانون رقم 10 لسنة 1972 يتضمن الفصل بغير الطريق التأديبي للموظف بموجب المادة 3 منه، والتي تقضي على أنه لا يختص مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري، دون غيره، بالفصل في الطلبات التي يقدمها العاملون بإحدى وظائف الجهاز الإداري للدولة أو الهيئات والمؤسسات العامة ووحداتها الاقتصادية بالطعن في القرارات النهائية الصادرة بالفصل بغير الطريق التأديبي طبقاً لهذا القانون...»<sup>1</sup>. فيكون مجلس الدولة المصري ذو الولاية الكاملة في الفصل في طلبات الطعن في القرارات النهائية المتعلقة بالفصل بغير طريق التأديبي.

**المطلب الثاني : عملية تطبيق دعوى الإلغاء**

تتضمن عملية تطبيق دعوى الإلغاء دراسة وتحليل لأسباب الإلغاء التي تعتبر مجموعة الوسائل التي يمكن بواسطتها للقضاء المختص إلغاء قرار إداري مطعون فيها بالإلغاء لعدم المشروعية، والتي يطلق عليها أسباب الإلغاء والتي تنقسم إلى أسباب إلغاء خارجية، وأخرى داخلية<sup>2</sup>، إلى جانب شروط قبول هذه الدعوى ضد القرارات الإدارية غير المشروعة التي بدورها تنقسم إلى شروط شكلية وأخرى موضوعية فعلى هذا الأساس سنتعرض إلى أسباب رفع دعوى الإلغاء (الفرع الأول)، ثم بعد ذلك إلى شروط دعوى الإلغاء (الفرع الثاني).

1 - نص المادة منقول من تهميش: ماجد راغب الحلوه مرجع نفسه، ص 224.

2 - خالد خالص، الأوجه المعتمدة في دعوى الإلغاء، مسجلة رسالة المحاماة، العدد 27، ص 01.

- سكاكي باية، نور القاضي الإداري في حماية الحقوق والحريات الأساسية، رسالة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم - تخصص القانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تيزي وزو حمولود معمري، السنة الجامعية 2010/2011، ص ص 144-174.

**الفرع الأول : أسباب رفع دعوى الإلغاء**

يقبل القاضي الإداري الطعن بالإلغاء شكلا لتوافر جميع الشروط اللازمة لقبوله، يعتمد بعد ذلك إلى البحث عن مدى تأسيس الطعن من الناحية الموضوعية، ومن ثم فأوجه أو أسباب الإلغاء إنما تتمثل في عدم المشروعية الداخلية التي تتعلق بمحتوى القرار وتسمى بوسائل عدم المشروعية الداخلية للقرار الإداري (أولا)، وأخرى خارجية والتي تعتبر خارجة عن القرار الإداري فتسمى بوسائل المشروعية الخارجية للقرار الإداري (ثانيا) <sup>1</sup>.

**أولا: عدم المشروعية الخارجية**

ينطوي القرار الإداري على مظهر خارجي فنكون بصدد منازعة عدم المشروعية الخارجية عندما تكون هذه الأخيرة تتمحور وتنصب على الأسلوب الذي إستخدم في إتخاذ ذلك القرار، وعليه تتمثل عدم المشروعية الخارجية في:

**1- عيب عدم الاختصاص**

عيب عدم الاختصاص يعتبر أول وأوضح أوجه الإلغاء، فإذا كان ركن الإختصاص يقصد به الأهلية والصلاحيية الموكلة من قبل المشرع لسلطة إدارية معينة في إتخاذ قرار إداري، فإن صدور قرار من سلطة لا تملك الأهلية القانونية لإصداره فإننا نكون بصدد عيب عدم الإختصاص، وتتنوع مظاهر عيب علم الإختصاص تبعا لعناصر الإختصاص ذاته، وهكذا يكون عيب عدم الإختصاص شخصا، موضوعيا، مكانيا، زمنيا، وعدم الإختصاص بسبب مخالفة قاعدة توازي الإختصاصات <sup>2</sup>.

1 - قتال منير، القرار الإداري محل دعوى الإلغاء، سكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون- تخصص قانون المنازعات الإدارية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تيزي وزو - مولود معمري، 2013/2012، ص 54.  
- في الفقه الجزائري لا نجد تعريف لعيب علم الإختصاص، فالأستاذ أحمد محيو لا يعرف هذا العيب، بل نكر فقط حالات الأربعة. أنظر في ذلك:

-AHMAD MAHIOU, cours de contentieux administratif, 1981, p 205 et suivantes.

2 - فريجة حسين، شرح القانون الإداري - دراسة مقارنة، 02 دمج، الجزائر، 2010، ص 23 وما بعدها.

فالفقه والقضاء الإداريين منهم الفقيه تشابي و بونار" و "ديلوبادير صنف عيب علم الإختصاص إلى درجتين عيب علم الإختصاص البسيط والجسيم الذي أطلقوا عليه مصطلح إغتصاب السلطة<sup>1</sup>

فيكون عدم الإختصاص بسيطاً عن عدم احترام قواعد الإختصاص بين السلطات والأشخاص والأجهزة الإدارية فيما بينها، كأن تتعدى السلطات الإدارية المركزية على إختصاصات بعضها البعض، ويأخذ هذا العيب ثلاثة صور تتمثل في:

\* **عدم الإختصاص الموضوعي:** وهو عندما يحدد القانون إختصاص موظف أو هيئة إدارية موضوعات معينة فيصدر القرار من شخص غير مختص في غير الموضوعات التي

حددها القانون، فمثلا المجلس الشعبي الولائي له إختصاصات في القيام بالصلاحيات المخولة له كما نصت المادة 78 الفقرة 1 من قانون الولاية<sup>2</sup> على أنه لا يساهم المجلس الشعبي الولائي في إعداد مخطط تهيئة إقليم الولاية ويراقب تطبيقه طبقاً للقوانين والتنظيمات المعمول بها<sup>3</sup>

\* **عدم الإختصاص الزمني:** نقصد به أن يقوم أحد رجال الإدارة بمزاولة الإختصاص دون مراعاة القيود الزمنية والموضوعية، فمثلا المجالس المنتخبة لها مدة معروفة ودورات إنعقاد محددة عليها أن تحترمها ومخالفتها يؤدي إلى إلغاء القرار الذي يصدر على خلافها.

\* **عدم الإختصاص المكاني:** هو أن يصدر أحد رجال الإدارة قرار يمتد أثره إلى خارج الحدود الإقليمية لمزاولة إختصاصه، ومثال ذلك أن يقوم مدير الأمن في أحد المحافظات بإصدار قرار يخرج عن نطاق دائرة محافظته ويتعلق بدائرة إختصاص مدير الأمن في محافظة أخرى.

وقد يكون عدم الإختصاص جسيماً الذي يعتبر أشد العيوب جسامة، إذ لا يؤدي إلى

إعتبار القرار باطلا وإنما منعدها، حيث يظهر في حالتين:

1 - عبد الوالد عبد الله أو رأي، محاضرات في الرقابة القضائية على أعمال الإدارة، الفصل السادس، كلية الشريعة والقانون، جامعة واد النيل - مصر، السنة الجامعية 2012/2013 ، ص28 وما بعدها.

2 - القانون رقم 12-07 مؤرخ في 21 فبراير 2012، متعلق بالولاية ، ج ، عند 12، بتاريخ 29 فبراير 2012 .

3 - قرار مجلس الدولة، قرار رقم 169417، بتاريخ 1998/07/27 ، « مجلة مجلس الدولة » العدد 01، 2002 ، ص81.

- الحالة الأولى هي صدور قرار من شخص لا يملك الصفة القانونية التي تخوله سلطة مباشرة العمل الإداري<sup>1</sup>.

- أما الحالة الثانية تكون بتدخل السلطة التنفيذية في إختصاصات إحدى من السلطتين التشريعية أو القضائية.

## 2- عيب الشكل والإجراءات

القاعدة العامة أن القرارات الإدارية لا تقتضي إتباع إجراءات معينة أو إتخاذ أشكال محددة تمنح ذلك، فمن أجل حماية الحقوق والحريات وضمانا لمصلحة قد ينص القانون أو التنظيم على إجراءات وأشكال معينة يؤدي عدم إحترامها إلى إصابتها القرار الإداري، وبالتالي يسمح للقاضي الإداري بإتخاذ وجها لإلغائه.

فيقصد بعيب الشكل عدم مراعاة الإدارة الشكليات المفروضة أثناء اصدار القرار الإداري<sup>2</sup>، سواء كان بإهمال تلك القواعد كلية أو جزئية، كما قد ينص القانون على جزاء المخالفة القرار أو إجراء معين، أما إذا لم ينص على ذلك فينبغي التفرقة بين ما إذا كانت المخالفة تنصب على الأشكال الجوهرية وهي تلك الشكليات التي تؤثر مخالفتها وغيابها في صحة وشرعية القرار الإداري وبالتالي يكون سببا من أسباب الإلغاء أو غير جوهرية التي لا يترتب على مخالفتها بطلان القرار<sup>3</sup>.

1 - تجدر الإشارة إلى أنه إذا كان الأصل هو بطلان مثل هذه القرارات لإتعدامها مع إمكانية متابعة الشخص جزائيا لإرتكابه الجرم إنتحال وظيفة، فإن القضاء الإداري في فرنسا وتخفيفا منه قد إبتدع نظرية الموظف الفعلي والتي من خلالها تضي الشرعية على القرار الإداري الصادر وذلك استنادا إلى مينا الظاهر حماية لحسن النية أو إستنادا للضرورة. راجع في تفصيلات هذا الحسن بن شيخ ك ملوياء دروس في المنازعات الإدارية وسائل المشروعية، ط04، دار هومة للطباعة والنشر، 2009، ص ص 84- 85 .

2 - محمد الصغير على القضاء الإداري مجلس الدولة، دار العلوم للنشر والتوزيع، عناية، دس ن، ص99.

3 - خالد قميوعة، القرار الإداري ونظامه القانوني، مرجع سابق، ص 81

فتكون أمام مخالفة الأشكال الجوهرية في حالات منها<sup>1</sup>: شكل القرار الإداري، تسبب القرار، الإجراءات التمهيدية، عدم نشر القرار أو علم تحريره باللغة العربية<sup>2</sup>، أما مخالفة الأشكال غير الجوهرية منها: شكليات ثانوية التي لا تؤثر على سلامة القرار الإداري موضوع الشكليات المقررة لصالح الإدارة وحدها دون الأفراد وهي الشكليات التي لا يتسنى للأفراد ان يستدلو بها قصد التوصالي إلغاء القرار الإداري، فبعض الأشكال القانونية شرعت لتحقيق مصلحة الإدارة بصورة مباشرة<sup>3</sup> اما عيب الإجراءات عرف على أنه مخالفة القواعد والإجراءات التي قررها القانون بمناسبة إصدارها لقراراتها، بحيث تكون هذه المخالفة كاملة أو جزئية<sup>4</sup>، كما هو الحال بالنسبة لعيب الشكل فرق القضاء الإداري بين الإجراءات الجوهرية والإجراءات الثانوية، ومن أهم حالات عيب الإجراءات نجد

- الإجراءات السابقة على إتخاذ القرار، تتمثل هذه الإجراءات في

\* **الضمانات الإجرائية للتأديب:** تتجلى هذه الضمانات في الإعلان وهو أن يبلغ الموظف بالتهمة الموجهة إليه، والتحقيق الإداري الذي يعتبر مجموعة الإجراءات التي تهدف تحديد المخالفات والمسؤوليات عنها، ففي ميدان الوظيفة العامة وبموجب المادة 171 من قانون الخاص بالوظيفة العامة تنص على التحقيق الإداري على أن يكون إختياريا فتقضي على أنه لا يمكن للجنة الإدارية المتساوية الأعضاء المختصة بالمجتمع كالمجلس تأديبي طلب فتح تحقيق

1 - ماجد راغب الطو، القضاء الإداري، مرجع سابق، 389،

2 - قرار مجلس الدولة رقم 840 الصادر بتاريخ 18/39/2012 في قضية (د.خ) ضد وزير البريد والمواصلات، قرار غير منشور، أشار إليه بوعمران عادل، مرجع سابق، ص 298-

3 - قرار المحكمة العليا، الغرفة المتنية رقم 186635ء بتاريخ 28/04/1999، قضية (ع م) ضد (م ب ع)، المحطة القضائية للمحكمة العليا < العدد 01، 2000، ص 143،

4 - مداني نصورة، أوجه إلغاء القرارات الإدارية مناتي نصيرة أوجه إلغاء القرارات الإدارية، مذكرة لنيل إجازة المدرسة العليا لتلقاها، دفعة الثامنة عشر، الفترة التكوينية 2007/2010، ص 92.

إدارة من السلطة التي لها صلاحيات التعيين قبل البت في القضية<sup>1</sup>، ومراعاة مقتضيات الدفاع الذي يعتبر من أهم المبادئ المكرسة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، فقد كرسه القضاء الإداري الجزائري في قرار صادر عن مجلس الدولة الجزائري الذي جاء فيه حيث أن هذه القاعدة من النظام العام وعدم إحترامها يعد خرقا لحق الدفاع المضمون دستوريا وبالتالي يبرر وقف التنفيذ<sup>2</sup>.

\* إقتراح جهة من الجهات أو أخذ رأيها أو موافقتها وفي هذا الصدد قضت المحكمة الإدارية العليا في قرار لها صادر بتاريخ 1987/05/16 حيث قضت أنه "تضمنت أحكام المادة 17 من المرسوم رقم 83-201 النص على أن تعيين مدير المؤسسة العمومية للولاية، يتم بموجب مقرر يتخذه الوالي بعد أخذ رأي المجلس التنفيذي الولائيين ويتم وضع حد لمهامه و فق نفس الأوضاع"<sup>3</sup>.

- الإجراءات اللاحقة على القرار، تتمثل هذه الإجراءات في التبليغ، الإشهار، خرق إجراء الصلح والتشكيك<sup>4</sup>.

1 - الأمر رقم 03-06 مؤرخ في 15 جويلية 2006، المتضمن القانون الأساسي للوظيفة العامة، ج ر عند 46 بتاريخ 2006/07/16

2 - قرار مجلس الدولة رقم 10349 الغرفة الخامسة، بتاريخ 2012/04/30، مجلة مجلس الدولة، العدد 02، 2002، 227،

و أيضا: قرار مجلس الدولة رقم 009898، بتاريخ 2004/04/20، قضية أم ع) ضد والي ولاية سكيكدة، حملة مجلس الدولة العدد 05، 2004، ص 143

3 - المحكمة العليا، الغرفة الإدارية، قرار رقم 46877، بتاريخ 1987/05/16، قضية س به ضد وزير الداخلية ومن معه مجلة القضائية للمحكمة العليا العدد 03، 1990، ص 188.

4 - فيما يخص الإجراءات اللاحقة على القرار الإداري راجع القرارات القضائية التالية:  
- مجلس الدولة، الفرقة الثانية، قرار رقم 0311027، بتاريخ 2007/04/11، قضية السيد الوالي ولاية الجزائر ضد القرار الصادر عن مجلس قضاء الجزائر، حمجلة مجلس الدولة، العدد 19، ص 82.

- المجلس الأعلى الغرفة الإدارية، رقم 76077 بتاريخ 1990/07/28، حالمجلة القضائية العدد 3، 1992، ص 163.

**ثانيا: عدم المشروعية الداخلية**

رقابة القاضي الإداري لا تقتصر على الأعمال الصادرة عن السلطات الإدارية من قرارات وعقود على المشروعية الخارجية فقط، بل إنها تمتد إلى المشروعية الداخلية والتي تأخذ الأشكال التالية :

**1- عيب مخالفة القانون**

عيب مخالفة القانون هو ذلك العيب الذي يصيب ركن المحل في القرار الإداري، فهو وجه للإلغاء متعلق بالمشروعية الداخلية للقرار<sup>1</sup>. ويتخذ هذا العيب في الواقع ثلاثة صور تتمثل في:

- المخالفة المباشرة للقانون، تتحقق هذه الصورة عند مخالفة نصوص القانون، والتي قد تكون مخالفة إيجابية في حالة خروج الإدارة بطريقة عملية على حكم قاعدة قانونية أسمى من القرار الإداري، كأن تلجأ الإدارة إلى التقيد المباشر في حالة لم ينص عليها القانون، وقد تكون مخالفة سلبية فتتمثل في حالة إمتناع الإدارة عن تطبيق قاعدة قانونية أو رفضها تنفيذها، كان تمتع عن منح ترخيص لأحد الأفراد رغم إستيفاء جميع الشروط القانونية لذلك<sup>2</sup>.

- عيب في تفسير القانون، هذه الصورة أدق وأخطر، وهو على صورتين: الصورة الأولى تتمثل في العيب غير المقصود في تفسير القانون بحيث يتحقق عند وجود غموض في قاعدة قانونية وينتج عن ذلك تأويل الإدارة القاعدة إلى غير المقصود قانونا، أما الصورة الثانية فتتمثل في العيب المقصود في تفسير القانون وذلك أن تتعمد الإدارة التحايل على بعض القواعد القانونية تحت سياتار تفسيرها .

1 - سليمان محمد الطماوي، القضاء الإداري فضاء الإلغاء، ك 01: دار الفكر العربي، القاهرة، 1996، ص 691.

2 - Charles Debbach et Jean-Claude, contentieux administratif, 7eme, Edition, dalle. paris, 1999, p688,

- عيب في تطبيق القانون، يأخذ هذا العيب صورتين: الصورة الأولى هي عدم صحة الوقائع المادية، وتتحقق عند إتخاذ قرار على غير أساس من الواقع المادي، وفي هذا تطرقت المحكمة الإدارية العليا لعيب تقدير الوقائع في قرار لها صادر بتاريخ 1991/01/27 وجاء فيه:

" حيث أن القرار المعاد يستحق الإلغاء من جميع النواحي ، إذ أنه لم يقدّم بتقديم سليم للوقائع الدعوى وخرق القانون بصورة واضحة..."<sup>1</sup>، أما الصورة الثانية هي العيب في تقدير الوقائع في هذه الحالة لا تكفي أن تكون الوقائع التي أستندت إليها سليمة، وإنما يجب أن تكون مستوفية للشروط القانونية التي تجعلها مبررة للقرار.<sup>2</sup>

## 2- عيب الانحراف في السلطة

عرف هذا العيب على أنه إستعمال رجل الإدارة السلطة التقديرية لتحقيق غرض غير معترف به قانوناً<sup>3</sup>

ويأخذ عيب الإنحراف في السلطة صور<sup>4</sup>، تتمثل في:

- تحقيق غاية بعيدة عن المصلحة العامة، ويكون ذلك عند السعي إلى تحقيق مصلحة شخصية وراء إصدار تلك القرار كأن تستهدف الإدارة تحقيق أغراض سياسية أو أدبية مثل المحاباة، الإنتقام، الربح غير الشرعي.
- الخروج على قاعدة تخصيص الأهداف، قد يرسم المشرع للموظف العام هدفاً معيناً يتقيد به فيما يصدره من قرارات، وهو بتالي يتجاوز إلى تحقيق هدف آخر غير الهدف المحدد كان

1 - قرار المحكمة العليا الغرفة الإدارية، قرار رقم 62575، بتاريخ 1991/01/27، قضية (ز م) ضد نائب مدير الضرائب لولاية الأغواط نائب مدير الضرائب ولاية غرداية حياة القضائية للمحكمة، العدد 04، 1992، ص 16

2 - أحمد هنية، حج عرب القرار الايدالات تجاوز السلطة»، مرجع سابق، ص 61

3 - لحسن بن شيخ آث ملوية، دروس في المنازعات الإدارية وسئل المشروعية، مرجع سابق، ص 30.

- دادو سمير، الإنحراف في استعمال السلطة في القرارات الإدارية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون، تخصص تحولات الدولة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تيزي وزو - مولود معمري، السنة الجامعية 2011/2012، ص ص 43-53.

4 - طلع سعد، الإنحراف بالسلطة كوجه لإلغاء القرار الإداري في النشاط الإداري الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، فرع القانون عام، كلية الحقوق، جامعة بسكرة - محمد خيضر، السنة الجامعية 2004/2005، ص 92

يستعمل رئيس البلدية سلطات البوليس في منع المستحمين على شاطئ البحر من خلع ملابسهم إلا داخل مؤسسات الإستحمام، وبالتالي الهدف من هذا الإجراء ليس المحافظة على الآداب والأخلاق العامة وإنما الهدف هو تحقيق مزايا وريح للمؤسسة.

- إساءة استعمال الإجراء، بحيث تلجأ الإدارة بقصد تحقيق غاية معينة إلى إجراء قرره القانون الغاية أخرى هذا من جهة كاستعمال إجراء الإستلاء المؤقت بقصد نزع الملكية في حين القانون حدد الإجراء لنزع الملكية، فالفقه والقضاء الإداري في كل من فرنسا، مصر، الجزائر، إستقر على أن عبئ الإثبات يقع على المدعي وحده، وعليه إثارة هذا العيب وتقديم كل وسائل الإثبات عن قيام الإدارة بالإنحراف بالسلطة<sup>1</sup>.

### 3- عيب السبب

إستقر القضاء الإداري على مبدأ عام مقتضاه ضرورة إستناد الإدارة في قراراتها إلى دوافع موضوعية مستمدة من الحالات الواقعية أو القانونية السابقة على قراراتها التي تمثل سبب إصدارها، ولذا فإن عدم قيام الحالات في الواقع أو القانون يكون كافيا لإلغاء تلك القرارات<sup>2</sup>.  
فعبء السبب هو العيب الذي فيه تتعدم فيه الوقائع المادية والقانونية، أو وقوع خطأ في تقدير هذه الوقائع القانونية و المادية وتفسيرها خلال صدور قرار إداري معين من قبل السلطات الإدارية المختصة<sup>3</sup>، ويقوم عيب السبب على شرطين أساسيين هما:

1 - تجدر الإشارة إلى أنه في ظل التشريع الجزائري ورغم صدور القانون العضوي 98-01 المتعلق بمجلس الدولة، والقانون العضوي 98-02 المتعلق بالمحاكم الإدارية، إلا أنه لم يوضح الأحكام المتعلقة بعبء الإثبات أمام القضاء العادي والذي يقع على عاتق المدعي، غير أن آراء الفقه نجدتها تتطابق مع أحكام القضاء في جعل الإثبات يقع على عاتق المدعي .

2 - عبد العالي حاحة، أمال يعيش تمام، <>الرقابة على تناسب القرار الثاني ومحطه في دعوى الإلغاء ، مجلة المنتدى القانوني، قسم الكفاءة المهنية للمحاماة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة- محمد خيضر، العدد 05، 2008، ص 136

3 - عمار عوايدي، عملية الرقابة القضائية على أعمال الإنارة العامة في النظام الجزائري، 02، دمج، الجزائر، 1984، ص 124.

- تجدر الإشارة أنه يجب عدم الخلط بين مصطلح السبب" و التسبب" وهذا هو بالذات من الخطاء الاصطلاحي الموجوده فالسبب هو الذي تقوم فيه الإدارة بتكوين الأسباب في صلب القرار الإداري التي تدفعها الإدارة إلى إصداره والذي يعتبر عنصرا

\* وجود السبب: يقتضي الأمر وجود سبب صحيح وقائم إلى غاية صدور قرار ، فإذا زال السبب خلال هذه المدة عد القرار معيبا في سببه

\* أن يكون السبب مشروع: في هذه الحالة يجب التمييز إذا كانت سلطة الإدارة تقديرية ، فهذا يشترط أن يكون السبب موجودا وصحيحا، أو سلطة مقيدة بحيث المشرع يحدد الأسباب فإن لم تلتزم بها الإدارة عن القرار معلوما

وعيب السبب هو الآخر يأخذ صورتتمثل في<sup>1</sup>:

- الخطأ في القانون، وهو أن تستند الإدارة من الناحية القانونية على سبب خاطئ، بحيث يظهر الخطأ في القانون في صور متعددة ومن ذلك إستناد الإدارة على قانون غير قابل للتطبيق.

- علم الصحة المادية للوقائع، قد تستندت الإدارة إلى وقائع غير صحيحة ماديا، بحيث يكون عمل القاضي في هذه الحالة هو التأكد من الوجود الفعلي للواقعة التي أستندت إليها، ومثال ذلك إصدار وزير الصحة قرار يقضي بقتل الأبقار المصابة بمرض جنون البقر فسببه هنا هو مرض الأبقار ويدخل في إطار الضبط الإداري ( الصحة العامة)<sup>2</sup>.

. الخطأ في التكيف القانوني للواقعة، فالقرار الذي يستند إلى واقعة معينة لا يمكن أن يكون مشروعا إلا إذا كانت الواقعة من شأنها تبرير القرار من الناحية القانونية، أما عمل القاضي في هذه الحالة هو التأكد من أن الواقعة تتضمن فعلا الوصف القانوني.

من عناصر الشكل في القرار الإداري. راجع عن الكريم بوتريوم، والقضاء الإداري الجزائري - الواقع والأفاق < مجلة مجلس الدولة، العدد 6)، 2005، ص 21.

1 - عدو عبد القادرة المنازعة الإدارية، دار هوسة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2011، ص ص 167-168

2 - قرار مجلس الدولة رقم 27279، الفرقة الخامسة، بتاريخ 2005/10/25 ، «مجلة مجلس الدولة ، العدد18ء 2006،

**الفرع الثاني : شروط دعوى الإلغاء**

دعوى الإلغاء هي وسيلة قانونية يتمكن بمقتضاها الأشخاص الجوء إلى القضاء طالبين بالإلغاء قرار إداري غير مشروع، ومن أجل أن تكون مقبولة أمام الجهة المختصة يستلزم توافر مجموعة من الشروط وذلك قبل الانتقال إلى فحص مشروعية القرار من عدمه<sup>1</sup>، وبهذا يمكن تقسيم شروط دعوى الإلغاء إلى قسمين<sup>2</sup> : شروط عامة، وأخرى خاصة.

**أولاً: الشروط العامة لقبول دعوى الإلغاء**

تتشترك جميع الدعاوى الإدارية بما فيها دعوى الإلغاء في شروط عامة والتي منها شروط تتعلق برفع الدعوى كالصفة، والمصلحة، إلى جانب شروط أخرى تتعلق بالعريضة<sup>3</sup>.

**1- الشروط المتعلقة برفع دعوى الإلغاء**

قبل أن يبحث القاضي الإداري في موضوع الدعوى، عليه أن يتحقق من مدى توافر شروطها<sup>4</sup>، والتي منها شروط تتعلق برفع الدعوى كالصفة والمصلحة والأهلية. أ- شرط الصفة يقصد بشرط الصفة القدرة القانونية على رفع الخصومة إلى القضاء أو الممثل أمامه لتلقيها، أو هي ذلك السيد الذي يمكن المدعي من أن يطلب من المحكمة البت في جوهر

1 - سلام عبد الحميد زنكنة، الرقابة القضائية على مشروعية القرارات الإدارية، مرجع سابق، ص 165

2 - تجدر الإشارة في هذا الصدد أن التشريع الجزائري قد تظى بموجب قانون أم وان الجديد 08-09 وعلى خلاف ما كان معمول به في قانون اجم المنفي عن بعض الشروط الإجرائية الوجوبية، فهي لم تعد ضرورية لقبول ليس فقط دعوى الإلغاء بل حتى باقي الدعاوى وهذه الشروط تتمثل في التظلم الإداري بعدما كان وجوبي أصبح جوازي، الملح القضائي لقد اعتبره مجرد مسألة جوازيه بعدما كان يشد عليه قبول الدعوى أمام المجالس القضائية، شرط إنتقاء الدعوى الموازية فقد أسقط هنا الشرط بعدما كان يشدد عطية لقبول الدعوى أمام مجلس الدولة

3 - حمادو دحمان، الوسائل غير القضائية للرقابة على أعمال الإدارة المحلية في الجزائر، منكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تلمسان - أبي بكر بلقايد، السنة الجامعية 2010 / 2010، ص 61

4 - مسعود شيهوب، المبادئ العامة للمنازعة الإدارية، ج الثاني - الهيئات والإجراءات أمامها، م ج، د بن، 1998، ص

النزاع<sup>1</sup>، والمسلم به أن الدعوى الإدارية (دعوى الإلغاء) لا يمكن أن تبأشر إلا من ذوي الصفة وهو صاحب الحق أو نائب عنه نيابة قانونية أو إتفاقية وعدم توفرها يؤدي إلى الحكم بعدم قبول الدعوى.

فالقضاء الإداري الجزائري بموجب ق آج م واد" الجديد 08-09 جعل من شروط رافع الدعوى الصفة وذلك بموجب المادة 13 منه<sup>2</sup>، فالصفة تخول للمدعي حق التقاضي أمام القضاء الإداري.

أما القضاء الإداري المصري (قانون مجلس الدولة) لم ينص على هذا الشرط ضمن شروط قبول دعوى الإلغاء، وإنما إكتفي بأن تكون المصلحة شخصية، ومن هنا برى جانب من الفقه أن شرط الصفة تتدمج مع شرط المصلحة، غير أنه إذا كانت الصفة تتدمج مع المصلحة في الحالات التي يكون لرافع الدعوى فيها هو صاحب المصلحة فإنها تعتبر قائمة بذاتها من شروط قبول الدعوى في الحالات التي يكون فيها رافع الدعوى نائب قانوني أو إتفاقي<sup>3</sup>.

### ب- شرط المصلحة

عرفت المصلحة بأنها الباعث على إقامتها والغاية المقصود تحقيقها من وراء ذلك<sup>4</sup> فشرط المصلحة يعد من أهم الشروط قبول الدعاوى الإدارية والطعون طبقا للقاعدة العامة لا دعوى بدون مصلحة<sup>5</sup>، فالمدعي سواء كان شخصا طبيعيا أو معنويا خاصا أو عاما يجب أن تكون له مصلحة في رفع الدعوى الإدارية والتي قد تكون فردية وقد تكون جماعية.

1 - سامي جمال الدين، الوسيط في دعوى الإلغاء القرارات الإدارية، طاء متشا المعارف، الإسكندرية، 2004، ص 226  
2 - نص المادة 13 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية الجنين 08-09 علي لا يجوز لأي شخص التقاضي ما لم تكن له صلة، وله مصلحة قائمة أو محتلمة يقرها القانون، يثير القاضي تلقائيا إنعام الصفة في المدعي أوقي المدعي عليه، كما يثيرها بعام الإثن إذا ما أشرطه القانون

3 - بوعمران عادل، دروس في المنازعة الإنارية، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2014، ص ص 272  
273.

4 - عبد العزيز عبد المنعم خليفة، شروط قبول دعوى الطعن بالإلغاء القرار الإداري، دار الفكر الجامعي، مصر، 2005، ص 103

5 - خلوفي رشيد، قانون المنازعة الإدارية- شروط قبول دعوى الإدارية، 02، د م ج، الجزائر، 2006، ص 263

ففي ظل القانون الجزائري نص على شرط المصلحة بموجب المادة 13 من ق آج م واد التي تنص >> لا يجوز لأي شخص التقاضي ما لم تكن له صفة وله مصلحة قائمة أو محتملة يقرها القانون، على أن شرط المصلحة من أجل قبولها يجب أن يتوفر فيها شرطان<sup>1</sup>: الشرط الأول أن تكون المصلحة شخصية مباشرة، وذلك بوجود علاقة بين القرار الإداري محل الدعوى الإلغاء ووضعية المدعي، والشرط الثاني أن تكون المصلحة موجودة وقت رفع الدعوى أما المشرع المصري نص على شرط الصفة وذلك بموجب المادة 12 من قانون مجلس الدولة الحالي والتي تقضي على عدم قبول الطلبات المقدمة من أشخاص ليس لهم فيها مصلحة شخصية<sup>2</sup>.

### ج- شرط الأهلية

الأهلية هي قدرة الشخص على التصرف أمام القضاء للدفاع عن حقوقه ومصالحه، فقد يكون هذا الشخص إما شخصا طبيعيا أو شخصا معنوي<sup>3</sup>، فرافع الدعوى يجب أن يكون متمتعا بالأهلية اللازمة للإلتجاء إلى القضاء، فهو شرط عام لازم بالنسبة لجميع الدعاوى إلا أنه يمكن أن ترفع نيابة عنه عن طريق القيم، أو الوصي، أو الولي.

فأهلية الشخص الطبيعي في القانون الجزائري وحسب نص المادة 40 من قانون المدني فإنه لا يكون أهلا لمباشرة حقوقه المدنية ومنها حق التقاضي إلا من بلغ سن الرشد 19 سنة، وكان متمتعا بكل قواه العقلية ولم يحجر عليه، أم أهلية الشخص المعنوي وطبقا للمادة 50 من القانون المدني فإن الشخص الاعتباري مهما كان نوعه فهو يتمتع بحق التقاضي، كما يقضي أيضا على تعيين نائب يعبر عن إرادته وفي تقدير جانب من الفقه المصري أن عدم توافر الأهلية في المدعي لا يحول دون قبول الدعوى، فأمام الأحكام القليلة التي تعرضت لمسألة الأهلية قضت المحكمة الإدارية العليا بمصر أنه لا يكفي لقبول الدعوى أن يكون الشخص

1 - ماجد راغب الطو، القضاء الإداري، مرجع سابق، م302.

2 - عبد العزيز عبد المنعم خليفة، شروط قبول الطعن بالإلغاء للقرار الإداري، مرجع نفسه، ص 104.

3 - سعد بوعلي، المنازعات الإدارية في ظل القانون الجزري، مرجع سابق، ص109.

الذي يباشرها ذا حق أو ذا مصلحة أو ذا صفة في التقاضي، بل يجب أن تتوفر له أهلية المخاصمة لدى القضاء<sup>1</sup>.

## 2- الشروط المتعلقة بالعريضة

تتطلب مختلف التشريعات خصوصيات معينة في عريضة إفتتاح الدعوى الإدارية التي ترفع أمام الجهة الإدارية إذ يجب أن تكون مكتوبة ومشملة لبيانات معينة يؤدي عدم إحترامها عدم قبول الدعوى شكلاً<sup>2</sup>، فابرجوع إلى التشريع الجزائري فقد أورد البيانات الواجب توفرها في عريضة إفتتاح دعوى أمام الجهة الإدارية وذلك بموجب المادة 15 من قانون آج م و اد<sup>3</sup> بحيث تتمثل في<sup>4</sup>:

- الجهة القضائية التي ترفع أمامها الدعوى .
- إسم ولقب المدعي وموطنه.
- إسم ولقب المدعى عليه وموطنه فإن لم يكن له موطن معلوم فأخر موطن له.
- الإشارة إلى تسمية وطبيعة الشخص المعنوي ومقره الإجتماعي وصفة ممثله القانوني وإتفاقي.
- عرض موجز الوقائع والطلبات والوسائل التي تؤسس عليها الدعوى .
- الإشارة عند الاقتضاء إلى المستندات والوثائق المؤيدة للدعوى.

1 - سامي جمال الدين، الوسيط في دعوى إلغاء القرارات الإدارية، مرجع سابق، ص 231

2 - بوعمران عادل، دروس في المنازعات الإدارية، مرجع سابق، ص 273

3 - المادة 15 من قانون آج م و اد 08-09

4 - تجدر الإشارة أن هناك بعض العرائض لها شروط متميزة عن الشروط المطلوبة في الدعاوى الإدارية وهي الدعاوى التي يعرضها بعض القوانين الخاصة كتتمتع العريضة في الدعوى الجبائية شهر العريضة في الدعوى القضائية العقارية - راجع في هذا الصدد بوجاني عمر اختصاص القضاء الإداري في الجزائر، رسالة لنيل درجة دكتوراه في القانون كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تيزي وزو - سولود معمري ، السنة الجامعية 2012/2013 ، ص ص 268 - 269.

أما في القانون المصري فحددت البيانات الواجب توفرها في العريضة المادة 25 من قانون مجلس الدولة<sup>1</sup>.

### ثانياً: الشروط الخاصة

دعوى الإلغاء كغيرها من الدعاوى الإدارية يجب أن تتوفر فيها شروط خاصة ذلك من أجل قبولها أمام القضاء الإداري<sup>2</sup>، هذه الشروط منها ما يتعلق بالقرار الإداري المطعون فيه في حد ذاته ، ومنها ما يتعلق بالإجراءات والمواعيد.

#### 1- أن يكون محل الطعن بالإلغاء

تتصب رقابة القاضي الإداري في دعوى الإلغاء على القرارات الإدارية فقط، حيث يمكن تعريف القرار الإداري بأنه ذلك العمل القانوني الصادر عن السلطات الإدارية المختصة في الدولة وإبرادتها المنفردة والملزمة وذلك بقصد إحداث آثار قانونية<sup>3</sup>.

ورجوعاً إلى التشريع الجزائري لم يعطي أي تعريف للقرار الإداري لكنه وضع إطاراً قانونياً له وذلك في المواد 801 و "810" و "819" من قانون آج م و اد<sup>4</sup>، وفي المادة 9 من القانون العضوي المتعلق بمجلس الدولة السالفة الذكر مبيناً أن هذه الدعوى يجب أن ترفع الإلغاء القرار الإداري، فيشترط في القرار الإداري محل الطعن بدعوى الإلغاء عدة مواصفات<sup>5</sup> هي:

- أن يكون هناك قرار: أي أن يكون القرار موجوداً فعلاً

1 - على عبد الفتاح محمد، الوجيز في القضاء الإداري، دار الجامعة الجديدة للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2009، م282.

2 - محمد رفعت عبد الوهاب، القضاء الإداري، لك الثاني، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2003، ص21

3 - عمار عابدي، النظرية العامة المنازعات الإدارية في النظام القضائي الجزائري، مرجع سابق، م 360

4 - المواد: 801، 810، 1819 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية 08-09

5 - عمار عابدي، عملية الرقابة القضائية على أعمال الإدارة في النظام الجزائري، مرجع نفسه، ص 109

- أن يكون القرار إداريا، وفقا للمعيار العضوية الشكلية المعمول به كقاعدة عامة في تمييز القرار الإداري عن غيره من الأعمال الأخرى<sup>1</sup>.
- أن يكون القرار الإداري نهائيا: أي صوره من سلطة ادارية مختصة في إصداره وإستنفذ كل المراحل التحضيرية اللازمة لإصداره
- فالمشرع أوجب على الطاعن إرفاق العريضة المرفوعة أمام أي جهة قضائية والرامية لإلغائه تحت طائلة عدم القبول بالقرار الإداري المطعون فيه ما لم يوجد مانع يبرر ذلك، ومتى ثبت أن هذا المانع مرده إمتناع الإدارة من تمكين المدعي من القرار المطعون فيه أمرها القاضي المقرر بتقديمه في أول جلسة<sup>2</sup>.

## 2- شرط التظلم الإداري

بعد التظلم الإداري وسيلة الرقابة الإدارية الذاتية، بحيث يقصد به ذلك الطلب المقدم من طرف صاحب الشأن إلى الجهة الإدارية التي أصدرت القرار أو التي ترأسها، بحيث يلتبس منها إعادة النظر في قرارها الذي أصدرته منطويا على إصدار أو إعدام تحقيق مزايا مالية أو أدبية له<sup>3</sup>.

يتخذ التظلم الإداري على العموم ثلاثة أنواع قررهما القانون، قد يكون التظلم رئاسيا وهو ذلك التظلم الذي يقدم الى الرئيس السلمي المباشر لمصر القرار، وقد يكون ولائيا وهو عبارة عن شكوى يتقدم بها صاحب الشأن إلى الجهة الإدارية نفسها التي أصدرت القرار، وقد يكون في شكل تظلم إلى لجنة إدارية خاصة وهي تلك الشكوى التي تقدم إلى لجنة مشكلة من مجموعة من المواطنين الإداريين أو غيرهم بغرض إعادة النظر في قرار أو تصرف تكون قد

1 - تجدر الإشارة أنه إذا كان يشترط في القرار الإداري محل الطعن بالإلغاءه أن يكون قرارا إداريا فقد يترتب عليه خروج بعض الأعمال من نطاق الأعمال الإدارية، منها الأعمال الصادرة عن السلطة التشريعية والصادرة عن السلطة القضائية، أعمال السيادة

2 - تجدر الإشارة أن جانب من الفقه الإداري الجزائري يرى أنه كان على المشرع أن يستعمل في نص المادة 819 "من قانون آج م و اد" مصطلح يطلب" بدلا من يأمرها"، لأن مصطلح الأمر يعني منح القاضي سلطة توجيه الأوامر للإدارة ما يعني السماح بتدخلها في صلاحياتها.

3 - علي عبد الفتاح، الوجيز في القضاء الإداري، مرجع سابق، ص 262.

قامت به إدارة معينة من أمثلتها منازعات الضرائب، على أنه يجب أن تتوفر في النظام الإداري شروط<sup>1</sup> منها:

- أن يقدم التظلم بعد صدور القرار فعلا لا قبل صدوره  
- أن يكون التظلم قاطعا في معناه موضحا ما يراه المتظلم وإلا فلا أثر له - أن يقدم التظلم في الآجال المحددة لذلك.

فشرط النظام الإداري المسبق في ظل التشريع الجزائري كان شرطا وجوبيا لقبول جميع الطعون المرفوعة ضد القرارات الإدارية سواء كانت مقدمة أمام المجالس القضائية أو المحكمة العليا ذلك في ظل قانون 66-154، وبعد تعديله بموجب القانون (90-23 أصبح لا يشترط إجراء هذا الأخير بل أقر بدلا منه ضرورة إجراء صلح أمام القاضي على أنه وبصدور القانون رقم 08-09 المتضمن قانون آج م و اد" فقد جعل منه مجرد إجراء جوازي فيما عدى تلك التي تخضع لأحكام خاصة<sup>2</sup>.

وهذا ما نصت عليها المادة 830 الفقرة 1<sup>3</sup>، مكتفيا بالتظلم الإداري الولائي دون الرئاسي الذي لم ينص عليه في ظل هذا القانون<sup>4</sup>.

1 - سليمان محمد الحماوي، القضاء الإداري، دار الجامعة الجديدة للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2009، ص ص 533-534

2 - سعد بوعلي، المنازعات الإدارية في ظل القانون الجزائري، المرجع سابق، ص 156.

3 - تنص المادة (830) من قانون الإجراءات المدنية والإدارية على لا يجوز للشخص المعني بالقرار الإداري، تقديم تظلم إلى الجهة الإدارية مصدرة القرار في الأول المنصوص عليه في المادة 829 أعلاه. بعد سكوت الجهة الإدارية المتظلم أمامها عن الرد، خلال شهرين (2)، بمثابة قرار بالرفض ويبدأ هذا الأجل من تاريخ تبليغ التظلم .

وفي حالة سكوت الجهة الإدارية يستفيد المتظلم من أجل شهرين (2)، تقديم طعنة القضائي الذي يمري من تاريخ انتهاء أجل الشهرين (2) المشار إليه في الفقرة أعلاه

في حالة رد الجهة الإدارية خلال الأجل الممنوح لها، يبدأ سريان أجل شهرين (2) من تاريخ تبليغ الرفض . يثبت إيداع التظلم أمام الجهة الإدارية بكل الوسائل المكتوبة، ويرفق مع عريضة .

4 - مسعود شيهوب، المبادئ العامة للمنازعة الإدارية الهيئات والإجراءات أمامها، مرجع سابق، ص 264

على نقيض ذلك نجد القضاء الإداري المصري في بادئ الأمر جعل من شرط التظلم الإداري المسبق إختياري، إلا أن منذ عام 1955 إستحدث أسلوب التظلم الوجوبي الذي يتعين أن يسبق الطعن بالإلغاء في بعض القرارات، حيث تنص المادة 12 من قانون مجلس الدولة الحالي على أنه >> لا تقبل الطلبات المقدمة، وذلك قبل التظلم منها إلى الجهة الإدارية التي أصدرت القرار أو الهيئات الرئاسية، وإنتظار المواعيد المقررة للبت في هذا التظلم، وتبين إجراءات التظلم وطريقة الفصل فيه من رئيس مجلس الدولة»<sup>1</sup>.

### 3- شرط الميعاد

تتميز المنازعات الإدارية العامة بالطابع الخاص للمواعيد المختلفة وذلك حرصا على الأوضاع المختلفة<sup>2</sup>، فيعد شرط الميعاد من أبرز الشروط الجوهرية لدعوى الإلغاء حيث أنه لا تقبل الدعوى إلا في حدود المدة الزمنية المقررة قانونا لرفعها ففي ظل التشريع الجزائري نظم قانون آج م واد" شرط الميعاد لقبول دعوى الإلغاء في المواد من 829 إلى 830 أمام المحاكم الإدارية، والمادة 907 أمام مجلس الدولة<sup>3</sup>.

لقد حدد قانون رقم 08-09 أجل رفع دعوى الإلغاء بأربعة أشهر سواء أمام المحاكم الإدارية أو مجلس الدولة بموجب المادة 829 من (ق آج م واد)<sup>4</sup>، على أن ميعاد الطعن بالإلغاء تسري من تاريخ التبليغ الشخصي بالقرار إن كان فرديا، أو من تاريخ نشره إن كان تنظيميا<sup>5</sup>، وتحسب المواعيد كاملة بالأشهر مهما كان عدد الأيام كما أشارت المواد 405 من

1 - ماجد راغب الطلو، القضاء الإداري، مرجع سابق، ص 261

2 - أشار الفقه الإداري إلى أن شرط الميعاد مفروض من جهة على المتقاضين حتى يبحثوا عن الإمكانيات التي تسمح لهم بتجميد راي جدي عن قانونية العمل الإداري المرغوب الطعن فيه للحصول على حقوقهم ومن جهة أخرى تحقيقا للصالح العام

3 - المادة 907 من القانون العضوي رقم 89-01 المتعلق بإختصاصات مجلس الدولة تنظيمه وعمله

4 - تنص المادة 829 على: " يحدد أجل الطعن أمام المحكمة الإدارية باربعة اشهر، تسري من تاريخ التبليغ الشخصي

بنسخة من القرار الإداري الفردي، أو من تاريخ نشر القرار الإداري الجماعي أو التنظيمي"

5 - قريس إسماعيل، محل دعوى الإلغاء دراسة في التشريع والقضاء الجزائريين، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير -

تخصص فائون إدارية وإدارة مالية، جامعة بانه- الحاج لخضر، السنة الجامعية 2013/2012، ص ص 82-83

قانون إ.ج. م. و اد<sup>1</sup>، كما أن القضاء أضاف وسيلة العلم اليقيني بالقرار الإداري كسبب آخر البدي سريان مدة رفع دعوى الإلغاء، بحيث يكفي اقتراض علم صاحب الشأن بالقرار الصادر في حقه حتى يبدأ سريان الميعاد<sup>2</sup>.

ومن تطبيقات القضاء الإداري للنظرية العلم اليقيني القرار رقم 19573 الصادر بتاريخ 1980/02/09 عن الغرفة الإدارية بالمحكمة العليا حيث أقرت أن واقعة رفض المعني بالقرار الإداري تسلم تبليغ القرار يعتبر دليلا على حصول واقعة العلم اليقيني بالقرار الصادر بشأنه ثم يعتبر ذلك نقطة بداية ميعاد الإلغاء<sup>3</sup>، على أنه تمدد الآجال من خلال ورود حالة من حالات القطع والتي عقدها على سبيل الحصر في المادة 832 من قانون اج مواد التي تنص على<sup>4</sup>: "لا تنقطع آجال الطعن في الحالات الآتية:

- 1 - تنص المادة 405 من قانون آج م واد" على أنه لا تحسب كل الآجال كاملة، ولا يحسب يوم التبليغ أو التبليغ الرسمي ويوم إنقضاء الأجل، يعتد بايام العطل الداخلية ضمن هذه الآجال عند حسابها. تعتبر أيام عطلة، بمفهوم هذا القانون، الأعياد الرسمية وأيام الراحة الأسبوعية طبقا للنصوص الجاري بها العمل. إذا كان اليوم الأخير من الأجل ليس يوم عمل كليا أو جزئيا يحدد الأجل إلى يوم عمل موالي"
- 2 - - تاجر محمد، ميعاد دعوى الإلغاء، رسالة لنيل درجة الدكتوراه الدولة في القانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تيزي وزو - مولود معمري، السنة الجامعية 2006/2005 ، ص9
- عبد العزيز السيد الجوهري القانون والقرار الإداري في الفترة ما بين الإصدار الشهر - دراسة مقارنة، ط2، دم الج، الجزائر، 2005، ص 296
- بوفرش اصفهان، مبدأ التعطيل الوجوبي لقرارات الإدارية في الجزائر، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تيزي وزو - مولود معمري، السنة الجامعية 2014/2015 ، ص ص 273-276.
- 3 - حكم الغرفة الادارية رقم 19573 بالمحكمة العليا الصادر بتاريخ 1980/02/09 قضية حاج عيسى عبد المالك ضد المدير العام للأمن الوطني ووزير الداخلية، نقلا عن عمار عابدي ، النظرية العامة للمنازعة الإنارية في النظام القضائي الجزائري، مرجع سابق، ص 395
- 4 - بودريوه عبد الكريم، دجاجال رفع دعوي الالفاو»، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، العدد 01، 2010، م م 18-19
- حجار عبد الرزاق، بالبيت ياسين، المواعيد في الدعوى الإدارية، متكرة تخرج تتبل إجازة المدرسة العليا للقضاء، بفعة 16، السنة التكوينية 2006 / 2005 ، ص 05 وما بعدها.
- بن هلي لطيفة، سلطت القاضي الإداري في ظل السلطة التقديرية للإدارة، متكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون، كلية الحقوق جامعة الجزائر - بن عكنون، السنة الجامعية 2011/2012، ص116 وما بعدها.

1- الطعن أمام جهة قضائية غير مختصة،

2- طلب المساعدة القضائية،

3- وفاة المدعي أو تغيير الأهلية،

4- القوة القاهرة أو الحادث الفجائي»

أما في ظل التشريع المصري فقد إنتهج المشرع شرط الميعاد والذي لا يتجاوز الستين يوماً، وهذا ما نصت عليه فقرة الأولى من م 24 من القانون مجلس الدولة الحالي والتي تنص على أنه : "معاد رفع الدعوى أمام المحكمة فيها يتعلق بطلبات الإلغاء ستون يوماً من تاريخ نشر القرار الإداري المطعون فيه في الجريدة الرسمية...<sup>1</sup>."

أما حالات القطع فبموجب المادة 24 من قانون مجلس الدولة المصري فقرة 1 التي تفضي : " ينقطع سريان هذا الميعاد بالتظلم إلى جهة إدارية التي أصدرت القرار أو الهيئات الرئاسية، ويجب أن يبيت في التظلم قبل مضي ستين يوماً من تاريخ تقديمه..."

### 5- شرط الدعوى الموازية

يقصد بشرط الدعوى الموازية أن تكون دعوى الإلغاء غير مقبولة من قاضي الإلغاء إذا كان لدى الطاعن إمكانية أن يسلك طريقاً قضائياً يوصله إلى ذات النتائج التي تحتها له دعوى الإلغاء<sup>2</sup>، على أنه يشترط لتحقيق الدعوى الموازية توفر شرطين هما<sup>3</sup> :

- أن تكون هناك دعوى قضائية.

- أن تتحقق النتيجة التي تحققها دعوى الإلغاء.

مقابل ذلك وبالرجوع إلى القضاء الإداري المصري فإنه لا يأخذ بهذا الشرط، أما القضاء الإداري الفرنسي أقر أنه من المستحيل أن يطبق هذا الشرط، لأنه لا توجد دعوى قضائية

1 - سامي جمال الدين، الوسيط في دعوى إلغاء القرار الإداري، تض المرجع، ص 323.

2 - عنان عمرو، إبطال القرارات الإدارية الضارة بالأفراد والموظفين، الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن، رام الله 2001، ص 93

3 - صدراتي صدراتي، محاضرات في مقياس المنازعة الإدارية، ألفت على طلبه الكفاءة المهنية للمحاماة، كلية الحقوق

جامعة بسكرة - محمد خيضر، السنة الجامعية، 2004/2005، ص78.

موازية الدعوى الإلغاء، ذلك أن دعوى الإلغاء هي دعوى أصلية، وبالتالي فهذه النظرية لا يمكن تطبيقها لأنه لا وجود لها وللشروط التي يجب توافرها فيها وخاصة شرط تعادل نتائجها من نتائج دعوى الإلغاء<sup>1</sup>.

### المبحث الثاني النهاية الطبيعية آلية لنهاية القرار الإداري

حصانة القرار الإداري ليست مطلقة لأن تحصين القرار الإداري يكون بالقدر الذي تتطلبه الحياة العملية، فالقرار الإداري الفردي يجب كقاعدة عامة أن يظل ساريا حتى ينتهي نهاية طبيعية على إعتبار أن الأفراد من حقهم المحافظة على مراكزهم القانونية التي إكتسبوها<sup>2</sup>. وعليه ينتهي القرار الإداري نهاية طبيعية ذلك لتوفر أسبابه وبهذا سنتطرق في هذا المبحث الأسباب الذاتية لنهاية القرار الإداري (المطلب الأول)، ثم إلى الأسباب المحيطة بالقرار الإداري (المطلب الثاني).

#### المطلب الأول : الأسباب الذاتية لنهاية القرار الإداري

باعتبار كل من السحب والإلغاء الإداري آليات لنهاية القرار الإداري بإرادة الإدارة، فإن هناك أسباب أخرى تؤدي إلى زوال القرار الإداري، دون تدخل الجهة المصدرة له وبالتالي تختفي آثاره القانونية<sup>3</sup>، وذلك لأسباب ذاتية بالقرار الإداري أي متعلقة بالقرار نفسه، كحالة تنفيذ القرار أو حالة إنتهاء المدة، أو زوال الحالة الواقعية، أو تعليقه على شرط فاسخ

1 - عمار عوابدي، القانون الإداري، مرجع سابق، ص 172.

2 - شريف يوسف خاطر، القرار الإداري - دراسة مقارنة، مرجع سابق، ص 115.

3 - عمار بوضياف، القرار الإداري - دراسة تشريعية- قضائية فقهية، مرجع سابق، ص 25

**الفرع الأول : حالة تنفيذ القرار أو زوال الحالة الواقعية والقانونية للقرار**

يزول القرار الإداري بصورة طبيعية دون تدخل من الإدارة المصدرة ولا من أي سلطة أخرى ويتحقق ذلك متى تم تنفيذه وتجسيد لآثاره القانونية (أولاً)<sup>1</sup>، ومتى إستحال تنفيذه لأسباب أو لأخرى، أو في حالة زوال الحالة الواقعية والقانونية للقرار الإداري (ثانياً).

**أولاً: حالة تنفيذ القرار**

يقصد بتنفيذ القرار الإداري تلك العملية المادية اللاحقة على نفاذ القرار الإداري، بحيث قد تتم مباشرة أو بطريقة غير مباشرة إلا بعد مضي فترة من الزمن لسبب أو لآخر، فقرار التعيين هو قرار نافذ في مواجهة الإدارة بمجرد صدوره وفي مواجهة من تم تعيينه بمجرد علمه بالقرار وموافقته عليه، ولكن تنفيذه لا يتحقق إلا بإستلام الموظف المعني العمل ومباشرة الإختصاصاته<sup>2</sup>، فالأصل أن ينفذ القرار الإداري طوعية، ولكن في غالب الأحيان تواجه صعوبات في تنفيذ المخاطبين للقرار وبالتالي تثار مشكلة تنفيذ هذا الأخير، على أنه ومقابل ذلك تملك جهة الإدارة وسائل تسمح لها باللجوء إلى تنفيذ هذه القرارات بحيث تتمثل هذه الوسائل<sup>3</sup> في:

**1 - التنفيذ الإختياري**

الأصل أن يتم تنفيذ القرار الإداري طوعياً<sup>4</sup>، بحيث يكون الأشخاص المخاطبين بالقرار ملزمين بتنفيذ القرار الإداري متى صدر وكانوا على علم به بإحدى الوسائل المقررة قانوناً وكلما

1 - بوعران عادل، النظرية العامة للقرارات والعقود الإدارية، مرجع سابق، ص 62

2 - عبد العزيز خليفة، الأسس العامة للقرارات الإدارية، مرجع سابق، ص 262

3 - جرج سعد، القانون الإداري العالم والمنازعات العامة، توزيع مكتبة الجامعة، لبنان، 2004، ص 156.

4 - حسب الأستاذ عمار عوايدي التنفيذ الإختياري يكون متى كان الوعي السياسي والقانوني مزدهر في المجتمع، وذلك عندما يلجا الأفراد إلى تنفيذ هذه القرارات بإختيارهم تطبيقاً لمبدأ ديمقراطية الإدارة في جميع صورته المتعددة، ومن توافق وتكامل الأفراد في تنفيذ القرارات إذا كان الشك في سلامة وعدم مشروعية القرارات الإدارية - للاستزادة أكثر راجع = حميد بن عليه، محاضرات في القانون الإداري، أقيمت على طلبة السنة الثانية علوم قانونية وإدارية، جامعة زيان عاشور - الجلفة، السنة الجامعية 2010 / 2009 ، ص 312 وما بعدها. - مازن راضي نيلو، القانون الإداري، منشورات الأكاديمية العربية في النتيمارك، 2008، ص 182 وما بعدها.

كانوا مطالبين بذلك، وليس لهم أن يمتنعوا عن تنفيذها بحجة الشك في مشروعيتها ذلك أن القرارات الإدارية تتمتع بقرينة الصحة والمشروعية بحيث لا يمكن أن تصدر الإدارة قرارات إدارية مشوية بأحد عيوب عدم المشروعية سواء كانت داخلية أو خارجية

## 2-التنفيذ الجبري المباشر

نعني بالتنفيذ الجبري المباشر حق الإدارة في أن تنفذ أوامرها على الأفراد المخاطبين بها بالقوة الجبرية إذا رفضوا تنفيذها إختيارا دون الحاجة إلى إذن من القضاء<sup>1</sup>، إلا أن حق الإدارة في تنفيذ قراراتها مباشرة يخضع لضوابط والتي منها<sup>2</sup>:

- أن يوجد نص قانوني صريح يخول الإدارة حق اللجوء للتنفيذ الجبري المباشر، ذلك لأن هذا الإجراء هو في الأصل وسيلة إستثنائية يتم اللجوء إليها في حالات محددة، الأمر الذي يقضي إستناد الإدارة في إستخدام هذه الوسيلة إلى نص قانوني يجيز إستخدامها، ومثال ذلك النصوص المتعلقة بكيفية دفع الضرائب.

- أن يرفض المخاطبون الإمتثال طوعية القرار بعد أن تطلب منهم الجهة المختصة المصدرة للقرار بتنفيذها

- أن تستخدم الإدارة القدرة اللازمة والضرورية لضمان تنفيذ القرار كحالة الضرورة مثلا، من أجل كفالة إحترام نصوص القانون .

1 - مازن عبد القادر بوحمود، التنفيذ المباشر للقرار الإداري، بحث مقدم استكمالا لمتطلبات مادة القضاء الإداري في مرحلة الماجستير، كلية الدراسات العليا في القانون، جامعة الأردن، ص 4؛ وما بعدها.

2 - عادل علي حمودة القيسي، الوجيز في القانون الإداري، ط1، دار وائل للنشر: 1998، عمان، ص ص 311-312  
تجدر الإشارة أنه يختلف التنفيذ المباشر من التنفيذ الجبري لأن هذا الأخير خاص بالحالة التي يتمتع الأفراد عن التبعيد ولا يباشر إلا عن طريق القوة العمومية، راجع في هذا الشأن: خلاص محمد، «مدى إرتباط التنفيذ الحسب وظيفة القضائية ، مجلة المحضر القضائية العدد التجريبي، 2004، ص 07

## 3- التنفيذ القضائي

يتم التنفيذ القضائي للقرار الإداري وفق طريقتين: إم عن طريق دعوى جزائية، أو عن طريق دعوى مدنية.

## • الدعوى الجزائية

تتخذ الإدارة من الدعوى الجزائية سبيلا لتنفيذ قراراتها التي تعجز عن تنفيذها تنفيذا مباشرة من خلال مطالبتها للنيابة العامة بتحريك الدعوى العمومية ضد من يمتنع عن تنفيذ قراراتها، ذلك لتوقيع المحكمة عليه العقوبة المقررة في نصوص قانون العقوبات منها المادة 459 التي تنص على: " يعاقب بغرامة من 5 إلى 20 دينار جزائري، ويجوز أن يعاقب أيضا بالحبس لمدة ثلاثة أيام على الأكثر كل من خالف المراسيم أو القرارات المتخذة قانونا من السلطة الإدارية إذا لم تكن الجرائم الواردة بها معاقبا عليها بنصوص خاصة"<sup>1</sup>.

وعليه من أجل ترتيب إجراء جزائي على عدم تنفيذ القرار الإداري فإن الأمر يتطلب وجود نص قانوني يجرم عدم التنفيذ ويرتب جزاء عليه، فتلجأ الإدارة إلى هذه الوسيلة الإلزام الأشخاص على إحترام القرار الإداري وذلك بأن تستخدم الإدارة أسلوب الجزاءات التأديبية في من يرفض تنفيذ قراراتها كالعقوبة التأديبية للموظف<sup>2</sup>.

## - الدعوى المدنية

يمكن للإدارة بموجب هذه الدعوى اللجوء إلى القضاء المدني مثلها في ذلك مثل سائر الأفراد العاديين لتحصل منه على حكم بتنفيذ القرار الإداري<sup>3</sup>.

1 - المادة 459 من قانون العقوبات الجزائري، أمر رقم 156/66 مؤرخ في 8 جوان 1966، يتضمن قانون العقوبات الجزائري، ج ، العدد 49، بتاريخ 11/06/1966 المعدل والمتمم .

2 - مخلوفي مليكة، رقابة القاضي الإداري على مشروعية القرار التائي في مجال الوظيف العمومي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تيزي وزو - مولود معمري ، السنة الجامعية 2014/2015 ، ص 116 وما بعدها.

3 - فوزت فرحات، القانون الإداري العام، منشورات الحلبي الحقوقية ، ط 01، د. دن، د.ب.ن، 2004، ص430

على أن التساؤل الذي بقي بدون جواب طيلة حقبة من الزمن هو: هل يمكن للإدارة اللجوء إلى المحاكم الإدارية لإصدار حكم يلزم الأفراد بإحترام قرار إداري معين؟ في الواقع لقد ظل هذا التساؤل مدة طويلة دون جواب في فرنسا لكن في الأخير فصل القضاء الفرنسي في الموضوع بالقول " بعدم الاختصاص، أي عدم جواز سلوك الطريق المدني للحصول على حكم بالزام وإحترام القرار الإداري إلا إذا أباح ذلك القانون بنص صريح، أو في حالة إستحالة تنفيذ العقوبة الجنائية من الناحية العملية"<sup>1</sup>

أما بالنسبة للنظام الجزائري قد سائر الإجتهد القضائي الفرنسي ولهذا يبقى الفصل بين النشاط الإداري والإختصاص القضائي العادي قائما بشكل مطلق، ومن ثم لا يمكن لهذا الأخير إصدار حكم من أجل ضمان تنفيذ القرارات الإدارية أو إذا حصل فإنه يكون معيبا بعبء الإختصاص لاسيما المرحلة الراهنة أين تتخذ الدولة تدريجيا تعزيز هذه الإستقلالية سواء من الناحية العضوية أو الموضوعية<sup>2</sup>.

### ثانيا: حالة زوال الحالة الواقعية والقانونية للقرار

بحيث في هذه الحالة تميز بين الحالة الواقعية والحالة القانونية

#### 1- حالة زوال الحالة الواقعية

المعروف أن الإدارة عند إتخاذها لقرار معين لا تتحرك من فراغ ولا تصدر قراراتها بصورة إعتباطية بل تحركها جملة من الأسباب تتمثل أحيانا في حالات واقعية مثال ذلك: أن تحل كارثة طبيعية في منطقة معينة كالفيضانات الأمر الذي ينجر عنه إتخاذ قرار لمواجهة الوضع وبالتالي فإن زوال الظرف يؤدي إلى زوال القرار المتخذ بعنوان هذه الحالة أو الظرف<sup>3</sup>.

1 - رابحي حسن، مبدأ تدرج المعايير القانونية في النظام القانوني الجزائري، مرجع سابق، ص 505

2 - سليمان محمد الطماوي، الوجيز في القانون الإداري، مرجع سابق، ص 620

3 - عمار بوضياف، القرار الإداري، مرجع سابق، ص، 27

## 2- حالة زوال الحالة القانونية

القرار الإداري قد يبني في كثير من الأحيان على أسباب قانونية كالترخيص مثلا لأجنبي بالإقامة بناء على علاقة عمل بينه وبين جهة معينة، أو أن يقدم الأستاذ جامعي موافقة إدارة التعليم العالي على تعيينه بإحدى مؤسسات التعليم العالي بغرض الحصول على إقامة، فإن إعترفت السلطة الإدارية المختصة له بالإقامة وأصدرت له وثيقة رسمية تدل على ذلك، فإن هذا العمل بني على حالة قانونية وهو تلك العلاقة العملية مع جهة رسمية، على أنه إذا بادرت الجامعة المعنية إلى إنهاء العلاقة ولم تجدد للأستاذ المعنى العقد ووضعت حدا له وثبت ذلك من خلال الوثائق، كان هذا بمثابة سبب أيضا لحرمانه رخصة الإقامة بما تجلبه من نفع بالنسبة لصاحبها وعلى ذلك أدت الحالة القانونية الجديدة المتمثلة في نهاية مدة عقد العمل إلى إقرار إنهاء مدة الإقامة<sup>1</sup>.

## الفرع الثاني : حالة تعليق القرار على شرط فاسخ أو حالة إنقضاء المدة المحددة

الإدارة في الكثير من الأحيان قد تعلق سريان القرار على شرط فاسخ، فإذا ما تحقق هذا الشرط الفاسخ أدى إلى زوال القرار، أو أنها قد يتعين عليها تحديد مدة معينة لسريان قراراتها الإدارية بحيث إذا ما انتهت المدة زال القرار الإداري.

## أولاً: حالة تعليق القرار على شرط فاسخ

تقصد بمصطلح شرط فاسخ بصفة عامة ذلك الشرط الذي يؤدي تحقيقه إلى زوال الالتزام بأثر رجعي ومن ثم إذا كان القرار الإداري المعلق على شرط فاسخ يترتب آثاره القانونية كاملة إلا أن ذلك مرهون بعدم تحقيق الشرط، فإذا تحقق الشرط فإن ذلك يؤدي إلى زوال هذا القرار وإنقضائه بأثر رجعي<sup>2</sup>.

1 - عمار بوضياف، مرجع نفسه، ص 228

2 - عبد العزيز خليفة، الأسس العامة للقرارات الإدارية، مرجع سابق، ص 241

ومن الشروط الفاسخة أن تصدر الإدارة قرار بتعيين موظف معلق على شرط فاسخ وهو عدم الإلتحاق بالوظيفة فينتهي القرار نهاية طبيعية، على أن الشرط الفاسخ من أجل تحققه يقوم على جملة من المقومات تتمثل في:

- أن يكون الشرط مشروعاً، فإذا كان الشرط باطلاً أو مخالف للنظام العام كان القرار سليماً مع بطلان الشرط الذي علق عليه، وذلك في حالة مشروعية القرار ذاته، أم في حالة عدم مشروعية القرار فإن عدم مشروعية الشرط يؤدي إلى بطلان القرار الذي يقترن به بطلاناً مطلقاً وهذه المسألة موضوعية يستقل بتقديرها قاضي الموضوع في كل حالة على حدة، ومن هذا القبيل حكم مجلس الدولة الفرنسي بصحة القرار الصادر بالترخيص لشركة انوكار " باتخاذ موقف لها في الطرق العامة مع بطلان الشرط الذي يلزمها بإحترام مواعيد السكة الحديدية<sup>1</sup>.

#### ثانياً: حالة إنقضاء المدة المحددة

نقصد بها تلك الفترة الزمنية التي يحددها القانون سابقاً لنهاية قرارات إدارية معينة ومعروفة، ومثال ذلك منح ترخيص لمباشرة نشاط معين لمدة عام مثلاً. فبعد إنقضاء مدة عام يزول القرار الأصلي ويلزم الحصول على آخر إذا أريد استمرار في ممارسة هذا النشاط لمدة أخرى، فقد يتبين للإدارة في ضوء ما تراه محققاً لمقتضيات المصلحة العامة تحديد مدة معينة السريان قرارها، بحيث إذا ما إنتهت تلك المدة زال القرار الإداري من تلقاء نفسه أو دون إحتياج منها للتدخل لسحب قراراتها أو إلغائها فإذا رأت الإدارة أن المصلحة العامة تقتضي تقييد قرارها بالتصريح للأجنبي بالإقامة مدة محددة فإن ذلك القرار ينقضي بإنقضاء المدة المحددة لسريانه حتى ولو لم يقع من الأجنبي يخل بالنظام العام، فالمخاطب بالقرار لا يمكنه الإحتجاج في مواجهة الإدارة بنهاية القرار الإداري وهو ما قضى به مجلس الدولة في قرار له صادر بتاريخ

2003/02/25<sup>2</sup>.

1 - شريف يوسف خاطر، القرار الإداري - دراسة مقارنة، مرجع سابق، ص ص 117 - 118

2 - وهو ما أقره مجلس الدولة في قرار له عن الغرفة الثانية رقم 006073 صادر بتاريخ 2003/02/25 ، نقلاً عن كوسة

فاضيل، مرجع سابق، ص 243

**المطلب الثاني : الأسباب المحيطة بالنهاية للقرار الإداري**

ينتهي القرار الإداري لأسباب ذاتية متعلقة بالقرار نفسه كحالة تنفيذه أو إنقضاء المحددة قانونا... الخ من الحالات فإنه قد ينتهي هذا الأخير ولأسباب محيطة به الأمر الذي يؤدي إلى زوال القرار الإداري نهاية طبيعية. وتأخذ الأسباب المحيطة بالقرار الإداري صور متعددة، فقد يزول في حالة إنقضاء القرار بإلغاء القانون أو تغير ظروف صدور (أولا)، كما قد يزول في حالة وفاة صاحب الشأن أو حالة الترك والإهمال (ثانيا) <sup>1</sup>.

**الفرع الأول حالة إنقضاء القرار بإلغاء القانون أو حالة تغير ظروف إصداره**

تقضي القرارات الإدارية دون تدخل الإدارة بالتبعية لإلغاء قانون استند إليه في إصداره فإذا عدل أو أهدأ النص يترتب عليه حتما زوال ذلك القرار الإداري (أولا)، كما أنه ينقضي للتغير الظروف التي أدت إلى إصداره (ثانيا) .

**أولاً: حالة إلغاء القانون**

نقصد به صدور قرار معين ثم صدور قرار تنفيذي لهذا القانون إذ يصبح من الطبيعي أن يسقط القرار التنفيذي الذي وضع لضمان تنفيذ القانون، إذا ما ألغي القانون الذي استند إليه نهائياً ولم يستبدل به غيره)، فالمشرع أن يعدل بعض القوانين في حين أن الإدارة قد أصدرت قرارات تنفيذية للقانون المعدل والتي كانت محلا للطعن الأفراد بالوقف، إذ التعديل الذي كان مصدره المشرع وليست الإدارة أو القضاء ينفذ القرار موضوعه وينهي أثره، فالقانون يكون هنا قد حقق الغاية التي يريدها طالب الوقف بل أكثر من ذلك مادام القرار قد إنتهى إلى الأبد <sup>2</sup>.

فمثلا إذا كانت السلطة التي يتمتع بها الوزير الأول هي سلطة مرتبطة بالسلطة التشريعية وفقا للمادة 2/125 من تعديل الدستور 2008 التي تنص على أنه لا يندرج تطبيق

1 - خالد قمرودة، النظام القانوني للقرارات الإدارية، مرجع سابق، ص 61 - نواف كنعان، القانون الإداري، مرجع سابق، ص 301.

2 - غيتاوي عبد القادر، وقف تنفيذ القرار قضائياً، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون، كلية الحقوق جامعة تلمسان أبي بكر بلقايد، السنة الجامعية، 2008/2007، ص 84

القوانين في المجال التنظيمي الذي يعود للوزير الأول ، ومن ثم فإن إلغاء القانون الذي تستند إليه القرارات الإدارية يؤدي بالتبعية إلى إلغاء تلك القرارات الإدارية .

### ثانيا : حالة تغير ظروف إصدار القرار

كنهاية طبيعية ينتهي القرار الإداري بتغير الظروف التي أدت إلى إصدار القرار الإداري فهذه الحالة تعتبر من بين الحالات المحيطة بالقرار والتي تؤدي إلى زواله، فمثلا اللائحة الصادرة تنفيذا لقانون معين، تزول بزوال هذا الأخير إلا إذا نص القانون على خلاف ذلك<sup>1</sup>.

### الفرع الثاني : حالة وفاة صاحب الشأن أو حالة الترك وإهمال

تعتبر حالة وفاة صاحب الشأن وحالة ترك أو إهمال القرار الإداري من بين الأسباب المحيطة بالقرار والتي تؤدي بالضرورة إلى نهاية القرار الإداري نهاية طبيعية، إلى جانب حالة ترك أو إهمال تنفيذ القرار .

### أولا: حالة وفاة صاحب الشأن

هناك من القرارات ما يراعى في صدورها شخص الصادر بشأنه القرار الأمر الذي يربط مصيرها بمصير من صدرت بشأنه، حيث يزول وينقضي القرار بوفاته، لاسيما القرارات التي لا تكون نافذة إلا بمواجهة شخص معين مثل القرار الصادر بمنح ترخيص لصيدلية وبعد ذلك يموت صاحب الرخصة<sup>2</sup>.

### ثانيا: حالة الترك وإهمال

يكون ذلك متى ترك صاحب العلاقة بالنسبة للقرارات الإدارية التي لا يكون تنفيذها إلزاميا وذلك بإهمالها أو تركها حتى يفوت المدة القانونية المحددة قانونا لذلك ومن ثم كنهاية

1 - محمد رفعت عبد الوهاب وحسين عثمان محمد عثمان، مبادئ القانون الإداري مرجع سابق، ص 707،

2 - عبد العزيز خليفة، الأسس العامة للقرارات الإدارية في الفقه والقضاء، مرجع سابق، ص 295

طبيعية يزول القرار، ومثال ذلك قرار منح رخصة بناء لمدة معينة فيسهل صاحب إجراءات البناء فينتهي القرار<sup>1</sup>.

---

1 - محمد جمال مطلق الفتيات، الوجيز في القانون الإداري، مرجع سابق، ص232- تجدر الإشارة أنه إلى جانب الحالات المذكورة هناك حالات أخرى ينتهي فيها القرار الإداري مشروعياً منها: الهلال المادي الشبه، إنعدام محل القرار، حدوث ظرف طارىء، راجع في هذا الشأن :

- نسرين شريفى- مريم عصارة سعيد بوعلي، سلسلة المباحث في القانون - القانون الإداري، دار بلقيس للنشر، الجزائر، دس ان، ص ص 160-162

خاتمة

من خلال هذا البحث، يتضح لنا بأن القرار الإداري نهايته تكون مقرونة ومستندة إلى مبدأ الشرعية، الذي يعطي صحة وسلامة العمل الإداري يشكل ضمانه لحقوق الأفراد إضافة إلى ما يوفره القضاء من رقابة والتي تعلق أساساً بطبيعة النزاع، وبالتالي القرار الإداري ينتهي وفق أسلوبين: أسلوب إداري يكون فيه للإدارة الحق في سحب قراراتها الإدارية أو إلغائها متى ثبت إرتكابها لخطأ ما أو شاب قراراتها أحد عيوب عدم المشروعية وذلك أثناء مباشرتها لوظيفتها الإدارية.

وعليه تعد آلية السحب الإداري من بين الطرق التي تؤدي إلى إنهاء القرار الإداري بإرادة الإدارة بحيث يعدم القرار الإداري بأثر رجعي من تاريخ صدوره، على أنه إذا كانت سلطة الإدارة في سحب قراراتها الإدارية يحكمها مبدأ المشروعية، فإن هذه السلطة ذات الآثار الخطير على مراكز الأفراد المعنيين بالقرار الإداري لذا وجب أن يمارس خلال مدة معينة دون تجاوزها وإلا إكتسب ذلك القرار حصانة ضد السحب، على أن هذه المدة لا تأخذ بعين الإعتبار في حالات معينة فيجوز للإدارة سحب قراراتها حتى بعد إنقضاء المدة المحددة قانوناً.

وللإدارة إلى جانب السحب الإداري الحق في إلغاء قراراتها التي شابها أحد عيوب عدم المشروعية سواء الداخلية أو الخارجية، فالإلغاء الإداري عكس السحب الإداري فهو يؤدي إلى إزالة القوة القانونية للقرار بالنسبة للمستقبل فقط دون الماضي، على أن سلطة الإدارة في إلغاء قراراتها الإدارية يكون في حالات هذه الحالات ليست بمطلقة، كأن يكون بموافقة صاحب الشأن، أو تغيير التشريع الذي صدر في شأنه، أو لدواعي المصلحة العامة.

أما الأسلوب الثاني فهو أسلوب غير إداري أين تخرج منه إرادة الإدارة وذلك إم بطريقة قضائية بحيث يكون القضاء الإداري الميدان الخصب الذي يعرف فيه إنهاء الآثار القانونية للقرار الإداري التي يحق للقاضي الإداري النظر فيها وتؤدي إلى نهاية القرار الإداري دون إرادة الإدارة بحيث يعدم القرار متى ثبت أنه أتخذ خرقاً لمبدأ الشرعية ومساساً بالحقوق المكتسبة وذلك بموجب آلية دعوى إلغاء القرار، ونظراً لأن إلغاء القرار الإداري يكون بحكم قضائي من

خلال دعوى إلغاء أمام الجهات المختصة فإنه لا يكفي توفر أسبابه وإنما يستوجب توفر شروط خاصة من أجل قبولها والتي تتمثل في شروط عامة تتعلق برفع الدعوى وأخرى تتعلق بالعريضة المرفوعة، إلى جانب شروط خاصة تتمثل في شرط محل الطعن بالإلغاء والتظلم الإداري، وشرط الميعاد، وشرط الدعوى الموازية.

كما ينتهي القرار الإداري بطريقة طبيعية لا يكون فيها للإدارة أو سلطة أخرى دخل في إنجائه، فمتى توفرت الأسباب الذاتية للقرار الإداري كأن ينقذ القرار الإداري، أو تتغير الحالة القانونية والواقعية للقرار الإداري ينتهي القرار طبيعياً، وكذلك متى توفرت الأسباب المحطة بالقرار الإداري كان يلغى القانون الذي استند إليه إصدار القرار الإداري، أو حالة وفاة صاحب الشأن أو المصلحة، ينتهي القرار طبيعياً .

وعليه ومن الدراسة السابقة نخلص إلى النتائج التالية:

القرار الإداري ينتهي يزول وفق أسلوبين أحدهما أسلوب إداري يكون الإرادة الإدارة دور في إنهاء القرار والذي يتمثل في كل من آلية السحب والإلغاء الإداري، والأخر أسلوب غير إداري أي دون تدخل إرادة الإدارة أو أي سلطة أخرى في ذلك والذي يتمثل في آلية دعوى الإلغاء والنهاية الطبيعية.

تم بعون الله تعالى.

# قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولاً: باللغة العربية:

الكتب

- 1- أحمد محيو، محاضرات في المؤسسات الإدارية، ط4، دم ج، دبن، 2006. 2
- بوعمران عادل، النظرية العامة للقرارات الإدارية والعقود الإدارية، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، 2010.
- 3- بوعمران عادل، دروس في المنازعات الإدارية، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2014. 4
- جرج سعد، القانون الإداري العام المنازعات العامة، توزيع مكتبة الجامعة، دبن، 2004. 5-
- جعفر أنيس، القرار الإداري، دار النهضة العربية للنشر، بيروت، 2005.
- حسين درويش عبد الحميد، نهاية القرارات الإدارية عن غير القضاء، دراسة مقارنة، ط2، أبوالمجد الحديثة للطباعة، القاهرة، 2008.
- 7- حسن محمد عوضة، المبادئ الأساسية للقانون الإداري، ط2، دار الفكر الجامعي، 2008.
- 8- حسن عثمان محمد عثمان، أصول القانون الإداري، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 2004.
- 9- خالد خليل الظاهر، القانون الإداري - دراسة مقارنة، ك الثاني، ط1، دار المسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 1997.
- 10- رشيد خلوفي، قانون المنازعات الإدارية- شروط قبول دعوى الإلغاء، دم ج، الجزائر، سنة 2004
- 11- سامي جمال الدين، أصول القانون الإداري، منشأ المعارف، الإسكندرية، 2004. 12-
- سامي جمال الدين، الوسيط في دعوى إلغاء القرارات الإدارية، ط1، منشأ المعارف، الإسكندرية، 2004.

- 13- سعيد بوعلي، المنازعات الإدارية في ظل القانون الجزائري، دار بلقيس للنشر والتوزيع، الجزائر، 2014.
- 14- سليمان محمد الطماوي، النظرية العامة للقرارات الإدارية، ط06، مكتبة جامعة عين شمس سنة 1991.
- 15- سليمان محمد الطماوي، القضاء الإداري - قضاء الإلغاء، لك الأول، دار الفكر العربي، القاهرة، 1996.
- 16- سليمان محمد الطماوي، الوجيز في القانون الإداري، دار الفكر العربي، القاهرة، سنة 2007
- 17- سليمان محمد الطماوي، مبادئ القانون الإداري، منشأ المعارف، الإسكندرية، دس ن. 18 - شريف حلمي يوسف خاطر، القرار الإداري - دراسة مقارنة، دار النهضة العربية، القاهرة، 2009.
- 19- طعيمة الجرف، رقابة القضاء الأعمال الإدارة العامة، مكتبة القاهرة الحديثة، مصر، 1970.
- 20- عادل علي حمودة القيسي، الوجيز في القانون الإداري، ط 01، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، 1998.
- 21- عبد الحكيم فودة، الخصومة الإدارية، ج الثاني، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 2005
- 22- السيد عبد العزيز الجوهري، القانون والقرارات الإدارية في الفترة ما بين الإصدار والشهر، دراسة مقارنة، ط2، دم ج، الجزائر، 2005.
- 23- عبد الغني بسيوني عبد الله، القانون الإداري، المجلد الثاني، الدار الجامعة للنشر، دب ن، 1998.
- 24- عبد العزيز عبد المنعم خليفة، القرارات الإدارية في الفقه وقضاء، الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007.

- 25- عبد العزيز عبد المنعم خليفة، الأسس العامة للقرارات الإدارية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2012 .
- 26- عبد العزيز عبد المنعم خليفة، القرار الإداري في قضاء مجلس الدولة، ط1، المركز القومي للإصدارات القانونية، الإسكندرية، 2008.
- 27- عبد العزيز عبد المنعم خليفة، المسؤولية الإدارية في مجال العقود والقرارات الإدارية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007.
- 28- عبد العزيز عبد المنعم خليفة، شروط قبول الطعن بإلغاء القرار الإداري، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2005.
- 29- عبد الناصر عبد الله أبوسمهدانة، القرار الإداري في النظرية والتطبيق، المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة، 2014.
- 30- عمار بوضياف، القرار الإداري دراسة تشريعية- قضائية فقهية، ط1، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008.
- 31- علاء الدين عشي، مدخل القانون الإداري، ج الثاني، دار الهدى للطباعة والنشر، الجزائر، 2010.
- 32- علي خطار الشطناوي، الوجيز في القانون الإداري، ط1، دار وائل للنشر، الأردن، 2003.
- 33- على عبد الفتاح، الوجيز في القضاء الإداري، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2009.
- 34- عدو عبد القادر، المنازعة الإدارية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2011.
- 35- عدنان عمرو، إبطال القرارات الإدارية الضارة بالأفراد والمواطنين، الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن، رام الله،
- 2001 36- عمار عوابدي، نظرية القرارات الإدارية بين علم الإدارة والقانون الإداري، ط05، دار هومة ، الجزائر، 2003

- 37- عمار عوابدي، دروس في القانون الإداري، ط02، دم ج، الجزائر، 1984.
- 38- عمار عوابدي، عملية الرقابة على أعمال الإدارة العامة في النظام الجزائري، دم ج، الجزائر، 1984
- 39- عمار عوابدي، النظرية العامة للقرارات الإدارية في النظام القضائي الجزائري، ط03، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2004.
- 40- فريجة حسين، شرح القانون الإداري - دراسة مقارنة، ط02، دم ج، دبن، 2010.
- 41- فوزت فرحات، القانون الإداري العام، منشورات الحلبي الحقوقية ، ط 01 ، د.د.ن، د.ب.ن، 2004.
- 42- لحسن بن شيخ اث ملويا، دروس في المنازعات الإدارية- وسائل المشروعية، ط04، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.
- 43- مازن ليلو، القانون الإداري، منشورات الأكاديمية العربية في الدنمارك، دبن، 2008.
- 44- ماجد راغب الحلو، القضاء الإداري، دم ج، الإسكندرية، 1995.
- 45- محمد بعلي صغير، القرارات الإدارية، ط1، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر 2005.
- 46- محمد بعلي صغير، القضاء الإداري - دعوى الإلغاء، دار العلوم للنشر والتوزيع، 2007.
- 47- محمد بعلي صغير، القضاء الإداري - مجلس الدولة، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، د.س.ن.
- 48- محمد بكر حسين، الوسيط في القانون الإداري، ط1، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2006.
- 49- محمد انور حمادة، القرارات الإدارية ورقابة القضاء، دار الفكر للطباعة والنشر، الإسكندرية، 2004.
- 50- محمد عبد الحميد ابوزيد، المرجع في القانون الإداري، ط02، دار الفكر الجامعي، دب ن، 2008.

- 51- محمد رفعت عبد الوهاب، وحسين عثمان محمد عثمان، مبادئ القانون الإداري، دم ج، الإسكندرية، 2001.
- 52- محمد بكر حسين، الوسيط في القانون الإداري، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2006.
- 53- محمد فؤاد عبد الباسط القرار الإداري، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2005.
- 54- محمد فؤاد عبد الباسط، القانون الإداري، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2008.
- 55- محمد جمال مطلق الذنبيات، الوجيز في القانون الإداري، ط1، دار الثقافة للطباعة والنشر، الأردن، 2003.
- 56- محمد رفعت عبد الوهاب، مبادئ وأحكام القانون الإداري، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2003.
- 57- محمد رفعت عبد الوهاب، القضاء الإداري، ك الثاني، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2003.
- 58- مسعود شيهوب، المبادئ العامة للمنازعات الإدارية - الهيئات والإجراءات أمامها، ط03، دم ج، الجزائر، سنة 1998.
- 59- نسرين شريفى - مريم عمارة - سعيد بوعلوي، سلسلة المباحث في القانون الإداري، دار بلقيس للنشر، الجزائر، د س ن
- (0) - نواف كنعان، القانون الإداري، ك الأول، ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، دبن، 2004.

الرسائل والمذكرات الجامعية

أ-الرسائل الجامعية

1- بوفراش صفيان، مبدأ التعليل الوجوبي للقرارات الإدارية في الجزائر، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم تخصص قانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تيزي وزو - مولود معمري، السنة الجامعية 2015/2014

2- بوجادي عمر، إختصاص القضاء الإداري في الجزائر، رسالة لنيل درجة دكتوراه دولة في القانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تيزي وزو - مولود معمري، السنة الجامعية 2011/2010

3- تاجر محمد ميعاد رفع دعوى الإلغاء، رسالة لنيل درجة دكتوراه دولة في القانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تيزي وزو - مولود معمري ، 2006

4- رابح حسين، مبدأ تدرج المعايير القانونية في النظام القانوني الجزائري، رسالة لنيل درجة الدكتوراه في القانون، معهد الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجزائر - بن عكنون، السنة الجامعية 2006/2005

5- سكاكني باية، دور القاضي الإداري في حماية الحقوق والحريات الأساسية، رسالة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم- تخصص القانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تيزي وزو - مولود معمري، السنة الجامعية 2011/2010

أ- المذكرات الجامعية

1- أوقارت بوعلام، وقف تنفيذ القرارات الإدارية في أحكام قانون الإجراءات المدنية والإدارية الجزائري، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام فرع تحولات الدولة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري - تيزي وزو، السنة الجامعية 2012/2011

2- بن هني لطيفة، سلطات القاضي الإداري في ظل السلطة التقديرية للإدارة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجزائر - بن عكنون، السنة الجامعية 2012/2011

- 3- بن عزة محمد الأمين، وقف تنفيذ القرارات الإدارية وفقا لأحكام القضاء الإداري - دراسة مقارنة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون، فرع قانون إداري وإدارة عامة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة- الحاج لخضر، السنة الجامعية 2010/2009
- 4- بو الشعور وفاء، سلطات القاضي الإداري في دعوى الإلغاء في الجزائر، مذكرة لنيل درجة الماجستير في القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عنابة- باجي مختار، السنة الجامعية 2010/2010
- 5- حجار عبد الرزاق - بوالبيت ياسين، المواعيد في الدعوى الإدارية، مذكرة لنيل إجازة المدرسة العليا للقضاء، دفعة 16، السنة التكوينية 2006/2005
- 6- حمادو دحمان، الوسائل غير القضائية للرقابة على أعمال الإدارة المحلية في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تلمسان - أبي بكر بلقايد، السنة الجامعية 2011/2010
- 7- خالد قمبوعة، القرار الإداري ونظامه القانوني، مذكرة لنيل إجازة المعهد الوطني للقضاء الجزائري، الدفعة الثانية عشرة 8- دادو سمير، الإنحراف في إستعمال السلطة في القرارات الإدارية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تيزي وزو - مولود معمري، السنة الجامعية 2012/2011
- 9- سلام عبد الحميد محمد زنكنة، الرقابة القضائية على مشروعية القرارات الإدارية دراسة مقارنة، مذكرة إستكمالاً لمتطلبات منح درجة الماجستير في القانون الإداري، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، كلية الحقوق والسياسية، ألمانيا، 2008.
- 10- صليل سعد، الإنحراف بالسلطة كوجه لإلغاء القرار الإداري في النشاط الإداري الجزائري، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، فرع قانون عام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة محمد خيضر، السنة الجامعية 2005/2004

- 11- عبد المالك بوضياف، ضوابط السلطة الإدارية في سحب قراراتها، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة - محمد خيضر، السنة الجامعية 2008/2007
- 12- غيتاوي عبد القادر، وقف تنفيذ القرار الإداري قضائياً، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تلمسان - أبي بكر بلقايد، السنة الجامعية 2008/2007
- 13- فيدس ابراهيم، السلطة التقديرية للإدارة وعلاقتها بمبدأ المشروعية، مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس علوم قانونية وإدارية، جامعة قالمة-8 ماي 1945، السنة الجامعية 2013/2014.
- 14- قتال منير، القرار الإداري محل دعوى الإلغاء، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون تخصص قانون المنازعات الإدارية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري- تيزي وزو، السنة الجامعية 2013/2012
- 15- قريمس إسماعيل، محل دعوى الإلغاء دراسة في التشريع والقضاء الجزائريين، مذكرة لنيل شهادة الماجستير تخصص قانون إداري وإدارة عامة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة - الحاج لخضر، السنة الجامعية 2013/2012
- 16- مازن عبد القادر بوحمود، التنفيذ المباشر للقرار الإداري، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون، مادة القضاء الإداري، كلية الدراسات العليا، جامعة الأردن. 17- مخلوفي مليكة، رقابة القاضي الإداري على مشروعية القرار التأديبي في مجال الوظيف العمومي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تيزي زوز - مولود معمري، السنة الجامعية 2012/2011.
- 18 - مدائى نصيرة، أوجه إلغاء القرارات الإدارية، مذكرة لنيل إجازة المدرسة العليا للقضاء، دفعة 18، الفترة التكوينية 2010/2007.

19 - نبيل عبة، آلية سحب القرار الإداري مذكرة لنيل شهادة الماستر في الحقوق، تخصص قانون إداري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة محمد خيضر، السنة الجامعية 2013/2014

### III. المقالات

1- أحمد إسماعيل، <> أثر تغير الظروف القانونية والواقعية في القرارات الإدارية>>، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، كلية الحقوق، جامعة دمشق، المجلد العشرين، العدد 01، 2004، ص ص 07-45.

2- أحمد هنية، « عيوب القرار الإداري - حالات تجاوز السلطة»، مجلة المنتدى القانوني، قسم الكفاءة المهنية للمحاماة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة - محمد-خيضر، العدد 05، 2008

3- بودريوه عبد الكريم، <>اجال رفع دعوى الإلغاء>>، المجلة الأكاديمية للبحث العلمي القانوني، جامعة بجاية، العدد 01، 2010

4- بودريوه عبد الكريم، « القضاء الاداري الجزائري الواقع والأفاق »، مجلة مجلس الدولة، العدد 06، 2005

5- خالد خلاص، « الأوجه المعتمدة في دعوى الإلغاء»، مجلة رسالة المحاماة، العدد 27،

6- خلاصي أحمد، « مدى ارتباط التنفيذ الجبري بالوظيفة القضائية» << مجلة المحضر القضائي، العدد التجريبي، 2004

7- عادل مستاري، <> دعوى إيقاف تنفيذ القرارات الإدارية - الشروط والآثار في ظل قانون 08 / 09 <<، مجلة المنتدى القانوني، قسم الكفاءة المهنية للمحاماة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة- محمد خيضر، العدد 07، 2010

8- عادل بوراس، «دعوى الإلغاء علي ضوء قانون الإجراءات المدنية والإدارية الجزائري ، مجلة الفقه والقانون، كلية الحقوق جامعة مسيلة، العدد 03، 2013

9- عبد العالي حاحه- آمال يعيش تمام، « الرقابة علي تناسب القرار الإداري ومحلله في دعوى الإلغاء»، مجلة المنتدى القانوني، قسم الكفاءة المهنية للمحاماة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة - محمد خيضر، العدد 05، 2008

### IN. المحاضرات

1- بوعمران عادل، محاضرات في مقياس المنازعات الإدارية، معهد الحقوق والعلوم السياسية، المركز الجامعي- سوق أهراس، السنة الجامعية 2009/2008

2- حميد بن علبة، محاضرات في القانون الإداري، أقيت على طلبة السنة الثانية علوم قانونية وإدارية، جامعة الجلفة - زيان عاشور، السنة الجامعية 2010/2009

3- رواب جمال، محاضرات في القانون الإداري، أقيت بالمدرسة الوطنية للضرائب، القلعة السنة الدراسة 2008/2007

4- سليمان السعد، محاضرات في مقياس القانون الإداري، أقيت على السنة الثانية (لم د)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة جيجل - محمد الصديق بن يحي، السنة الجامعية

2013/2012

5- صدراتي صدرات، محاضرات في مقياس المنازعة الإدارية، أقيت على طلبة الكفاءة المهنية للمحاماة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة - محمد خيضر، السنة

الجامعية 2004/2005

6- عبد الواحد عبد الله أبو رأي، محاضرات في الرقابة على أعمال الإدارة، الفصل السادس، كلية الشريعة والقانون، جامعة واد النيل - مصر، السنة الجامعية، 2013

- كمون حسين، محاضرات في المنازعة الإدارية، أقيت على السنة الثالثة (ل م د)، قسم القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة البويرة- العقد اكلي محند أولحاج،

2012/2013.

. النصوص القانونية

1- النصوص القانونية الجزائرية

(أ) - الدستور

- دستور الجزائر لسنة 1996، الصادر بموجب مرسوم رئاسي رقم 438/96 مؤرخ في 7 ديسمبر 1996، متعلق بإصدار نص تعدل الدستور المصادق عليه في إستفتاء 28 نوفمبر 1996، الصادر في ج ر عدد 76 بتاريخ 8/12/1996 ، معدل بمقتضى قانون رقم 03 /02 مؤرخ في 10/04/2002 ، ج ر عدد 25 بتاريخ 14/04/2002 وبمقتضى قانون رقم 19/08 مؤرخ في 15 نوفمبر 2008، ج ر عدد 63 بتاريخ 16 نوفمبر 2008.

(ب) - النصوص التشريعية

• القوانين العضوية

1- قانون العضوي رقم 98-01 مؤرخ في 30 ماي 1998، متعلق باختصاصات مجلس الدولة تنظيمه وعمله، ج ر عدد 37، بتاريخ 01/06/1998 المعدل والمتمم بالقانون 11/13 المؤرخ في 26 جويلية 2011، ج ر عدد 43 لسنة 2011.

2- قانون العضوي رقم 98-02، الصادر في 30 ماي 1998، المتعلق بالمحاكم الادارية، ج ر عدد رقم 35 لسنة 1998.

\* القوانين العادية

1- أمر رقم 66-156 مؤرخ في 08 جوان 1966 يتضمن قانون العقوبات، ج. ر عدد 49، الصادر بتاريخ 11/06/1966 معدل ومتمم بالأمر رقم 75-47 مؤرخ في 17 جويلية 1975، يتضمن تعديل الأمر رقم 66-156 مؤرخ في 08 جوان 1966 المتضمن قانون العقوبات، ج. ر عدد 53 الصادرة بتاريخ 04/06/1975 ، معدل ومتمم بالقانون رقم 01-09 مؤرخ في 26 جوان 2001، ج. ر عدد 34، الصادرة بتاريخ 27 جوان 2001.

2- أمر رقم 154 / 66 مؤرخ في 8 جوان 1966 يتضمن قانون الإجراءات المدنية، عدد 47، بتاريخ 10 جوان 1966 معدل ومتمم بموجب القانون رقم 90-23 المؤرخ في 18 أوت

- 1990، ج. ر عدد 76، لسنة 1990، ملغى بموجب القانون رقم 08-09 مؤرخ في 25 فيفري 2008، يتضمن قانون الإجراءات المدنية والإدارية، ج. ر عدد 21، الصادرة بتاريخ 23 افريل. 2008.
- 3- أمر رقم 58/75 مؤرخ في 26 سبتمبر 1975، يتضمن القانون المدني، ج. ر، عدد 78، بتاريخ 26 سبتمبر 1975، معدل ومتمم بموجب القانون رقم 05-10 مؤرخ في 20 جوان 2005، ج. ر عدد 44 الصادرة بتاريخ 26/07/2005 معدل ومتمم بموجب القانون 05-07 مؤرخ في 13 ماي 2007، ج. ر عدد 31 الصادرة بتاريخ 13/05/2007
- 4- الأمر رقم 06-03 مؤرخ في 15 جويلية 2006، المتضمن القانون الأساسي للوظيفة العامة، ج. ر عدد 46 بتاريخ 16/07/2006
- 5- قانون رقم 80/90 مؤرخ في 7 افريل 1990 يتعلق بالبلدية، ج. ر عدد 15 بتاريخ 1990 / 04 / 11 ، المتمم بموجب الأمر رقم 03/05 مؤرخ في 18 جويلية 2005، ج. ر عدد 05 بتاريخ 19/05/2005 والمتمم بموجب القانون 10 / 11 / المؤرخ في 22 يونيو 2011، المتضمن قانون البلدية، الصادر ج. ر عدد 37، لسنة 2011.
- 6- قانون رقم 05/01 مؤرخ في 22 ماي 2001، يعدل ويتمم الأمر رقم 66/154 مؤرخ في 08 جوان 1966 المتضمن قام، ج. ر 49 بتاريخ 23 ماي 2001.
- 7- قانون رقم 09/08 مؤرخ في 25 فيفري 2008 يتضمن قانون ا.ج. مواد الإدارية، ج. ر عدد 21، بتاريخ 23 افريل 2008.
- 8- قانون 07-12 المؤرخ في 12 فبراير 2012، المتضمن قانون الولاية، الصادر بالجريدة الرسمية عدد 12 لسنة 2012.
- النصوص القانونية المصرية
- قانون مجلس الدولة المصري رقم 47 لسنة 1972، صدر في 23 شعبان سنة 1392، الموافق ل 1 أكتوبر 1972، جامع القوانين، المجموعة المصرية للتسويق والمعلومات.
- VI. الإجتهد القضائي

(أ) - قرارات مجلس الأعلى

- 1- قرار الغرفة الإدارية بالمجلس الأعلى ملف رقم 76077 صادر بتاريخ 28/11/1990  
28 ، المجلة القضائية، عدد 03، 1992

(ب) - قرارات المحكمة العليا

- 1- قرار (الغرفة المدنية بالمحكمة العليا، رقم 46877، بتاريخ 16/05/1987 المجلة  
القضائية للمحكمة العليا، عدد 3، 1990، ص ص 188-190.  
2- قرار (الغرفة الإدارية بالمحكمة العليا، رقم 62575، بتاريخ 27/01/1991 المجلة  
القضائية للمحكمة العليا، عدد 4، 1992، ص ص 157-163.  
3- قرار (الغرفة المدنية بالمحكمة العليا، رقم 186635، بتاريخ 28/04/1999 ، المجلة  
القضائية للمحكمة العليا، عدد 1، 2000، ص ص 143-146.

(ج) - قرارات مجلس الدولة

- 1- قرار مجلس الدولة، ملف رقم 169417، صادر بتاريخ 27/07/1998 ، مجلة مجلس  
الدولة، العدد 01، 2002، ص ص 81-83. 2- قرار مجلس الدولة (الغرفة الخامسة)،  
ملف رقم 10349، صادر بتاريخ 30/04/2002 ، مجلة مجلس الدولة، العدد 02، 2002  
3- قرار مجلس الدولة (الغرفة الثانية)، ملف رقم 009898، صادر بتاريخ 20/04/  
2004

مجلة مجلس الدولة، العدد 05، 2004، ص ص 143-146.

ثانيا : باللغة الفرنسية :

- André de laubadere ,Gaudemet Yves et Venezia jean\_claude, Traité de droit  
administratif, tom1,13 édition, LGDG, Paris,1994.  
- Bounard-Rouger, Précis de droit administratif , librairie generale de droit, Paris ,  
1943.  
-Forget-Jean pierre, Le régime juridique et administratif du Permis de construire,  
G.dalmas , Paris, 1977.

الفهرس

الإهداء

شكر و تقدير

01	.....	مقدمة
05	.....	الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لنهاية القرارات الادارية
05	.....	المبحث الأول: السحب الإداري آلية لنهاية القرار الإداري
06	.....	المطلب الأول : مفهوم السحب الإداري
07	.....	الفرع الأول: المقصود بالسحب الإداري
14	.....	الفرع الثاني: شروط السحب الإداري.
18	.....	المطلب الثاني: أحكام مواعيد السحب الإداري
18	.....	الفرع الأول: مواعيد السحب الإداري
21	.....	الفرع الثاني: حالات سحب القرار دون التقيد بميعاد
26	.....	المبحث الثاني: الإلغاء الإداري آلية لنهاية القرار الإداري
26	.....	المطلب الأول: مفهوم الإلغاء الإداري
27	.....	الفرع الأول: المقصود بالإلغاء الإداري
33	.....	الفرع الثاني: الإختصاص بالإلغاء الإداري
35	.....	المطلب الثاني: حالات الإلغاء الإداري وأثاره القانونية.
35	.....	الفرع الأول: حالات الإلغاء الإداري
37	.....	الفرع الثاني : الآثار القانونية للإلغاء الإداري
41	.....	الفصل الثاني :النهاية غير الإدارية للقرار الإداري
42	.....	المبحث الأول : دعوى الإلغاء آلية لنهاية القرار الإداري

المطلب الأول: الطبيعة القانونية للدعوى الإلغاء وأساسها القانوني	42
الفرع الأول: الطبيعة القانونية للدعوى الإلغاء	43
الفرع الثاني: الأساس القانوني للدعوى الإلغاء	46
المطلب الثاني: عملية تطبيق دعوى الإلغاء	48
الفرع الأول : أسباب رفع دعوى الإلغاء	49
الفرع الثاني:شروط دعوى الإلغاء	58
المبحث الثاني: النهاية الطبيعية آلية لنهاية القرار الإداري	68
المطلب الأول: الأسباب الذاتية لنهاية القرار الإداري	68
الفرع الأول: حالة تنفيذ القرار أو زوال الحالة الواقعية والقانونية للقرار الإداري	69
الفرع الثاني :حالة تعلق القرار على شرط فاسخ أو حالة إنقضاء المدة المحددة	73
المطلب الثاني: الأسباب المحيطة لنهاية القرار الإداري	75
الفرع الأول :حالة إنقضاء القرار بإلغاء القانون أو حالة تغير ظروف إصدار القرار	75
الفرع الثاني: حالة وفاة صاحب الشأن أو حالة الترك وإهمال	76
خاتمة	79
قائمة المراجع	82
الفهرس	96

## ملخص مذكرة الماستر

من خلال هذا البحث، يتضح لنا بأن القرار الإداري نهايته تكون مقرونة ومستندة إلى مبدأ الشرعية، الذي يعطي صحة وسلامة العمل الإداري يشكل ضمانه لحقوق الأفراد إضافة إلى ما يوفره القضاء من رقابة والتي تعلق أساساً بطبيعة النزاع، وبالتالي القرار الإداري ينتهي وفق أسلوبين: أسلوب إداري يكون فيه للإدارة الحق في سحب قراراتها الإدارية أو إلغائها متى ثبت ارتكابها لخطأ ما أو شاب قراراتها أحد عيوب عدم المشروعية وذلك أثناء مباشرتها لوظيفتها الإدارية.

وعليه تعد آلية السحب الإداري من بين الطرق التي تؤدي إلى إنهاء القرار الإداري بإرادة الإدارة بحيث يعدم القرار الإداري بأثر رجعي من تاريخ صدوره، على أنه إذا كانت سلطة الإدارة في سحب قراراتها الإدارية يحكمها مبدأ المشروعية، فإن هذه السلطة ذات الآثار الخطير على مراكز الأفراد المعنيين بالقرار الإداري لذا وجب أن يمارس خلال مدة معينة دون تجاوزها وإلا اكتسب ذلك القرار حصانة ضد السحب، على أن هذه المدة لا تأخذ بعين الاعتبار في حالات معينة فيجوز للإدارة سحب قراراتها حتى بعد إنقضاء المدة المحددة قانوناً.

### الكلمات المفتاحية:

1/النهاية 2/القرارات 3/السحب الاداري 4/الاختصاص 5/الالغاء.

### Abstract of The master thesis

Through this research, it becomes clear to us that the end of the administrative decision is linked and based on the principle of legitimacy, which gives the validity and integrity of the administrative work constitutes a guarantee of the rights of individuals in addition to the control provided by the judiciary, which mainly relates to the nature of the conflict, and the administrative decision ends according to two methods: an administrative method In it, the administration has the right to withdraw or cancel its administrative decisions when it is proven that it committed a mistake or its decisions marred by one of the defects of illegality, during the exercise of its administrative function.

Accordingly, the administrative withdrawal mechanism is among the methods that lead to the termination of the administrative decision by the will of the administration, so that the administrative decision is executed retroactively from the date of its issuance, provided that if the authority of the administration to withdraw its management decisions is governed by the principle of legality, then this authority has dangerous effects on the positions of the individuals concerned. According to the administrative decision, it must be exercised during a certain period without exceeding it, otherwise that decision will acquire immunity against withdrawal, provided that this period is not taken into account in certain cases, so the administration may withdraw its decisions even after the expiration of the legally specified period.

#### key words:

1 / End 2 / Resolutions 3 / Administrative withdrawal 4 / Jurisdiction 5 / Cancellation.